

Distr.: General
20 October 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، والذي أُعد عملاً بالقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) الذي أنشئت اللجنة بموجبه لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في عملية التفجير التي وقعت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأدت إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين.

ويورد التقرير تفاصيل عن التقدم المحرز في التحقيق في الجريمة، ويعرض الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة في هذه المرحلة من مراحل التحقيق. ومن المهم التنويه إلى أن هناك تحقيقاتاً جنائياً لم يتم الانتهاء منه بعد. ولهذا الغرض، يوضح التقرير بشيء من الإسهاب الخطوات اللازمة لمواصلة المضي قدماً في التحقيق على النحو الذي تتولاه السلطات اللبنانية، بما في ذلك الحاجة إلى تعاون أكبر من جانب جميع الدول، ولا سيما الجمهورية العربية السورية.

وأود أن أعرب عن شكري للسيد ديتليف ميليس، رئيس اللجنة، ولأعضاء فريقه، على ما اضطلعوا به من عمل رائع في ظل ظروف صعبة. فلقد أنجزوا مهمتهم على نحو اتسم بالترهة والاستقلال والاعتدال المهني. ولا يشكل التقرير المرفق، بحكم الضرورة، سوى خلاصة لما بذلوه من جهود مضيئة. وقد أحالت اللجنة إلى السلطات اللبنانية حصيلة عملها بالكامل. وهي تتألف من أكثر من ١٦ ٠٠٠ صفحة من الوثائق، بما في ذلك مستنسخات للمقابلات التي أجريت مع ٤٥٠ من الشهود والمشتبه فيهم.

وأود أيضاً أن أعرب عن شكري لحكومة الجمهورية اللبنانية على دعمها للجنة وتعاونها معها.

وإني أعتزم تمديد ولاية اللجنة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وفقاً لأحكام الفقرة ٨ من القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وخلال هذه الفترة، ستواصل اللجنة تحقيقها في الجريمة ومساعدتها للسلطات اللبنانية على متابعة التحقيق. وقد طلب هذا التمديد أيضاً فؤاد السنيورة، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية، في رسالة بعث بها إليّ بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر (S/2005/651).

وأعدو ممتناً لو تفضلتم بعرض هذه المسألة على نظر أعضاء المجلس. وفي الوقت نفسه، فإنني سأحيل التقرير إلى حكومة لبنان.

(توقيع) كوفي عنان

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملاً بقرار
مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)

ديتليف ميليس، رئيس اللجنة

بيروت، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

قرر مجلس الأمن، بقراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة تتخذ من لبنان مقراً لها، لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بيروت وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وآخرين، بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه ومموليه ومنظميه والمتواطئين معهم.

وأخطر الأمين العام المجلس بأن اللجنة بدأت عملياتها على نطاق كامل اعتباراً من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومُنحت اللجنة تمديداً لفترة التحقيق الأولية التي صدر بها تكليف من المجلس حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وفي غضون التحقيق الذي أجرته اللجنة، تلقت دعماً واسعاً من حكومة لبنان، واستفادت من مساهمات خبراء من عدد من الهيئات الوطنية والدولية.

وقد تركزت الخطوط الرئيسية للتحقيق الذي أجرته اللجنة على مسرح الجريمة، والجوانب التقنية للجريمة، وتحليل المكالمات الهاتفية التي جرى اعتراضها، وعلى شهادة أكثر من ٥٠٠ من الشهود والمصادر، وعلى السياق المؤسسي الذي ارتكبت فيه الجريمة.

وأحيل الملف الكامل للقضية إلى السلطات اللبنانية خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ويعرض هذا التقرير الخطوط الرئيسية لمسار التحقيق الذي أجرته اللجنة، وملاحظاتها عليه، واستنتاجاتها، لكي ينظر فيها مجلس الأمن. ويحدد أيضاً الأمور التي قد تتطلب مزيداً من التحقيقات.

وترى اللجنة أن الاغتيال الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ نفذته مجموعة على درجة فائقة من التنظيم وذات موارد وقدرات كبيرة. وجرى الإعداد للجريمة على مدى عدة أشهر. ولهذا الغرض، تمت مراقبة توقيت تحركات السيد رفيق الحريري وأماكنها، كما سجلت بالتفصيل خطوط سير موكبه.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها اللجنة والتحقيقات اللبنانية حتى اليوم، واستناداً إلى الأدلة المادية والوثائقية التي تم جمعها، والقرائن التي جرت متابعتها حتى الآن، هناك التقاء في الأدلة يشير إلى تورط لبناني وسوري، على السواء، في هذا العمل الإرهابي. ومن الحقائق المعروفة جيداً أن المخابرات العسكرية السورية كان لها وجود كاسح في لبنان، على الأقل

حتى انسحاب القوات السورية عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهي التي عينت كبار المسؤولين الأمنيين السابقين في لبنان. وفي ضوء تغلغل دوائر الاستخبارات السورية واللبنانية، عاملة جنباً إلى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، من الصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمها.

وتخلص اللجنة إلى أنه ينبغي المضي قدماً في مواصلة التحقيق على يد السلطات القضائية والأمنية المختصة في لبنان، التي أثبتت خلال التحقيق أن بإمكانها، مع توفر المساعدة والدعم الدوليين، الانطلاق قدماً، بل وفي بعض الأحيان، الأخذ بزمام القيادة، على نحو يتسم بالفعالية والاقتدار. وفي الوقت نفسه، ينبغي للسلطات اللبنانية أن تنظر في جميع تشعبات القضية، ومن بينها المعاملات المصرفية. إن التفجير الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير لا بد من تقييمه بوضوح في سياق تسلسل التفجيرات التي سبقته والتي لحقته، إذ ربما تكون هناك روابط بين بعضها إن لم يكن جميعها.

لذلك ترى اللجنة أنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهد متواصل بغرض إقامة برنامج للمساعدة والتعاون مع السلطات اللبنانية في ميدان الأمن والعدالة. وسيعزز ذلك إلى حد بعيد ثقة الشعب اللبناني بجهازه الأمني، بينما يعزز من بناء الثقة في قدراتهم أنفسهم.

المحتويات

الفقرات الصفحة

| | | |
|----|---------|---|
| ٨ | | التسلسل الزمني للأحداث، من منتصف عام ٢٠٠٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ |
| ١٣ | ٢٢-١ | مقدمة - أولا |
| ١٧ | ٣٥-٢٣ | الخلفية - ثانيا |
| ٢٤ | ٣٨-٣٦ | الجريمة - ثالثا |
| ٢٥ | ٨٦-٣٩ | التحقيق اللبناني - رابعا |
| ٤٧ | ٢١٤-٨٧ | تحقيق اللجنة - خامسا |
| ٨١ | ٢٢٣-٢١٥ | الاستنتاجات - سادسا |

التسلسل الزمني للأحداث، من منتصف عام ٢٠٠٤ إلى أيلول/
سبتمبر ٢٠٠٥

٢٠٠٤

- ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، رفيق الحريري يجتمع في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد لمناقشة تمديد ولاية الرئيس لحود.
- ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مجلس الأمن بالأمم المتحدة يتخذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ويدعو إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.
- ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كتلة رفيق الحريري توافق على قانون تمديد ولاية الرئيس لحود.
- ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مجلس النواب اللبناني يعتمد قانون تمديد ولاية الرئيس لحود ويحيله إلى الحكومة اللبنانية لتنفيذه.
- ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وزير الاقتصاد مروان حمادة، ووزير الثقافة غازي العريضي، ووزير المهاجرين عبد الله فرحات، ووزير البيئة فارس بوز، يستقيلون من الحكومة احتجاجاً على التعديل الدستوري.
- ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، رئيس الوزراء رفيق الحريري يعلن للصحفيين أنه سيستقيل.
- ١ تشرين الأول/أكتوبر، محاولة اغتيال مروان حمادة في بيروت، لبنان.
- ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استقالة رفيق الحريري من رئاسة الوزارة.
- ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الرئيس السوري بشار الأسد يلقي خطاباً يدين فيه منتقديه داخل لبنان وفي الأمم المتحدة.
- ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مجلس الأمن بالأمم المتحدة يعرب عن قلقه لعدم تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).
- ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الرئيس لحود يقبل استقالة الحريري، ويكلف عمر كرامي بتشكيل حكومة جديدة.

٢٠٠٥

- ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، مقتل رفيق الحريري و ٢٢ آخرين في انفجار ضخم قبالة الواجهة البحرية في وسط بيروت.
- ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وصول لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى لبنان.
- ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، حزب الله ينظم مسيرة قوية "مؤيدة لسورية" تضم مليون شخص.
- ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، مظاهرة مضادة يقودها المسيحيون والسنة تطالب بانسحاب القوات السورية واعتقال رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات.
- ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، انفجار قبلية في الجديدة، وهي ضاحية شمال بيروت، يسفر عن إصابة ١١ شخصا بجروح.
- ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، مقتل ثلاثة أشخاص، وجرح ثلاثة آخرين في انفجار في المركز التجاري في الكسليك، شمال بيروت.
- ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تصدر تقريرها في نيويورك.
- ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٥، قبلية في حقيبة تنفجر في منطقة صناعية شمال شرق بيروت، وتسفر عن جرح ٦ أشخاص.
- ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، جرح ٩ أشخاص في مرآب تحت الأرض في مبنى تجاري وسكني خال في برمانا.
- ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مجلس الأمن ينشئ لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري و ٢٢ آخرين في ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥.
- ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، رئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي يعلن إجراء انتخابات نيابية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.
- ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اللواء جميل السيد، مدير قوى الأمن الداخلي، واللواء علي الحاج، مدير الأمن العام، يقرران وضع نفسيهما تحت تصرف رئيس الوزراء نجيب ميقاتي.
- ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، آخر القوات السورية تغادر لبنان وتنتهي وجودا عسكريا استمر ٢٩ عاما.

- ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، لجنة التحقق التابعة للأمم المتحدة تبدأ عملها للتحقق من الانسحاب الكامل للقوات السورية وعناصر المخابرات السورية من لبنان، وامتنال سورية التام للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).
- ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، انفجار قنبلة في جونيه، شمال بيروت، وجرح ٢٩ شخصا.
- ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، انعقاد مجلس النواب لاعتماد التعديلات المقترحة على القانون الانتخابي لسنة ٢٠٠٠.
- ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، إجراء الجولة الأولى من الانتخابات، وحصول لائحة الشهيد رفيق الحريري، وهي تحالف يضم حركة المستقبل التي يرأسها سعد الحريري، والحزب التقدمي الاشتراكي، وتجمع قرنة شهوان، على أغلبية المقاعد في مجلس النواب.
- ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مقتل الصحافي سمير قصير بانفجار سيارته في شرق بيروت.
- ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مقتل زعيم الحزب الشيوعي السابق جورج حاوي بانفجار سيارته قرب منزله في وطى المصيطبة.
- ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، فؤاد السنيورة، وزير المال السابق في حكومات رفيق الحريري يؤلف الحكومة الجديدة من ٢٣ وزيرا.
- ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، جرح وزير الدفاع إلياس المر، ومقتل اثنين آخرين في هجوم بسيارة ملغومة في بيروت.
- ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، جرح ٣ أشخاص على الأقل قرب شارع مونو بانفجار قنبلة في حي الأشرفية.
- ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥، جرح ثلاثة أشخاص بانفجار في مرآب قرب فندق "برومناد" في منطقة الزلعا، شمال بيروت.
- ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مقتل شخص وجرح عشرة آخرين بانفجار قنبلة قرب مصرف في الأشرفية.
- ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مقتل شخص وجرح اثنين آخرين بانفجار صغير في مكتب الإعلام الكويتي في بيروت.

- ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إصابة مذيعة التلفزيون المرموقة ميّ شدياق بجراح إثر انفجار سيارة مفخخة في شمال بيروت.

أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير بالتفصيل التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وفي ذلك القرار، الذي اتخذ في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أكد المجلس مجدداً إدانته لعملية التفجير الإرهابية التي وقعت في بيروت، لبنان، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأدت إلى مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين، وكرر تأكيد دعوته إلى الاحترام الصارم لاستقلال لبنان، وسيادته، وسلامة ووحدة أراضيه، وإذ لاحظ المجلس مع القلق الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة لتقصي الحقائق تم إيفادها في وقت سابق (S/2005/203)، قرر أن ينشئ لجنة تحقيق دولية مستقلة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي، بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه ومموليه ومنظميه والمتواطئين معهم.

٢ - وقبل اتخاذ القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، درس مجلس الأمن تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها إلى لبنان بشأن الموضوع نفسه، والذي قُدِّم في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥. وعرض التقرير حصيلة تحقيق استمر ثلاثة أسابيع، واشتمل على مجموعة من التوصيات. ورأت لجنة تقصي الحقائق أنه بالنظر إلى الشكوك التي حامت حول مصداقية السلطات اللبنانية التي أجرت التحقيق، ينبغي إجراء تحقيق دولي مستقل لإقرار الحقيقة. ولهذا الغرض، استلزم الأمر إنشاء فريق يتمتع بسلطة تنفيذية ويغطي جميع ميادين الخبرة اللازمة لإجراء تحقيق من هذا القبيل. وعلى الرغم مما أُتيح للجنة تقصي الحقائق من وقت محدود وعدد قليل من الأفراد، فقد كانت استنتاجاتها وتوصياتها ذات قيمة عظيمة للجنة التحقيق.

٣ - وفي رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/208)، أعربت الحكومة اللبنانية عن موافقتها على قرار مجلس الأمن بإنشاء لجنة دولية للتحقيق وكذلك استعدادها للتعاون مع اللجنة في إطار سيادة لبنان ونظامه القضائي.

٤ - وفي أعقاب اتخاذ القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، جرت مشاورات مكثفة بشأن إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وموظفيها، والدعم اللوجستي لها. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، وصل إلى بيروت فريق متقدم مصعّر يرأسه ديتليف ميليس. وإدراكاً من الفريق للطابع العاجل للمهمة المكلف بها، فقد سعى، من مقر مؤقت، إلى إيجاد قاعدة داعمة لأعماله المقبلة.

٥ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وبعد مناقشات مستفيضة مع السلطات القضائية اللبنانية، وقعت مذكرة تفاهم بين حكومة لبنان واللجنة. وتناولت مذكرة التفاهم بالتفصيل طرائق التعاون بين الطرفين. وكان مما له أهميته الخاصة بالنسبة إلى اللجنة الاتفاق على أن

”تكفل حكومة لبنان عدم تعرض اللجنة لأي تدخل في إجراء تحقيقها، وأن تزود بكل المساعدة الضرورية لإنجاز مهمتها“. وكان على اللجنة أن تحدد الإجراءات الخاصة بها، وأن تجمع الأدلة، الوثائقية منها والمادية، وأن تلتقي وتجري مقابلات مع أي مدنيين و/أو مسؤولين عندما ترى ضرورة لذلك، وأن يتاح لها الوصول غير المقيد إلى جميع المباني في كل الأراضي اللبنانية، آخذة في الاعتبار الإجراءات القانونية والقضائية اللبنانية. وكان على السلطات اللبنانية، من جانبها، أن تساعد اللجنة في عملها عن طريق تقديم جميع ما في حوزتها من أدلة وثائقية ومادية، وتحديد أماكن الشهود بناء على طلب اللجنة.

٦ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أعلن الأمين العام بدء عمل لجنة التحقيق. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، عقد رئيس اللجنة مؤتمرًا صحفياً التمس فيه علانية مساعدة السلطات اللبنانية، ودعا الشعب اللبناني إلى مساعدة اللجنة عن طريق نقل أي معلومات قد تكون ذات أهمية بالنسبة للتحقيق. وأنشئ لهذا الغرض خطان ساخنان قامت بتشغيلهما السلطات اللبنانية.

٧ - وبعد وقت قصير من توقيع مذكرة التفاهم، أحالت السلطات اللبنانية إلى اللجنة سجلاً للقضية يضم ٨٠٠٠ صفحة، احتوت على كل المعلومات والأدلة التي جمعت منذ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وبعد ذلك، قامت اللجنة بإجراء تحقيق جنائي وقضائي شامل بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية اللبنانية المعنية (مدعي عام التمييز في الجمهورية اللبنانية) والشرطة (قوى الأمن الداخلي)، لتجنب أي ازدواجية أو تداخل أو تعارض في الإجراءات.

٨ - وأقامت اللجنة روابط وثيقة مع السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية. وأجرت مناقشات منتظمة، وبخاصة مع السلطات القضائية، لتبادل آخر المعلومات والملفات، وتقاسم النتائج والتخطيط لمراحل جديدة من التحقيق. وتولت السلطات القضائية والأمنية اللبنانية استدعاء معظم الشهود الذين قابلتهم اللجنة. وكانت عملية ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ شاهداً قوياً على ذلك، حيث قامت خلالها القوات الأمنية اللبنانية ومحققو لجنة التحقيق بتنسيق مدهمات وعمليات تفتيش لمنزل مسؤولين أمنيين بارزين سابقين، قبل نقلهم في ظل حراسة دقيقة إلى قاعدة عمليات اللجنة الرئيسية لإجراء مقابلات معهم.

٩ - وقدمت السلطات اللبنانية أعظم المساعدة في إقامة قاعدة العمليات الرئيسية وكذلك في إنشاء قاعدة عمليات أمامية لعمل اللجنة. وعملت فرق الأمن اللبنانية (الشرطة والجيش) يداً بيد مع الفريق الأمني التابع للجنة التحقيق لضمان سلامة وأمن أفراد اللجنة وأماكن عملها.

١٠ - ومع أن القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) أعطى اللجنة سلطات تنفيذية، فقد حظيت اللجنة إلى حد كبير بدعم السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية خلال عمليات المداخلة والتفتيش. وفضلا عن ذلك، وعلى الرغم من أن اللجنة كانت مخولة لتقديم الاقتراحات إلى السلطات الأمنية اللبنانية في ما يتعلق بتوقيف الأشخاص الذين يشتبه بتورطهم في الاغتيال، فإن الشروع في مثل هذه الإجراءات ظل منوطا بالقرار المستقل للسلطات اللبنانية.

١١ - وانطلاقاً من تحقيق ذي مسارين، أحدهما لبناني والآخر تضطلع به الأمم المتحدة، انبثق تحقيق تكاملي موحد، مضت به قدما، جنباً إلى جنب، كل من اللجنة والسلطات اللبنانية. وأظهرت السلطات اللبنانية باطراد قدرة على تحمل مسؤوليات متزايدة في متابعة القضية. وقد تجلّى ذلك في أخذها بزمام المبادرة لتوقيف أشخاص مشتبه بهم وتنظيم مداخلات وعمليات تفتيش.

١٢ - وبالنظر إلى انعدام الثقة العميق الذي ساد في أوساط الشعب اللبناني نحو سلطاته الأمنية والقضائية، أصبحت لجنة التحقيق الدولية مصدر توقعات وآمال كبيرة من أجل التغيير، كما أصبحت "صلة وصل" بين الشعب اللبناني وسلطاته. وكان للمؤتمرين الصحفيين، وبخاصة المؤتمر الصحفي الأول، بالإضافة إلى استجواب أول مشتبه به، وتوقيف المسؤولين الأمنيين البارزين السابقين وفقاً لاقتراح من اللجنة، كان لها جميعها أثر حفاز. وكان كل ذلك دليلاً على أن لا أحد فوق القانون في نظر اللجنة. ورفع ذلك من روح الثقة لدى اللبنانيين. وتقدم مزيد من الشهود مع تقدم سير عمل اللجنة. لكن عدداً من الناس أصروا على عدم كشف هوياتهم للسلطات اللبنانية.

١٣ - وهناك نقاط أخرى تستحق التركيز عليها. أولاً، كان هناك عدد من الشهود الذين راودتهم المخاوف من أن يتعرضوا للأذى إذا تم الإعلان عن أنهم تعاونوا مع اللجنة. ولهذا السبب، أولت اللجنة اهتماماً كبيراً لضمان أن تجري مقابلات الشهود بصورة سرية. ولأن اللجنة تعطي مصداقية لمخاوف هؤلاء الأفراد على سلامتهم، فإن هذا التقرير لن يكشف هوية أولئك الذين جرت معهم مقابلات. ثانياً، وهو أمر يصدق على أي تحقيق، فإن الشهود كثيراً ما يوفرون معلومات تتجاوز نطاق التحقيق الجاري. وقد قامت اللجنة وستواصل القيام بتزويد السلطات اللبنانية بكل المعلومات التي تتعلق بأي قضية جنائية خارج نطاق تحقيق اللجنة. وأخيراً، قابلت اللجنة أشخاصاً كان غرضهم توجيه اللجنة إلى غير الاتجاه الذي تأخذها إليه الأدلة، ولكن في الاتجاه الذي يريد شخص معين أو أشخاص بعينهم للجنة أن تذهب إليه. وقد تعاملت اللجنة مع هؤلاء الأشخاص وتلك الحالات من خلال تركيز

اهتمامها على مهمتها الوحيدة، ألا وهي متابعة الدليل حيثما يقود وعدم السير وراء أي غرض لأي شخص أو هيئة.

١٤ - ويعكس الرأي العام اللبناني وجهة نظر واسعة الانتشار بأنه ما أن تسلم اللجنة تقريرها وتنتهي عملها، فإن لبنان "سيترك وحيداً". وهناك خوف سائد من أنه بعد أن تنجز اللجنة عملها، عاجلاً وليس آجلاً، فإن أجهزة الأمن والمخابرات السورية ستعود، وتنظم "حملة انتقام" في مجتمع مازال "مخترقاً" من عناصر مؤيدة لسورية. وقد وقعت مؤخرًا تفجيرات واغتيالات ومحاولات اغتيال مرت دونها عقاب؛ وساهمت شائعات متعمدة وتحليلات وتوقعات إعلامية في الإبقاء على هذه الحالة، وردعت شهودا محتملين عن الاتصال باللجنة.

١٥ - وعلى الرغم من المخاوف والامتناع عن التطوع بالإدلاء بمعلومات في وقت أو شكت فيه اللجنة على إنجاز عملها (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)، فإنه من الإنصاف القول بأن الشعب اللبناني عموماً كان تواقاً للتقدم لمساعدة اللجنة على القيام بعملها.

١٦ - ولم يكن بمقدور اللجنة أن تعمل في فراغ إعلامي، وبخاصة في لبنان. ولقد كانت سياسة اللجنة الثابتة هي عدم الانجرار إلى حوار مباشر في وسائل الإعلام اللبنانية، وتجنب أي تصعيد، والترفع عن أي بيانات تتخذ طابع التحدي أو الاستفزاز. ولقد كان الهدف من المؤتمرين الصحفيين اللذين عقدهما اللجنة هو الرد على تكهنات من هذا القبيل، وتوضيح الحالة التي وصل إليها التحقيق. ولم يكن هناك مناص من أن يكون تأثيرهما قصير الأمد.

١٧ - وعملاً على تعزيز الشفافية وتوسيع نطاق التعاون، فإن العمل مع السلطات القضائية تطلب إبقاء السلطات السياسية العليا على اطلاع على التطورات المستجدة في التحقيق بالقدر الذي لا يؤدي فيه هذا الإجراء إلى إلقاء ظلال من الشك على الطابع المستقل للجنة ولا إلى إحداث أثر مباشر على سير التحقيق ذاته.

١٨ - وقد اضطرت اللجنة، أثناء التحقيق الذي أجرته، إلى مواجهة تحديات لوجستية رئيسية. وفي هذا الصدد، كان للدعم والمساعدة الواسعي النطاق من المؤسسات الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة والإنتربول قيمة لا تقدر بثمن في العمل اليومي للجنة.

١٩ - وكان المجتمع الدولي، من جانبه، سريع الاستجابة دوماً حين كان يطلب منه تقديم الخبرة الفنية. وقد يسرت هذه المساعدة كثيراً عمل اللجنة وأضفت عليه قيمة إضافية. على أنه بالرغم من أن المجلس، في القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، دعا جميع الدول إلى أن تقدم إلى اللجنة أي معلومات ذات صلة فيما يتعلق بقضية الحريري، فمما يؤسف له أن أيًا من الدول الأعضاء لم يقدم معلومات مفيدة إلى اللجنة. وأفضى عدد من الاتصالات إلى مجرد تبادل

للآراء و/أو بيانات بالوقائع. وترى اللجنة أن ما ينص عليه القرار هو أن المعلومات ذات الصلة التي يتوخى مجلس الأمن الحصول عليها كان يجب أن تتضمن، فيما تتضمنه، معلومات استخباراتية يمكن أن تقدم دون أي طلب مسبق من اللجنة.

٢٠ - وعلى الرغم من القدرات البشرية والتقنية والمالية التي عُثت لغرض التحقيق، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير وتحقيق نتائج ذات شأن في الوقت المحدد، فإن التحقيق في مثل هذا العمل الإرهابي ذي الأبعاد الدولية المتعددة الأوجه وعواقبها يحتاج عادة إلى شهور (إن لم يكن سنوات) لإكماله كيما يتسنى إرساء أساس صلد لمحاكمة ممكنة لأي فرد من الأفراد المتهمين. ومن الأهمية بمكان مواصلة متابعة الخيط سواء داخل لبنان أو خارجه. وعمل اللجنة لا يشكل سوى جزء من عملية أوسع نطاقاً. وحتى أثناء كتابة هذا التقرير، فقد حدثت عملية اعتقال هامة منذ بضعة أيام؛ كما تستمر المقابلات مع الشهود ويتواصل استعراض الأدلة المعقدة.

٢١ - وقد توصلت اللجنة إلى وقائع وحددت المشتبه فيهم على أساس الأدلة التي جمعت أو التي أتيحت لها. وقد دققت اللجنة وفحصت هذه الأدلة طبقاً لأفضل إمكاناتها. وإلى أن ينتهي التحقيق، ويجري تحليل جميع القرائن والأدلة تحليلًا كاملاً، وتنشأ آلية ادعاء مستقلة ومحيدة لن يتسنى للمرء أن يعرف القصة الكاملة لما حدث وكيف حدث ومن المسؤول عن اغتيال رفيق الحريري وقتل ٢٢ شخصاً بريئاً آخر. ولذلك، يظل افتراض البراءة قائماً.

٢٢ - وتسعى اللجنة، بإصدارها هذا التقرير، إلى ضمان ألا يضر أي شيء تفعله أو تقوله بالتحقيق الجنائي الجاري وبأية محاكمات قد تعقبه. ولا يمكن للجنة، في هذه المرحلة، أن تكشف النقاب عن جميع العناصر والوقائع المفصلة التي في حوزتها، فيما عدا اقتسامها مع السلطات اللبنانية. وقد سعت اللجنة إلى عرض الوقائع وتقديم تحليل لتلك الوقائع بطريقة تفسر بأقصى دقة ما حدث، وكيف حدث، ومن المسؤول.

ثانياً - الخلفية

٢٣ - ظلت سورية تتمتع منذ وقت طويل بنفوذ قوي في لبنان. وفي عهد الإمبراطورية العثمانية، كانت المنطقة التي أصبحت لبنان جزءاً من إقليم إداري عام يُحكم من دمشق. وحين أُسس البلدان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أنشئ لبنان مما يعتبره الكثير من القوميين العرب، عن حق، جزءاً من سورية. والواقع أنه منذ أن صار البلدان مستقلين لم تقم بينهما قط علاقات دبلوماسية رسمية.

٢٤ - وقد دعا الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه القوات السورية إلى دخول لبنان في أيار/ مايو ١٩٧٦ في المراحل الأولى للحرب الأهلية في لبنان. وفي اتفاق الطائف، الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس النواب اللبناني، والذي أنهى الحرب الأهلية في عام ١٩٨٩، شكر لبنان سورية، في جملة أمور، على مساعدته بنشر قواتها في لبنان. ودعا أحد أحكام الاتفاقية لبنان وسورية إلى أن يحددا معا إعادة نشر تلك القوات مستقبلا. ونص من جديد على ذلك الحكم في اتفاق تم التوصل إليه بعد ذلك بين البلدين في أيار/ مايو ١٩٩١ بشأن التعاون بينهما. وانسحبت القوات السورية في أيار/ مايو ٢٠٠٥ امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

العلاقات بين السيد الحريري وسورية

٢٥ - أيد تحقيق اللجنة ما أكده الكثيرون في لبنان طويلا، وهو أن كبار مسؤولي المخابرات السورية كان لديهم تأثير قوي على حكم لبنان على الصعيدين اليومي والاستراتيجي العام. وكان النمو البادي للتراع بين السيد الحريري وكبار المسؤولين السوريين، بمن فيهم رئيس الجمهورية السوري، بشار الأسد، جانبا محوريا من جوانب المعلومات التي قدمت للجنة عن طريق المقابلات والوثائق. وبدا أن اجتماعا عقد في دمشق بين السيد الحريري والرئيس الأسد في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ قد وصل بالتراع إلى ذروته. وفي ذلك الاجتماع، الذي يُقال إنه دام ١٠ إلى ١٥ دقيقة، أبلغ الرئيس الأسد السيد الحريري، الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك، أن الرئيس الأسد يستهدف أن يمدد لبنان ولاية رئيس الجمهورية اللبناني، إميل لحود، الأمر الذي عارضه السيد الحريري.

٢٦ - وقد زود اللجنة شهود لبنانيون وسوريون، ونسخة من النص الحرفي لاجتماع عُقد بين السيد الحريري ونائب وزير الخارجية السورية، وليد المعلم، بروايات تختلف اختلافا حادا حول ما قيل في ذلك الاجتماع. ذلك أن عددا من الشهود اللبنانيين - بمن فيهم الوزيران السابقان مروان حمادة وغازي العريضي، وزعيم الدرروز ورئيس الحزب الاشتراكي التقدمي وليد جنبلاط، والنائب باسم السبع، ونجل السيد الحريري، سعد - قد أفادوا بأن السيد الحريري قال لهم إن الرئيس الأسد أبلغه بفضاظة بقرار تمديد ولاية الرئيس لحود وهدد بأن "يكسر لبنان على رأسك [رأس السيد الحريري] ورأس وليد جنبلاط" إذا لم يوافق السيد الحريري (ويُفترض السيد جنبلاط) على تأييد التمديد للرئيس لحود. أما المسؤولون السوريون فقد وصفوا الاجتماع وصفا مختلفا. فقد وصف وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، والعميد رستم غزالة، رئيس المخابرات السورية في لبنان، ذلك الاجتماع بعبارات إيجابية. وقال العميد غزالة للجنة إن السيد الحريري أبلغه بأن الرئيس الأسد أشار إلى السيد

الحريري بأنه "صديق"، ووصف اجتماعا وديا متسما بالاحترام استشار فيه الرئيس الأسد السيد الحريري في هذا الموضوع.

٢٧ - ويرد فيما يلي مقتطفات من المقابلات التي أجرتها اللجنة فيما يتعلق باجتماع ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والأجزاء ذات الصلة من رسالة إلى اللجنة موجهة من السيد الشرع، وجزء من نسخة من النص الحرفي لمناقشة مسجلة بين السيد الحريري والسيد المعلم:

وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، رسالة إلى اللجنة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥

عُقد اجتماع بين الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري في دمشق في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، في إطار المشاورات السياسية الجارية بين الزعماء السوريين واللبنانيين. (...) وأجري استعراض عام للتطورات المحلية والإقليمية، بما في ذلك احتمال تمديد ولاية إميل لحود، رئيس جمهورية لبنان، بالنظر إلى الظروف الإقليمية المضطربة واستنادا إلى المصلحة المتبادلة في الحفاظ على الاستقرار في لبنان. وقال السيد الحريري إنه إذا ما تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمديد الولاية في مجلس الوزراء، ينبغي لسورية أن تبذل الجهود لجعل الرئيس لحود يتعاون بصورة أفضل في الفترة المقبلة. وطلب الرئيس من السيد الحريري أن يتشاور مع جماعته ومع من يراه مناسبا واتخاذ الموقف الملائم.

رستم غزالة، إفادة مكتوبة غير مؤرخة، قدمت إلى اللجنة برسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥

عقدت اجتماعين في عنجر في ذلك التاريخ [٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤] مع رئيس الوزراء الحريري. كان أولهما صبيحة يوم ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في طريقه إلى دمشق للقاء الرئيس بشار الأسد في دمشق، وكان الثاني في رحلة عودته من دمشق إلى بيروت بعد الاجتماع مع الرئيس الأسد في دمشق. وعقد الاجتماع الأخير أيضا في مكتبتنا في عنجر.

(...)

وناقشنا اجتماعه مع الرئيس بشار الأسد. وبدا (الحريري) مسترخيا. وقال رئيس الوزراء الحريري إن اجتماعه مع الرئيس بشار الأسد كان وديا وقصيرا. وطبقا لما قاله رئيس الوزراء الحريري، فإن الرئيس الأسد قال له: "أبا بهاء، إننا

نتعامل معك في سورية دائما كصديق وكرئيس وزراء لبنان. واليوم، أنا أتعامل معك كصديق وكرئيس وزراء لبنان. وفي ظل الظروف الصعبة التي تشهدها هذه المنطقة حاليا، ولبنان في حزمها، فمن رأينا أن من صالح لبنان الحفاظ على استمرار نظام الحكم بتمديد ولاية الرئيس لحود. ونود منك، كصديق، أن توضح موقفك بشأن هذه المسألة. ولسنا في عجلة لكي نعرف الإجابة، ولعلك تود أن تفكر فيها على راحتك“.

مروان حماده، إفادة شاهد في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في يوم الأربعاء ٢٤ أو ٢٥ آب/أغسطس، دعي السيد الحريري والسيد جنبلاط والسيد بري إلى التوجه جميعا إلى دمشق لإطلاعهم على القرار بتمديد ولاية السيد لحود. وأبلغ السيد جنبلاط رستم غزالة بأنه يحتاج إلى أن يناقش الأمر مع الرئيس الأسد. وأصر رستم غزالة على أن الإجابة ينبغي أن تكون ”نعم“ قبل تحديد أي موعد. ونصح فعلا السيد جنبلاط بأن يكون رده إيجابيا لأن هذه مسألة استراتيجية بالنسبة للرئيس الأسد. وكانت إجابة السيد جنبلاط سلبية. وبعد مضي ساعة، اتصل بي السيد جنبلاط هاتفيا وأبلغني أن المخابرات السورية ألغت مواعده.

وفي المساء، ذهب السيد جنبلاط معي إلى زيارة السيد الحريري. وقال إن رستم غزالة أصر على أنه طالما أن رده كان سلبيا فإنه لن يؤكد له مواعده هو أيضا. وطلب منه أن يتوجه إلى دمشق، ويمكث في منزله (...). لحين إشعار آخر. وفي اليوم التالي، دعي إلى حضور اجتماع قصير.

(...)

وفي اليوم الذي التقى فيه السيد الحريري بالرئيس الأسد، كنت التقى في مقر إقامة السيد جنبلاط في بيروت مع باسم السبع وغازي العريضي. وشهدنا موكب سيارات السيد الحريري يعود الساعة الواحدة بعد الظهر مما يعني أن الاجتماع في دمشق كان جد قصير. ورأينا السيد الحريري يبدو مرهقا. وكان يتصبب عرقا. وأبلغنا نحن الأربعة بأن الرئيس لحود يجب أن يعاد انتخابه وإلا ”سيضطر إلى دفع ثمن باهظ“. (...). وذكر أن الرئيس الأسد قال له: ”سأكسر لبنان على رأسك ورأس جنبلاط“.

غازي العريضي، إفادة شاهد في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥

أبلغنا السيد الحريري بأن الرئيس الأسد قال له: ”إذا أخرجني جاك شيراك من لبنان، فسأنظر في خيارات مختلفة وسأعرفكم بها. فإما إنكم معنا أو علينا. واختياري هو أن يكون إميل لحود رئيسا للجمهورية. وسأتيقن من أنه الرئيس. وسوف أنتظر ردكم. (...) وقولوا لوليد جنبلاط إنه إذا كان لديه دروز في لبنان، فإن لدي أيضا طائفة دروز في سورية. وأنا مستعد أن أفعل أي شيء.

وليد جنبلاط، إفادة شاهد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

طبقا لما قاله السيد الحريري، فقد قال له الأسد: ”لحود هو أنا. وأريد أن أحدد ولايته. (...) وإذا أراد شيراك إخراجي من لبنان، فسوف أكسر لبنان“ (...) لقد كان السيد الحريري أثناء زيارته إلى منزلي في أقصى حالات التوتر والإحباط. وكان في موقف جد سيء.

جيران تويني، إفادة شاهد في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في وقت لاحق، في عام ٢٠٠٤، حين أثيرت مسألة تمديد ولاية الرئيس لحود، قال السيد الحريري لي أيضا إن الرئيس الأسد قد هدده مباشرة وقال له إن التصويت ضد التمديد سيعتبر موجهها ضد سورية. ووفقا لما قاله السيد الحريري، فقد أضاف الرئيس الأسد يقول إنه في تلك الحالة فيهم، أي السوريين، ”سيفجرونه“ وأي عضو من أعضاء أسرته وأهم سيعثرون عليهم في أي مكان في العالم.

باسم السبع، إفادة شاهد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

حين عاد السيد الحريري من اجتماعه مع الرئيس الأسد، التقيت به في منزل وليد جنبلاط.

(...)

وأفادنا بكلمات الرئيس الأسد الذي عبر عن نفسه بصراحة: ”أنا مهمتهم شخصيا بهذا الموضوع. والأمر لا يتعلق هنا بإميل لحود بل ببشار الأسد“.

وسألناه إذا كانت قد أتاحت له الفرصة لمناقشة الأمر مع الرئيس الأسد، فقال إن الرئيس الأسد أبلغه بأن الموضوع ليس مفتوحا للمناقشة، وأنه ”لا بد أن

يحدث وإلا فإنني سأكسر لبنان“ (...). وكان نائراً إلى أقصى حد. وقال لي إنه لصالح لبنان والمصالح اللبنانية، فإنه ينبغي أن يفكر فيما سيفعله، وأنا نتعامل مع جماعة مع المجانين الذين يمكن أن يفعلوا أي شيء.

سعد الحريري، إفادة شاهد في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥

ناقشت مع والدي، المرحوم رفيق الحريري، تمديد ولاية الرئيس لحود. فقال إن الرئيس بشار الأسد هدده قائلاً له: ”هذا ما أريده. فإذا فكرت في أن الرئيس شيراك وأنت ستديرون لبنان، فأنتما مخططان. فذلك لن يحدث. والرئيس لحود هو أنا. وأيا كان ما أقوله له فإنه يفعله. وهذا التمديد يجب أن يحدث وإلا فإنني سأكسر لبنان فوق رأسك ورأس وليد جنبلاط. (...) ولهذا فيما أن تفعل ما يقال لك وإما أننا سنطولك أنت وأسرتك أينما كنتم.

رفيق الحريري، محادثة مسجلة مع وليد المعلم في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥:

فيما يتعلق بعملية التمديد، فإنه [الرئيس الأسد] استدعاني واجتمع بي لمدة ١٠ إلى ١٥ دقيقة.

(...)

واستدعاني وقال لي: ”أنتم تقولون دائماً أنكم مع سورية. ولقد حان الوقت الآن لكي تثبتوا ما إذا كنتم تعنون ما تقولون أو أن الأمر غير ذلك“. (...) ولم يسألني رأيي. وقال: ”لقد اتخذت قراري“. ولم يخاطبني كرئيس للوزراء أو باسمي رفيق أو أي شيء من هذا القبيل. وإنما قال فقط: ”لقد اتخذت قراري“. وكنت مرتبكا تماماً، وفي حيرة من أمري. وكان هذا أسوأ أيام حياتي.

(...)

ولم يقل لي إنه يود أن يمدد ولاية لحود. كان كل ما قاله: ”لقد قررت أن أفعل هذا، لا تجبني، فكر ثم عد إلي“.

(...)

لم أعامل كصديق أو حتى كأحد المعارف. كلا. لقد سئلت: ”هل أنت معنا أم علينا؟“ كان هذا كل ما في الأمر. وحين أنهيت اجتماعي معه، أقسم لك أن حارسي نظر إلي سألني لماذا أنا شاحب الوجه.

٢٨ - وفي الاجتماع الذي عُقد مع السيد المعلم، شكك السيد الحريري من أنه يعتقد أن أجهزة الأمن السورية والسيد الشرع قد تعمدوا إعطاء الرئيس الأسد معلومات خاطئة بشأن أعمال السيد الحريري. وتشمل المقتطفات المترجمة من وقائع الاجتماع البيانات التالية للسيد الحريري:

- "لا أستطيع العيش في ظل نظام للأمن تخصص في التدخل في شؤون السيد الحريري ونشر المعلومات المضللة عن رفيق الحريري وكتابة التقارير إلى بشار الأسد."
- "بيد أن لبنان لن يُحكم أبدا من سورية. ولن يحدث هذا بعد الآن."

٢٩ - وأثناء هذه المناقشة، قال السيد المعلم للسيد الحريري "إننا والأجهزة [الأمنية] قد وضعناك في الزاوية." وواصل كلامه قائلا "أرجوك ألا تستخف بالأمر."

٣٠ - ومن الجلي أن هذه المقابلة المسجلة تناقض شهادة السيد المعلم في المقابلة التي جرت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ التي ادعى فيها أن اجتماع ١ شباط/فبراير كان "وديا وبناء" وتجنب الإدلاء بإجابات مباشرة على الأسئلة التي طُرحت عليه.

التعاون السوري مع اللجنة

٣١ - تشير المعلومات المبينة أعلاه، والأدلة التي جمعتها اللجنة على النحو المبين في الفرع الوارد أدناه المعنون "تخطيط الاغتيال"، إلى إمكانية ضلوع المسؤولين السوريين في اغتيال السيد الحريري. وحين حاولت اللجنة أن تحصل على تعاون الحكومة السورية في متابعة هذه الخطوط في التحقيق، لقيت اللجنة التعاون شكلا وليس مضمونا.

٣٢ - وقد جرى الاتصال الأولي بين اللجنة والسلطات السورية في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ حين بعث رئيس اللجنة رسالة إلى وزير الخارجية السورية يطلب فيها عقد اجتماع مع ممثلي الحكومة السورية. ورد السيد الشرع في ١١ تموز/يوليه، يتعهد بتقديم مساعدة الحكومة السورية في التحقيق بعبارات عامة. وفي ١٩ تموز/يوليه، طلبت اللجنة إجراء مقابلة مع عدد من الشهود، من بينهم رئيس الجمهورية العربية السورية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، وبناء على طلب الحكومة السورية، عُقد اجتماع بين رئيس اللجنة وممثل عن وزارة الخارجية السورية، في جنيف. وفي ذلك الاجتماع، أُعطي رئيس اللجنة رسالة تتضمن بيانات مكتوبة لأربعة من الشهود. وأشار إلى أن الرئيس الأسد لن يكون متاحا لأية مقابلة. وكرر رئيس اللجنة طلبه لإجراء مقابلات مباشرة مع الشهود، فقبل له إن الطلب قيد النظر ولكن الرئيس الأسد لن يكون متاحا لإجراء مقابلة.

٣٣ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، بعثت اللجنة بطلب آخر إلى وزير الخارجية السورية، تطلب فيه إجراء مقابلات مع عدد إضافي من الشهود والمشتبه بهم في سورية. وطلبت الرسالة دعم الحكومة السورية في تفتيش أماكن المشتبه بهم. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أبلغ وزير الخارجية الشرع للجنة كتابة أنه بالرغم من أن أدلة اللجنة تستند إلى بيّنة كاذبة، فإن حكومته توافق على أنه يمكن إجراء مقابلات مع الأشخاص الواردين في طلبي اللجنة المؤرخين ١٩ تموز/يوليه و ٣٠ آب/أغسطس، باستثناء الرئيس الأسد.

٣٤ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، نوقشت تفاصيل المقابلات المقبلة بين اللجنة وممثل عن وزارة الخارجية السورية. وأبدت اللجنة رغبتها في أن تُجرى المقابلات في بلد ثالث، ليس لبنان ولا الجمهورية العربية السورية، ولكن الطلب رُفض. وأصرت السلطات السورية على أن تُجرى المقابلات في سورية بمشاركة مسؤولين سوريين. وجررت المقابلات في الفترة بين ٢٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر. وأُجريت كل مقابلة بحضور المستشار القانوني لوزارة الخارجية السورية أو ممثل آخر من وزارة الخارجية، و مترجم فوري، وكاتبين، وفي بعض الأحيان شخص إضافي لم يُعرف لأية جهة ينتمي. ومع انتهاء المقابلات، كان من الواضح أن من أُجريت معهم المقابلات قد أعطوا إجابات موحدة على الأسئلة. وكان الكثير من هذه الإجابات يتناقض مع الأدلة التي جمعتها اللجنة من مصادر أخرى متعددة. ولم تُتَح للجنة الفرصة لمتابعة هذه المقابلات أو لمواصلة تحقيقها حول تورط سوري محتمل في الجريمة.

٣٥ - وخلصت اللجنة إلى أن الافتقار إلى التعاون الموضوعي من جانب سورية مع اللجنة قد أعاق التحقيق وجعل من الصعب متابعة القرائن التي أكدتها الأدلة المجمعة من مصادر متنوعة. وإذا كان للتحقيق أن يكتمل، فمن الضروري أن تتعاون حكومة الجمهورية العربية السورية تعاوناً كاملاً مع سلطات التحقيق، بما في ذلك السماح بإجراء المقابلات خارج سورية وبعدهم مرافقة مسؤولين سوريين للأشخاص المطلوب مقابلتهم.

ثالثاً - الجريمة

٣٦ - في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في حوالي الساعة ١٢/٥٠، غادر رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني السابق، ساحة النجمة في بيروت عائداً إلى قصر قريطم. وكان في موكب يضم ٦ سيارات برفقة حرسه الخاص، وباسل فليحان مجلس النواب.

٣٧ - وعند مرور الموكب بفندق سان جورج، في شارع ميناء الحصن، وقع انفجار ضخم أسفر عن وفاة السيد الحريري وآخرين.

٣٨ - وبعد الانفجار بفترة وجيزة، تلقى مدير محطة تلفزيون الجزيرة في بيروت مكالمات هاتفية من رجل قال فيها إن جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام تعلن مسؤوليتها عن اغتيال السيد الحريري. وبثت هذه الرسالة بعد فترة وجيزة من ذلك.

رابعاً - التحقيق اللبناني

تدابير أولية

٣٩ - يتطلب حل جريمة بهذا الحجم وجود قدرة إدارية قوية وأدوار محددة بوضوح وتنسيق قوي وإمكانية الحصول على ما يكفي من الكفاءات والقوة البشرية والمعدات ووسائل المساعدة. ويستعرض الموجز المقتضب التالي التدابير التي اتخذتها السلطات اللبنانية في الفترة الممتدة من وقت تنفيذ الجريمة إلى حين إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

قاضي التحقيق

٤٠ - تولى رشيد مزهر، رئيس فريق التحقيقات العسكري، التحقيق في الجريمة في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي التاريخ الأخير، قررت الحكومة اللبنانية أن الجريمة تعتبر عملاً إرهابياً يستهدف الجمهورية، مما أدى إلى إحالة القضية إلى محكمة مختصة جديدة، أعلى محكمة جنائية في لبنان، وهي المجلس العدلي. ونتيجة لهذا القرار تم تعيين قاضي تحقيقات جديد يقود التحقيق، هو القاضي ميشال أبو عراج، ممثل مكتب المدعي العام.

٤١ - وقد وصل القاضي مزهر إلى موقع الجريمة بعد أقل من نصف ساعة من وقوع الانفجار بصحبة القاضي جان فهد من مكتب المدعي العام. ووصف الحالة في مسرح الجريمة بأنها حالة تكتنفها الفوضى. وكان أول قرار اتخذته هو تعيين العميد ناجي ملاعب، مساعد قائد شرطة بيروت، كمسؤول عن مسرح الجريمة وأوكل إليه مهمة نقل جميع الجثث، ونقل المصابين من موقع الحادث وإطفاء الحرائق وبعد ذلك سحب جميع الأفراد من الموقع وإغلاقه [إفادة شاهد].

٤٢ - وفي الساعة ١٧/٠٠، دعا القاضي مزهر إلى عقد اجتماع مع جميع الهيئات المعنية من قوى الأمن الداخلي والجيش على السواء، ضم ما مجموعه ١٠ مسؤولين. وأثناء الاجتماع وزع القاضي مزهر المهام على الهيئات المختلفة وأعطى مزيداً من التوجيهات بشأن سير التحقيق [إفادة شاهد].

٤٣ - وفيما يلي أسماء ممثلي قوى الأمن الداخلي في الاجتماع: العميد الأعور بوصفه قائد الشرطة القضائية بالنيابة ورئيس وحدة الأدلة الجنائية، والعميد ملاعب بوصفه قائد قوة شرطة بيروت بالنيابة، والعميد صلاح عيد بوصفه المسؤول عن موقع الانفجار، والعقيد فؤاد عثمان بوصفه رئيس قسم الإعلام [إفادة شاهد].

٤٤ - وعقب الاجتماع، وفي الساعة ١٩/٠٠ تقريبا، عاد القاضي مزهر إلى مسرح الجريمة للمرة الثانية. ولم يكن راضيا بملاحظاته على مسرح الجريمة، ولكنه كان يأمل في تحسن الوضع في اليوم التالي، نظرا لأن المسؤوليات قد وُزعت في الاجتماع المعقود في وقت سابق. وتمثلت أوجه القصور أساسا في نقص المعدات ووسائل المساعدة والخبرة. علاوة على ذلك، كان الاتصال معدوما بين مختلف الهيئات المعنية، ولم تُتبع توجيهات قاضي التحقيق كما أنه لم يتلق التعليقات المناسبة بشأن تقدم التحقيق [إفادة شاهد].

٤٥ - وخلال فترة عمله كقاضٍ للتحقيق، استدعى القاضي مزهر نحو ١٠ أشخاص إلى مكتبه لاستجوابهم، من بينهم موظفون من فندق سان جورج، وضباط مسؤولون عن الحماية الشخصية للسيد الحريري، ووالد ووالدة السيد أبو عدس، وبعض الشهود العيان. وقرر بالتشاور مع القاضي جان فهد أن يطلب مساعدة من سويسرا تتعلق بفريق من خبراء الأدلة الجنائية لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق. وعندما ترك القاضي مزهر مهمة قاضي التحقيق في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لم يكن التحقيق قد خلص إلى نتائج هامة.

٤٦ - وسُلم الملف إلى قاضي تحقيق جديد هو القاضي أبو عراج. وتولى القاضي أبو عراج مهمة قاضي التحقيق في التحقيقات التي جرت في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقد قام بتعيينه طانيوس خوري، الرئيس الأعلى للقضاة في المجلس الأعلى، وسُجل الملف في مكتب أبو عراج في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ [إفادة شاهد]. وأشارت آراؤه الأولية، بعد استعراض الملف، إلى أن الجريمة هي هجوم إرهابي سيستلزم إجراء تحقيق فيه تكريس وقت طويل من الزمن واتخاذ تدابير شاملة بالإضافة إلى استخدام موارد ضخمة. وفي رأيه، أن إجراءات التحقيق الأولية قد نفذت بحنكة مهنية وعلى نحو يتسم بالدقة. وأعرب عن دهشته لنقل السيارات التي كانت مشاركة في موكب السيارات. ورغم أنه لم يلتق بالقاضي مزهر فإنه كان يتصل به هاتفيا عندما تلزمه إيضاحات [إفادة شاهد].

٤٧ - وخلال فترة تولى القاضي أبو عراج لمهامه كقاضٍ للتحقيق، اتخذت التدابير التالية [ملاحظات مدونة في ملف القضية].

| التاريخ (٢٠٠٥) | التدابير | الأشخاص المستهدفون |
|----------------|--|--|
| ٢٢ شباط/فبراير | • تسجيل الدعوى القضائية | |
| ٢٤ شباط/فبراير | • تسجيل القضية في سجلات بيروت الثانية | |
| | • معاينة فندق سان جورج | |
| | • موجز لجميع الأوامر العسكرية | |
| | • توقيع الأوامر: الأمن العام، قوى الأمن الداخلي، أمن الدولة، الاستخبارات | |
| ٢٥ شباط/فبراير | • الأمر الصادر عن قسم التحقيقات الجنائية الخاص | |
| | • تحقيقات بشأن حفريات في منطقة فندق سان جورج | |
| | • الأمر الصادر عن قسم التحقيقات الجنائية: تبليغات | • تيسير أبو عدس والمعاون الأول ماهر الداعوق |
| ٢٦ شباط/فبراير | • تم تلقي عدة تقارير من بينها تقرير عن التحقيق وتقرير عن نقل السيارات إلى ثكنات الحلو واستجواب الحرس | |
| ٢٨ شباط/فبراير | • استجواب | • تيسير أبو عدس |
| | • إفادات الشهود | • ماهر الداعوق، حسن محمد العجوز وعامر خالد شحاده |
| ٢٨ شباط/فبراير | • أمر إحضار | • رشيد حمود (في المستشفى)، محمد قويني (الحارسان الشخصيان لرئيس الوزراء السابق رفيق الحريري) وتامر لهيب |
| | • قسم الأدلة الجنائية: يلتمس مساعدة الخبراء الأجانب | |

| التاريخ (٢٠٠٥) | التدابير | الأشخاص المستهدفون |
|----------------|---|--|
| ١ آذار/مارس | • الترخيص لرئيس بعثة تقصي الحقائق في لبنان بيتر فيتر جبرالد بالنظر في التحقيقات | |
| ٢ آذار/مارس | • استجواب شاهدين | • تامر لهيب ومحمد قويني |
| ٣ آذار/مارس | • تسلم تقارير شركة ميتسويشي، وكاتالوغ ميتسويشي الخاص بشاحنات بيك آب؛ وقائمة بأسماء القطع والأجزاء التي تم العثور عليها في مكان الانفجار؛ وخريطة تظهر (غير واضح) | |
| | • تقرير الدكتور قواس بشأن فحص جثة عبد الحميد غلابيني | • حسام علي محسن وأحمد عمورة ونيل غسوب (غير واضح) بشأن علاقاتهم بالمشتبته فيه أحمد أبو عدس (ملحوظة: لم يتم توقيفهم) |
| | • تم تلقي تقرير من الاستخبارات العسكرية بشأن الاستجوابات | |
| | • تقرير الدكتور شحورر بشأن فحص جثة عبد الحميد غلابيني | |
| ٥ آذار/مارس | • استدعاء الشهود (لاستجواب الشهود الثلاثة الأوائل في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥. واستجواب الآخرين في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥) | • المهندس مكرم أعور، ومحمد ملاعب، وحسام علي محسن، ومحمود بيضون (ضابط في الأمن العام)، وعفيفة عبد الله الحرشي (غير واضح)، وغسان بن جدو (قناة الجزيرة) |

| التاريخ (٢٠٠٥) | التدابير | الأشخاص المستهدفون |
|----------------|---|---|
| ٧ آذار/مارس | <ul style="list-style-type: none"> تفتيش محتويات صناديق الكارتون (دلال ضرغام) حضر العميد عماد القعقور وأبلغنا بشأن التحقيقات وأخذ نسخة من محضر التحقيق؛ وكان معه زياد رمضان | |
| ٨ آذار/مارس | <ul style="list-style-type: none"> تسلمنا نتائج فحوص الحمض الخلوي الصبغي (DNA) وخرائط موقع الجريمة | |
| ١٠ آذار/مارس | <ul style="list-style-type: none"> تقرير مخفر البرج بشأن فحص جثة عبد الحميد غلاييني | |
| ١١ آذار/مارس | <ul style="list-style-type: none"> النقاش مع العميد زياد نصر والنقيب ميري نمر استدعاء حسام محسن استدعاء الفيلسطيني مروان عبد الوهاب قطان (غير واضح) | |
| ١٤ آذار/مارس | <ul style="list-style-type: none"> حث رؤساء الأجهزة الأمنية على عدم رفع الأنقاض إفادات الشهود رسالة البعثة الدولية بشأن انتهاء مهمتها | <ul style="list-style-type: none"> جاك شاليتا وعلي أمهز ومروان قبطان |

٤٨ - وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، استقال القاضي أبو عراج من منصب قاضي التحقيق. والسبب في ذلك هو الجو السياسي المشحون في هذه الفترة بالذات: فقد كان الجهاز القضائي لا يحظى بثقة كبيرة ووجهت انتقادات للطريقة التي أجري بها التحقيق. علاوة على ذلك، كان القاضي يقوم بمهامه الاعتيادية في الوقت الذي كان يتولى فيه التحقيق في مقتل

الحريري. وتأثرت القضية بمسائل سياسية وخلال المظاهرات التي نظمت في بيروت في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، سمع الناس يذكرون اسمه بسوء. [إفادة شاهد].

٤٩ - وفي الوقت الذي تخلى فيه عن منصب قاضي التحقيق، كان الإنجاز الوحيد الذي تحقق هي الأدلة التي تشير إلى أبو عدس، رغم محاولات التركيز على الطريقة التي تم بها التفجير والعمل على توصل كافة الخبراء إلى توافق في الرأي. [إفادة شاهد].

٥٠ - واستعيض عن القاضي أبو عراج بقاضي التحقيق إلياس عيد الذي لا يزال يتولى التحقيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

قوى الأمن الداخلي

٥١ - في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، كان اللواء علي الحاج قائداً لقوى الأمن الداخلي. وقد رقي إلى هذا المنصب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ويقال إن السوريين هم الذين عينوه فيه. وقد استقال من هذا المنصب في ربيع عام ٢٠٠٥ في أعقاب الانفجار الذي أودى بحياة السيد الحريري. واستناداً إلى إفادته، كان في مكتبه عندما أبلغ بالانفجار. فذهب توا إلى موقع الجريمة بسيارته. وخلال تنقله أجرى مكالمات هاتفية مع اللواء شهيد الخوري رئيس شعبة الخدمات والعمليات في قوى الأمن الداخلي، الذي أخبره بأن الانفجار كان قويا. وعندها أمر اللواء الحاج اللواء الخوري بأن يوفد كل الوحدات المسؤولة إلى الموقع. وشملت هذه الوحدات وحدة الأدلة الجنائية بإمرة اللواء هشام الأعور، ووحدة المتفجرات بإمرة اللواء عبد البديع السوسي ووحدة التحقيق بإمرة العقيد فؤاد عثمان. وكانت مسؤوليته الوحيدة هي توفير الموارد الكافية. وبعد وصول قاضي التحقيق، أصبح كل أفراد قوى الأمن الداخلي يخضعون لإمرة القاضي ولم يعد بإمكان اللواء علي الحاج أن يتدخل في التحقيق [إفادة شاهد].

٥٢ - وفي رأيه، كانت المشاكل في الموقع تتعلق بحضور عدد مفرط من الأجهزة المختلفة، من قبيل الجيش وقوى الأمن الداخلي وأمن الدولة والأمن العام.

٥٣ - وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، انضم اللواء الحاج إلى اجتماع مجلس الدفاع الأعلى في قصر الرئاسة. وترأس الاجتماع رئيس الجمهورية. وكان من بين المشاركين وزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير العدل ووزير الاقتصاد ونائب رئيس الوزراء ووزير الأشغال العامة ومحافظ بيروت وقادة عدد من الأجهزة الأمنية. وناقش الاجتماع موضوع الجريمة، وإحالتها إلى المجلس العدلي، وتداعيات الجريمة.

٥٤ - وبعد الاجتماع عاد اللواء علي الحاج إلى مكتبه. وبعد ذلك بفترة قصيرة أذاعت قناة الجزيرة شريط فيديو، ادعى فيه أحمد أبو عدس مسؤوليته عن الانفجار وعن مقتل السيد الحريري. ومنذ ذلك الحين، ركزت على أبو عدس كل موارد قوى الأمن الداخلي المتاحة، عدا تلك المنكبة على العمل بموقع الجريمة.

الاستخبارات العسكرية

٥٥ - في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، كان اللواء العميد عازار مديرا للاستخبارات العسكرية. وقد رقي إلى هذا المنصب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ واستقال في ربيع عام ٢٠٠٥ في أعقاب الانفجار الذي أودى بحياة السيد الحريري. واستنادا إلى إفادته، أبلغه بالانفجار العقيد محمد فهمي، من شعبة الأمن العسكري. ولم يذهب إلى موقع الجريمة، بل تابع القضية بتفصيل من مكتبه، رفقة العقيد ألبير كرم، رئيس فرع استخبارات بيروت. وأبلغ الرئيس لحود والعميد غزالة بشأن الانفجار وقت حدوثه [إفادة شاهد].

٥٦ - وزار أفراد من الاستخبارات العسكرية (متخصصون أساسا في ميدان المتفجرات) موقع الجريمة وأجروا تحرياتهم. وأكدوا أن نوع المتفجرات المستخدمة هي من نوع تي إن تي وأن تقديرات كمية المتفجرات تقارب ٣٠٠ كيلوغرام. وسُلمت كل الأدلة المادية التي عثر عليها بالموقع إلى قوى الأمن الداخلي (اللواء هشام الأعور) وحسب علم اللواء عازار، كانت ثمة شظايا معدنية ومسدس. وكان رأيه هو أن المسؤولية العامة عن التحقيق الجنائي إنما تتولاها قوى الأمن الداخلي أساسا، وكذلك مكتب المدعي العام وقاضي التحقيق.

٥٧ - وبعد ظهر يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، حضر العميد عازار اجتماع مجلس الدفاع الأعلى. وقُدّم في الاجتماع عرض عن اغتيال السيد الحريري مع كل التفاصيل التي كانت متاحة في ذلك الحين. وأبدى كل مشارك وجهة نظره.

٥٨ - وفي مرحلة لاحقة، كلفت مديريته بالتركيز على ثلاثة عناصر:

- شريط فيديو أحمد أبو عدس
- اتصالات الهواتف الخليوية التي جرت في منطقة الانفجار
- نوع المتفجرات المستخدمة وكميتها.

الأمن العام

٥٩ - في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، كان اللواء جميل السيد مديرا للأمن العام. وقد رقي إلى هذا المنصب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ واستقال في ربيع عام ٢٠٠٥ في أعقاب

الانفجار الذي أودى بحياة السيد الحريري. واستناداً إلى إفادته، فإنه كان في مكتبه عندما سمع الانفجار، غير أنه ظن أنه دوي ناجم عن اختراق المقاتلات الإسرائيلية لجدار الصوت. وفي وقت ما بين الساعة ١٣/١٥ و ١٣/٣٠، أحيره المقدم أحمد الأسير بالانفجار وأن موكب السيد الحريري كان هو الهدف. وظل في مكتبه ولم يُرسل أحدًا من الأمن العام إلى موقع الجريمة. واتصل هاتفياً بالرئيس ووزير الداخلية والعميد غزالة.

٦٠ - وفي وقت لاحق من بعد الظهر، حضر اللواء جميل اجتماع مجلس الدفاع الأعلى. وركز الاجتماع على النتائج على أرض الواقع في المستقبل المنظور. وقدمت اقتراحات إلى الحكومة التي عقدت اجتماعاً في وقت لاحق ذلك المساء.

٦١ - وفي صبيحة يوم الثلاثاء، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تلقى مكالمة هاتفية من صحفي بقناة الجزيرة أخبره أن شريط أبو عدس لم يتسلمه أي أحد حتى الآن. وأحضر الشريط إليه في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥. فاستنسخه وأرسل النسخة الأصلية إلى قاضي التحقيق أبو عراج.

التحقيق في مسرح الجريمة

تقرير قوى الأمن الداخلي

٦٢ - يعتبر فحص مسرح الجريمة وما يحيط به فور وقوع الجريمة، على غرار أية قضية جنائية مشابهة، أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لنتيجة التحقيق. وقد وصل الضابط المكلف بشؤون مسرح الجريمة، اللواء ناجي ملاعب التابع لقوى الأمن الداخلي إلى مكان وقوعها في الساعة ١٣/٠٥ من يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأصدر في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ تقريراً عن الفحص الذي أجرته السلطات اللبنانية لمسرح الجريمة [المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وحدة شرطة بيروت، رقم الإشارة: ٩٥] وقد جاء فيه ما يلي:

فيما يخص تنفيذ أمر التحقيق الذي أصدره قاضي التحقيق الأول للمحكمة العسكرية في بيروت بشأن التحقيقات وكل ما يمكن أن يلقي الضوء على التحقيق في الانفجار الذي تسبب في وفاة رئيس الوزراء السابق الحريري وآخرين

السجل: أمر التحقيق الصادر عن قاضي التحقيق الأول للمحكمة العسكرية في بيروت رقم ٢٣/٢٠٠٥ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

الأمر الصادر عن إدارة الإحالات العامة رقم ١١٨١/٢٠٧ والمؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، حوالي الساعة ١٢/٥٠، دوى انفجار في بيروت أفادت غرفة العمليات أنه وقع بالقرب من فندق سان جورج. وصدرت الأوامر إلى جميع الدوريات بأن تذهب إلى مكان الحادث. وتوجهت إلى هناك ووصلت إلى المكان في غضون بضعة دقائق. وكانت السيارات على كلا جانبي الطريق تشتعل في تلك المنطقة وكانت تتصاعد منها سُحُب كثيفة من الدخان. وهرعت مركبات الدفاع المدني وفوج الإطفاء والصليب الأحمر إلى المنطقة وعملت على إخماد الحريق وجمع الحثث ونقل الجرحى إلى المستشفيات. وكانت تسود المنطقة حالة من الفوضى، فقد اختلط أفراد الأمن والأفراد العسكريون في جموع المدنيين ورجال الإطفاء وعناصر الإسعاف الأولي والمدنيين من الصحفيين ورجال الإعلام وجميعهم يسعى إلى الوصول إلى مكان الانفجار. وأمرت جميع الضباط وضباط الشرطة والدوريات كافة بالقيام بكل ما يلزم لإبقاء ممرات أمنية وبتخاذ التدابير اللازمة لحماية مسرح الجريمة وإبعاد الفضوليين عنه وعهدت إلى قائد منطقة بيروت الثانية بمسؤولية التنفيذ.

وتشير الأدلة الأولية إلى أن الانفجار وقع في موكب السيارات الذي يقل رئيس الوزراء الحريري لكن نتيجة الانفجار غير معروفة بعد.

وبدأ الأخصائيون بجمع الأدلة كما شرع خبراء المتفجرات بعملهم.

وحضر إلى مكان الحادث، علاوة على المسؤولين السياسيين والأمنيين، مفوض حكومي من المحكمة العسكرية يرافقه عدد من موظفي الدعم؛ وقام رشيد مزهر، قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكرية في بيروت بتفويض شفويا، بصفتي الضابط المكلف بقيادة الشرطة خلال فترة غياب قائد الشرطة في الخارج اعتباراً من ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بإجراء التحقيقات وبكل ما من شأنه أن يلقي الضوء على الظروف التي حدث فيها ذلك الانفجار، وفوضني كذلك بأن أتيب عني من أشاء للقيام بتلك المهمة، وبأن أطلع على مجرى التحقيق حسب الأصول. وقال إن هذا التفويض الشفوي سيعقبه تفويض مكتوب.

وفور وصول المدير العام للأمن الداخلي إلى مكان الحادث، أبلغته بكل ما تقدم.

وعملاً بتفويض السلطة الشفوي المنوه عنه أعلاه، أمرت الرائد صلاح عيد بالقيام بإجراءات التحقيق اللازمة، بصفته قائد منطقة بيروت الثانية، في نطاق ولايته على المنطقة التي وقع فيها الانفجار، وبإبقتي على علم بمجرى التحقيق.

واستمر العمل على انتشار الجثث ونقل الجرحى إلى المستشفيات كما واصل عناصر مكتب الحوادث المركزي وخبراء المتفجرات أعمالهم. وجرى مسح كامل لمكان الحادث ومحيطه. وحضر فريق من مهندسي الجيش اللبناني إلى مكان الحادث وقام بأخذ عينات منه لإجراء اختبارات عليها. وقامت مفرزة من الجيش بتفتيش للموقع والمباني وساعدت في فرض طوق أمني.

وبالنظر لطبيعة الاستعجال التي اتسم بها التحقيق، بعثنا ببرقية تحمل الرقم ٢٠٥٦ ومؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى قيادة وحدة شرطة المنطقة وإلى قادة وحدات الشرطة طلبنا إليهم فيها بأن يتم الاضطلاع بكافة التحقيقات اللازمة في نطاق ولاية كل وحدة منها فيما يتعلق بالجثث التي أخذت إلى المستشفيات في كل منطقة وذلك من أجل تمكين ذويهم من التعرف عليها، وإعلامي. بمجرد التحقيق حسب الأصول المرعية على نحو يمكنني من الحصول على موافقة السلطات المعنية على إعادة تلك الجثث إلى ذويها. وتم أخذ إفادات من الجرحى وإيداع نسخة منها في ملف التحقيق الكلي وذلك من خلال مخفر البرج.

وإلحاقاً ببرقيتنا رقم ٢٠٧٧ المؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ التي أرسلت إلى إدارات الوحدات بخصوص عزل مسرح الجريمة وإقامة طوق أمني حوله، أمرنا قائد منطقة بيروت الثانية بأن يكلف ما يلزم من أفراد لأداء تلك المهام وبأن يضع حواجز معدنية حول مسرح الجريمة وأن يطوقه بشريط أصفر، بالتنسيق مع قائد شرطة السير، على نحو يكفل حركة السير.

وأطلعني الرائد عيد أولاً بأول على التقدم الذي أحرزته التحقيقات وما توصلت إليه من نتائج، وأبلغت بدوري حسب الأصول قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكرية. وتم تسليم الجثث إلى ذويها وفقاً للمبادئ القانونية.

وبناء على تعليمات من قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكرية، وبموافقة المدير العام لقوى الأمن الداخلي، أخذت السيارات التابعة لموكب الحريري إلى ثكنة الحلو، بعد أن التقطت لها صور في مكان الحادثة وسجل لها شريط فيديو بحضور قائد منطقة بيروت الثانية، وقائد مفرزة السير في منطقة بيروت الثانية، وقائد مخفر البرج، وفرقة من المحققين الجنائيين، وباستخدام مصابيح الإضاءة التي وفرتها أجهزة الدفاع المدني، وفقاً لما جاء في التقرير رقم ٣٠٢/١٤٤ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد أودعت في ثكنة الحلو.

وفي برقيتنا رقم ٢١٢٢ المؤرخة ١٥ شباط/فبراير الموجهة إلى قائد خدمات الطوارئ، طلبنا إليه أن يعمل على حمايتها وألا يسمح لأي شخص كان بلمسها.

وفي الساعة ١٥/٠٠ من يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ التحق الرائد عمر مكاوي، قائد شرطة بيروت، بوحدته واستأنف مهام قيادتها. وأبلغني بجميع الإجراءات التي اتخذت وبجميع الأحداث التي وقعت وتابعتنا عملية التحقيق التي يضطلع بها الرائد صلاح عيد. وبعدئذ أبلغناها حسب الأصول إلى قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكرية.

وعملا بالأمر رقم 2F206/... المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، نقل قائد الوحدة إلينا التفويض بالسلطة المكتوب الصادر عن قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكرية، رقم الملف ٢٣/٢٠٠٥ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، المتعلق بالانفجار، الذي أحالته إلينا المديرية العامة لتنفيذه بوصفه التفويض رقم 2SH207/1181 المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وبالمثل، سلمتنا قيادة الوحدة، عملا بالأمر رقم ١٧٣٥/٢٠٦ المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تفويضا مكتوبا من تلك الجهة، رقم ٣٦/٢٠٠٥ تاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، يتضمن أمرا بإبقاء سيارات موكب الحريري داخل الثكنة، وبسترها بالخيام وبوضعها تحت الحراسة. وقد نُفذ هذا الأمر.

ووفقا للأمر رقم 2F206/1736 المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعطانا قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكرية تفويضا مكتوبا، رقم ٣٦/٢٠٠٥ بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، يتضمن أمرا بالاتصال بمحافظ مدينة بيروت الذي سيزودنا بأسماء الأشخاص الذين عملوا مؤخرا في ورشة في موقع الانفجار. ونفذ التفويض المذكور بواسطة وثيقة مؤلفة من ١٤ صفحة، مرفقة طيا.

وعملا بتفويض السلطة الأول المشار إليه أعلاه؛ وعلى أساس الأمر الصادر إلى قائد منطقة بيروت الثانية بالاضطلاع بالتحقيقات، ونتيجة للتقرير الأول رقم ١٤٣/٣٠٢ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وجميع التحقيقات التي رتبناها للوحدات في وحدة الشرطة ووحدة شرطة المنطقة، نقدم بموجبه ما يلي:

الجدول رقم ١: أعد بخصوص الجثث التي أعيدت إلى ذويها؛ الجدول رقم ٢: أعد بخصوص الأشخاص الذين تعرضوا لإصابات جراء هذا الانفجار؛ الجدول رقم ٣: يتضمن الإفادات التي أدلي بها بشأن الانفجار؛ جدول أعد بغرض

تبيان التدابير التي اتخذت: فحص مسرح الجريمة؛ المواد المحجوزة؛ والسيارات المعطوبة؛ وفقدان شخص في موقع الانفجار وعدم العثور عليه*.

وتم التحقق من جميع تلك الإجراءات وإثباتها في التقرير رقم ١/٣٠٢ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

تقرير الأدلة الجنائية السويسري

٦٣ - توصل الخبراء اللبنانيون الذين شاركوا في فحص مسرح الجريمة والذين يمثلون مجموعة متنوعة من الوكالات إلى آراء مختلفة بشأن الاستنتاجات والنتائج التي توصلت إليها عملية الفحص. ونتيجة لذلك، تم استدعاؤهم لحضور اجتماع في المحكمة العسكرية بحضور المدعي العام [إفادة شاهد]. وأفضى الاجتماع إلى طلب من السلطات اللبنانية للحصول على مساعدة أجنبية في مجال فحص مسرح الجريمة، وقد وُجّه الطلب إلى حكومة سويسرا. وزار فريق خبراء سويسريين متخصصين بالأدلة الجنائية لبنان في آذار/مارس ٢٠٠٥ وأجرى تحقيقاً قضائياً بحثاً عن الأدلة. وذكر الفريق في تقريره الختامي ما يلي: (مقتطف)

تستند استنتاجاتنا بصدد انفجار فوق سطح الأرض أو تحته إلى الفحوصات

التالية:

- التفسيرات المستندة إلى تناثر القطع المتشظية وإلى حجمها وشكلها؛
- التفسيرات المستندة إلى حجم وشكل الحفرة الناجمة عن الانفجار؛
- التفسيرات البالستية؛
- تفسيرات بشأن الأضرار التي لحقت بالمباني (البناء، الزجاج).

وبعد أن قمنا بتفسير وتحليل تناثر القطع المتشظية، ليس بإمكاننا تقديم دليل واضح على ما يفيد بوقوع الانفجار فوق سطح الأرض أو تحته. وكذلك لا يعطي تحليلنا وبحثنا بخصوص حجم وشكل الحفرة الناجمة عن الانفجار دليلاً واضحاً على ما يفيد بوقوع الانفجار فوق سطح الأرض أو تحته.

ومن ناحية أخرى، فإن شكل وطبيعة الحفرة توفر بعض المعلومات حول المقدار المحتمل للعبوة الناسفة (فوق سطح الأرض أو تحته):

* غير مدرجة في هذا التقرير

- وكما ذكر في تقريرنا، من المتوقع أن تُحدث كمية متفجرات يقارب وزنها ١ ٠٠٠ كيلوغرام زرعت فوق سطح الأرض حفرة تشبه الحفرة الموجودة في مسرح الجريمة.

(...)

وفيما يتعلق بالقول بأن العبوة الناسفة يُحتمل أن تكون قد وضعت في سيارة، فلا بد أن تكون السيارة من الحجم الكبير. ولو أن سيارة من هذا الحجم قد استخدمت لكننا نتوقع وجود قطع كبيرة (من جسم السيارة مثلاً) بالقرب من مركز الانفجار.

وتتفق درجة العطب الذي أصاب القطع المتشظية المعدنية التي عرضتها الشرطة علينا (قيل إن منشأها يعود إلى سيارة من طراز ميتسوبيشي كانت) مع القطع المتشظية التي نتوقع حدوثها لو أن السيارة كانت موجودة في مركز الانفجار.

(...)

وبعد أن أجرينا جميع التحليلات وبخنا جميع الحقائق التي جمعناها توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الانفجار وقع على الأرجح فوق سطح الأرض. ووفقاً لهذه النتيجة، نقدر أن كمية المتفجرات تبلغ ١ ٠٠٠ كيلوغرام من المواد شديدة الانفجار.

ويتبين من النتائج الأولية غير المؤكدة للتحليل الذي أجري على عينة تراب مأخوذة من الحفرة وجود مادة ثالث نترت التولوين (تي. إن. تي) كعبوة ناسفة.

تقرير اللواء ريفي

٦٤ - في آذار/مارس ٢٠٠٥، أعد الرئيس الحالي لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي تقريراً عن التدابير الأولية التي اتخذتها السلطات اللبنانية المختصة بشأن مسرح الجريمة، وقُدِّم التقرير إلى لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة. واستنتج التقرير (مقتطف):

ثانياً - التدابير المتخذة

أهمية هذا الحدث المأساوي الذي أفضى إلى اغتيال رئيس الوزراء السابق الحريري تركت أثراً على جميع التدابير والإجراءات التي اتخذت على إثره.

ألف - عمليات الإنقاذ والإجلاء والعثور على الأشلاء

في أعقاب الانفجار مباشرة، هرعت الأجهزة الأمنية والعسكرية وأجهزة الدفاع المدني وكذلك الصليب الأحمر إلى مسرح الجريمة لأداء واجباتها. وعلى الرغم من جميع التدابير المتخذة، فإنها لم ترق بكل أسف إلى الحد الذي يحفظ لتلك الأجهزة ماء وجهها. إذ كانت هذه التدابير مشوبة بالعيوب. ولهذا، فقد أصدر وزير الداخلية والبلديات مذكرة تحمل الرقم 2 (sad) 137 مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، يأمر فيها هيئة التفتيش العامة لقوى الأمن الداخلي بإجراء تحقيق بالأعمال والإجراءات المتخذة. واستناداً إلى نتائج التحقيق، اقترح إقالة اللوائين كليهما: اللواء رئيس شرطة مدينة بيروت واللواء رئيس الشرطة القضائية.

باء - المحافظة على مسرح الجريمة

بعد وقوع الانفجار مباشرة، كُلف قاضي التحقيق العسكري بمهمة التحقيق ووضع تحت تصرفه جميع موظفي الأمن والشرطة القضائية. ومنح تفويضات التماسية وقرر التدابير التي ينبغي اتخاذها، ولا سيما في مجال المحافظة على مسرح الجريمة. ومع ذلك فإن التدابير المتخذة كانت دون المستوى المطلوب وتتعارض مع القاعدة الأساسية الواضحة التي يجري بمقتضاها التحقيق بجريمة جسيمة من هذا النوع بل بجريمة أقل جسامة منها، والتي يتعين بصددها، أيًا كانت درجة جسامتها، اتخاذ تدابير صارمة تحول دون إفساد مسرح الجريمة أو التلاعب بأي حيط يمكن استخدامه كدليل جنائي ويساعد في عملية التحقيق والكشف عن الحقيقة. وكان بالإمكان الاضطلاع بهذا الأمر دون إغفال الجوانب الإنسانية للمهام الواجب القيام بها، أي إعطاء أولوية للعثور على الضحايا والمصابين، وتزويد هؤلاء بالإسعافات الأولية اللازمة لإنقاذ حياتهم. وقد سُجِّلت في هذا المضمار أخطاء خطيرة:

(أ) سادت في مسرح الجريمة حالة من الفوضى لا خلال الساعات الأولى فحسب التي أعقبت الانفجار والتي انصبَّ جلُّ التركيز فيها على إخماد الحريق وإنقاذ المصابين والبحث عن المفقودين وإنما، وبكل أسف، خلال فترة أطول بكثير دون أي لزوم أيضاً.

(ب) لم يكن هناك أي تنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية الموجودة على مسرح الجريمة.

(ج) جرى البحث عن المفقودين بصورة غير مسؤولة وغير مهنية وغير مبالية. وقد عُثِرَ على البعض في وقت لاحق عن طريق الصدفة أو بواسطة أسرهم. وسُجِّلت العناصر التالية المثيرة للجدل:

- عُثِرَ على جثة زاهي أبو رجيلي، وهو مواطن لبناني، يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقد عاش الضحية، حسب قول الطبيب الشرعي الذي فحص الجثة، لفترة ١٢ ساعة تقريباً بعد الانفجار.
- عُثِرَ على جثة أحد الضحايا بطريق الصدفة بعد مرور ثمانية أيام على الانفجار.
- عُثِرَ على جثة عبد الحميد غلاييني، وهو مواطن لبناني، بعد ثمانية عشر يوماً من الانفجار، وقد عثرت عليه أسرته لا الموظفون القضائيون ولا موظفو الدفاع المدني.
- لم يعرف لغاية الآن مصير فرحان أحمد العيسى الذي لا يزال يعتبر في عداد المفقودين. ويخشى أن يشكل العثور على جثته فضيحة أخرى.

(د) بعد بضع ساعات من وقوع الانفجار، وفي حوالي الساعة ٢٣/٠٠ أخذ من مسرح الجريمة دليل رئيسي. فقد نُقلت سيارات موكب المرحوم رئيس الوزراء السابق إلى ثكنة الحلو بذريعة المحافظة عليها بالرغم من أن ما تبقى من السيارات لا يبرر المحافظة عليها إلا من زاوية قيمتها كدليل جنائي باعتبارها كانت الهدف المتوخى من الانفجار. وهذه ليست الحالة الوحيدة التي تمثل برهاناً على التلاعب بمسرح الجريمة. إذ أن هناك سيارة من طراز (BMW) لم تكن في جملة الموكب أُخذت من مسرح الجريمة في حين أنه كان ينبغي التركيز على عدم أخذ أية سيارة وإبقائها على النحو الذي استقرت عليه بعد الانفجار من أجل تحديد الكيفية التي اقترفت الجريمة بها.

(هـ) أدخلت جرافة (بلدوزر) إلى مسرح الجريمة في مساء يوم الانفجار، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، دونما أي مبرر. وما إن علم وزير الداخلية والبلديات بالأمر، أصدر أوامره بإخراجها من هناك وبالمحافظة على مسرح الجريمة على ما كان عليه.

جيم - طريقة إجراء التحقيق والظروف المحيطة به وتحديد كيفية ارتكاب الجريمة

(أ) لا يخفى على أحد حدوث أخطاء فادحة في أثناء إجراء التحقيق من بينها تسريب المعلومات مما تسبب في إحداث بلبلة . وأدى هذا بدوره إلى التشكيك في مصداقية التحقيقات المحلية.

(....)

ثالثا - المسؤوليات

(أ) المسؤولية تجاه جريمة مأساوية من النوع الذي نحن بصدده لا يمكن قصرها على جانب واحد. فهي تشمل، كما ذكر أعلاه، الجوانب السياسية والقضائية والأمنية.

(....)

قرار نقل السيارات التابعة للموكب إلى مكان آخر

٦٥ - القرار القاضي بملء الحفرة الموجودة في مسرح الجريمة، وبنقل السيارات التابعة للموكب إلى مكان آخر، وإعادة فتح الشارع في اليوم التالي للتفجير، هو قرار يثير الحيرة على فرض أنه كانت هناك إرادة جماعية بإجراء فحص مهني لمسرح الجريمة من أجل تعقب مقترفيها وتقديمهم إلى العدالة. وهذه الحيرة التي تتجلى في بيانات مختلفة أدلى بها مسؤولون ذوو صلة وثيقة بالأمر، تكشف نفسها بنفسها.

قاضي التحقيق مزهر

٦٦ - في الساعة ٢٢/٣٠ من يوم ١٤ شباط/فبراير، كان القاضي مزهر في منزله عندما تلقى مكالمة هاتفية من اللواء ناجي ملاعب أعلمه فيها أن ممثلي مختلف الوكالات الموحدين في مسرح الجريمة بدأوا بجمع قطع معدنية من مركبات الموكب من أجل قيامهم بمزيد من الفحوص الجنائية عليها بحثا عن الأدلة الجنائية. ولم يكن في يد اللواء ملاعب أية وسيلة لوقفهم. واقترح بأن تنقل المركبات التابعة للموكب إلى مكان آمن هو ثكنة الحلو في بيروت. ووافق القاضي مزهر على الاقتراح بالشروط التالية: ينبغي تصوير المركبات في الموقع، وينبغي وضع علامات وأرقام عليها: وينبغي أيضا تصويرها أثناء نقلها ولدى وصولها إلى ثكنة الحلو حيث يجب سترها بأغطية وحراستها على مدار الساعة للحيلولة دون التلاعب بالأدلة. ولا علم للقاضي مزهر بأي قرار بملء الحفرة وإعادة فتح الشارع [إفادة شاهد]. وقد نُقلت المركبات من مسرح الجريمة خلال ليلة ١٤ شباط/فبراير.

اللواء جميل السيد

٦٧ - قرأ اللواء جميل السيد في الصحف الصادرة صباح يوم ١٥ شباط/فبراير خبر نقل مركبات الموكب من مسرح الجريمة. وفي الساعة ٨/٠٠ صباحاً اتصل هاتفياً باللواء علي الحاج، رئيس قوى الأمن الداخلي وسأله عما يحدث. فأجابه اللواء الحاج أن هناك فريقين يعملان على تطهير الطريق الذي سيعاد فتحه في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً. ورداً على سؤال مباشر وجّه إليه، ذكر اللواء الحاج أن الأوامر القاضية بذلك قد صدرت عن مصطفى حمدان، قائد لواء الحرس الجمهوري [إفادة شاهد].

اللواء علي الحاج

٦٨ - في الساعة ٢٣/٣٠ من يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تلقى اللواء الحاج مكالمات هاتفية في مكتبه (حيث كان مع اللواء هشام الأعور) جاءت من المدير العام لوزارة الأشغال العامة السيد فادي نمار. حيث أخبره السيد نمار فيها بأنه تم اتخاذ قرار بإعادة فتح الطريق في اليوم التالي وبأن موظفيه جاهزون لبدء العمل عند شروق الشمس في اليوم التالي. وجاءت المكالمات الهاتفية على خط الهاتف الأرضي ووصلت إلى أسماع اللواء الأعور. وادّعى أنه فوجئ بالمكالمة الهاتفية لأن السيد نمار لا يملك صلاحية البت بهذه المسألة. ومن المعروف علناً أن فادي نمار تربطه صلة وثيقة بالقصر الجمهوري، الأمر الذي يعني أنه كان يأخذ أوامره من هناك. وادّعى السيد نمار أنه أخذ إذناً بذلك من قاضي التحقيق. واتصل هاتفياً برئيس شرطة مدينة بيروت بالنيابة اللواء ناجي ملاعب وأبلغه بشأن المكالمات الهاتفية التي جاءت من السيد نمار وطلب إليه التحقق من القاضي مزهر عما إذا كان على علم بهذا القرار. فاتصل اللواء ملاعب بالقاضي مزهر وتبين أنه على علم بقرار إعادة فتح الطريق وأنه لا يوجد لديه اعتراض على ذلك. ومن ثم سأله اللواء ملاعب عما ينبغي عمله بشأن المركبات. فأجاب القاضي مزهر أنه ينبغي إحضارها إلى مكان آمن واقترح ثكنة الحلو [إفادة شاهد].

٦٩ - وفي صباح اليوم التالي، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، اجتمع السيد نمار مع محافظ مدينة بيروت، السيد يعقوب صراف، من أجل ترتيب إعادة فتح شارع ميناء الحصن. وتربط السيد صراف علاقة وثيقة بالقصر الجمهوري وكان على علم أيضاً بالقرار [إفادة شاهد].

اللواء هشام الأعور

٧٠ - فيما يخص نقل مركبات الموكب، أشار اللواء الأعور إلى أنه لا علم لديه بمن أعطى الأمر. وقد طُلب إليه خلال الاجتماع مع قاضي التحقيق المساعدة في تصوير الفيلم الذي يوثق نقل مركبات الموكب في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ولكن لم ترد أية إشارة أخرى إلى

نقل مركبات الموكب من مسرح الجريمة. وفي الليلة ذاتها، في حوالي الساعة ٢٢/٣٠ و ٢٣/٠٠، كان في مكتب المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج الذي أخبره بأن السيارات ستنتقل إلى مكان آخر. وأخبره كذلك أنه يتعين على قوى الأمن الداخلي أن تقدم المساعدة في هذا الشأن بوضع علامات على أماكن المركبات وبتصويرها [إفادة شاهد].

المدير العام فادي نمار

٧١ - لم يتذكر السيد نمار ما إذا كان اللواء الحاج قد اتصل به هاتفياً يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لكنه تذكر أنه أجرى مكالمة هاتفية مع اللواء الحاج في اليوم التالي، على غرار ما يفعل دائماً في الحالات المماثلة. وعندما أجرى المكالمة الهاتفية، كان في مكتب محافظ مدينة بيروت. وأخبر اللواء الحاج أنهم على استعداد لتقديم المساعدة إذا اقتضى الأمر. فأحاله اللواء الحاج إلى لواء يعمل في قوى الأمن الداخلي أبلغه بأن هناك مسحاً يجري لمسرح الجريمة. وذكر اللواء أنه سيعاود الاتصال بالسيد نمار في الوقت المناسب. ولم يتذكر السيد نمار اسم اللواء لكنه يتذكر أنه كان وقتئذ بمعية اللواء الحاج. وهو لا يملك صلاحية اتخاذ قرار بفتح الطرقات في بيروت ولم يعط أي أوامر بنقل مركبات الموكب إلى مكان آخر. وأنكر أيضاً وجود أي اتصالات بالقصر الجمهوري [إفادة شاهد].

٧٢ - وقد تأكد فيما بعد (من قوائم المكالمات الهاتفية) أن اللواء علي الحاج أجرى مكالمة هاتفية من هاتفه الأرضي مع الهاتف المحمول العائد للسيد نمار مساء يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتأكد أيضاً أن السيد نمار أجرى مكالمة هاتفية مع اللواء الحاج في اليوم التالي [إفادة شاهد].

محافظ مدينة بيروت، السيد يعقوب صراف

٧٣ - حسب التصريح الذي أدلى به فإنه لم يصدر أي تعليمات. وتولى الجيش والشرطة زمام الأمور. وأجرى اتصالاً هاتفياً بالسيد فادي النمار يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

قائد شرطة بيروت بالنيابة، العميد ناجي ملاعب

٧٤ - في الفترة ما بين ٢٠/٣٠ و ٢٢/٠٠ من يوم ١٤ شباط/فبراير، تلقى العميد ملاعب مكالمة هاتفية في مكتبه من اللواء علي الحاج الذي أصدر أمره للعميد ملاعب بنقل مركبات الموكب من مكان الجريمة ووضعها في مكان مأمون، على أساس أن يعاد فتح الطريق في غضون يومين. وإذا رغب الخبراء في الجيء لتفتيش المركبات فستكون متاحة لهم. وفوجئ العميد ملاعب بهذا الأمر ولم يقبله. وقال اللواء الحاج إنه لا علاقة له بمكان الجريمة، ما دام

الموقع خاضع لسلطة القاضي مزهر. وطلب اللواء الحاج من العميد ملاعب أن يتصل بالقاضي، وذلك ما حصل. وقد فوجئ القاضي بدوره، متسائلاً عن سبب العجلة. وقال له العميد ملاعب إنه يتلقى أوامره من اللواء الحاج وإنه مندهش أيضاً. فطلب منه القاضي أن يمهله قليلاً وأنه سيعاود الاتصال به. وبعد هنيهة، استغرقت ما بين ١٠ دقائق و ٣٠ دقيقة، عاود القاضي الاتصال بالهاتف وقال إن بالإمكان نقل السيارات [إفادة شاهد].

العميد مصطفى حمدان

٧٥ - بعدما وقع الانفجار يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، اتخذ العميد حمدان جميع التدابير الضرورية لحماية رئيس الجمهورية والمناطق الرئاسية. ولم يتذكر أي تفاصيل، ولكنه لم يتوجه إلى مكان الانفجار. ولم يصدر أوامر أو تعليمات فيما يخص الأنشطة المتعلقة بمكان الجريمة، ما دام ذلك لا يدخل في صميم مسؤولياته. ومن ثم، فليس له أي علاقة بأي أوامر لتنظيف الشارع أو ردم الحفرة التي أحدثها الانفجار أو إزالة المركبات التي يتكون منها الموكب [إفادة شاهد].

رئيس قوى الأمن الداخلي، اللواء أشرف ريفي

٧٦ - صرح اللواء ريفي في اجتماع مع اللجنة أن الشخص الذي أصدر الأمر باستقدام حرافة أو جرافات إلى مكان الجريمة لردم الحفرة التي أحدثها الانفجار وغير ذلك، هو العميد مصطفى حمدان الذي كان زمن وقوع الحادث قائد الأمن الخاص للرئيس لحدود، ومن ثم فلا علاقة له، بموجب القانون اللبناني، بالمسائل المتصلة بالتحقيق في مكان الجريمة [إفادة شاهد].

التحقيق اللبناني: أحمد أبو عدس

٧٧ - في الساعة ١١/١٤ تقريباً من يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أي بعد ساعة بالكاد من وقوع الانفجار، تلقت ليلي بسام في وكالة رويترز للأخبار مكالمة هاتفية مجهولة من رجل يتحدث بلكنة غير لبنانية، ولكن دون أن تعرف أصلها. وحسب ما ذكرته السيدة بسام، ما أن ردت على المكالمة حتى قال لها الرجل بلهجة أمرة "أكتبي ما يلي"، وقال لها أن تصمت ثم تلا البيان التالي باللغة العربية الفصحى:

نحن جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام نعلن أننا أنزلنا القصاص العادل بالكافر رفيق الحريري حتى يكون عبرة لأمثاله.

واختتم صاحب المكالمة كلامه بحديث ديني إسلامي ثم أغلق الخط.

٧٨ - ويذكر غسان بن جدو، مدير مكتب قناة الجزيرة في بيروت، أنه تلقى أربع مكالمات هاتفية في ذلك اليوم لها صلة بادعاء المسؤولية ذاته. ففي المكالمات الهاتفية الأولى، ادعى رجلٌ وصفه السيد بن جدو بكونه يتحدث لغةً عربية ضعيفة بلكنة أفريقية أو أفغانية أو باكستانية، أن جماعة النصر والجهاد هي المسؤولة عن إعدام السيد الحريري عن طريق تفجير انتحاري. وتُعيد ذلك، أذاعت قناة الجزيرة ادعاء المسؤولية المذكور (يذكر السيد بن جدو أن قناة الجزيرة تلقت أربع مكالمات هاتفية عشية ذلك اليوم، كانت أولها في حوالي الساعة ١٣/٤٠ والأخيرة في حوالي الساعة ١٦/٠٠. بيد أن سجلات المكالمات الهاتفية تدل على أن قناة الجزيرة لم تتلق عشية ذلك اليوم سوى ثلاث مكالمات هاتفية، وذلك في الساعة ١٤/١٩ والساعة ١٥/٢٧ والساعة ١٧/٠٤). وتلقت قناة الجزيرة فيما بعد مكالمات من شخص مجهول آخر يدعي انتسابه للجماعة ذاتها لكنه يتحدث لغة عربية طليقة، وقد أوضح لبن جدو وزملائه السبيل إلى الموضوع الذي يمكنهم أن يعثروا فيه على شريط فيديو يتضمن معلومات مزيدة عن عملية الاغتيال - أي في شجرة قرب مبنى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الواقع في قلب مدينة بيروت - وأمرهم بجلب الشريط في غضون ١٥ دقيقة. وبعث السيد بن جدو زميلاً للتعرف على موضع الشريط. وعُثر في نهاية الأمر على ظرف أبيض يحتوي على بيان مفصل مطبوع بالآلة الكاتبة وشريط فيديو. وبعد ورود مكالمات أخرى من نفس الجماعة للاستفسار عن سبب عدم إذاعة الشريط بعد، قامت قناة الجزيرة ببث التسجيل في وقت متأخر من عشية ذلك اليوم.

٧٩ - وفيما يلي بعض ما جاء في الرسالة المصاحبة للشريط، وهي تدعي كونها واردة من جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام:

الحمد لله أن كتب النصر تحت راية جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام، فبمنة من الله لقي عميل الكفار في مكة والمدينة، رفيق الحريري، العقاب الواجب بعملية انتحار قام بها المجاهد أحمد أبو عدس تحت لواء جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام، وذلك يوم الاثنين ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الموافق لخامس محرم ١٤٢٦ هجرية، في بيروت... تجدون رفقتَه شريطاً مسجلاً للشهيد أبو عدس، منفذ العملية.

وفي الشريط، استخدم شخص عرّف نفسه بكونه السيد أبو عدس نفس العبارات.

٨٠ - وبعد بث الشريط بوقت وجيز، حصلت السلطات اللبنانية على معلومات مستفيضة عن خلفية السيد أبو عدس، وبدأت استجواب عائلته وأعوانه. ويظهر أن جزءاً كبيراً من تلك المعلومات جاء عن الشيخ أحمد عبد العال، من جماعة الأحباش الإسلامية الناشطة في

منطقة المخيمات الفلسطينية والتي كان السيد أبو عدس يعيش فيها حسب ما أفادت التقارير. وذكر الشيخ عبد العال للجنة إنه تلقى مكالمة هاتفية من القصر الرئاسي بُعيد بث شريط أبو عدس، للاستفسار عما إذا كانت لديه أي معلومات عن السيد أبو عدس. وحسب ما ذكر السيد عبد العال، فقد حصل على معلومات عن خلفية أبو عدس، تشمل عنوانه وإشارة إلى كونه يختلف كثيرا إلى عين الحلوة وإلى انتسابه للمذهب الوهابي، وكونه مثقفا واحتمال دراسته علم الحاسوب، وزيارته لأبو عبيدة (نائب زعيم جند الشام). وحصل عبد العال أيضا على أسماء أفراد عائلة أبو عدس وأصدقائه، وقد أرسل هذه المعلومات بالفاكس إلى الرئيس لحود، وعلي الحاج، وألبير كرم، وجامع جامع، وماهر الطفيلي. وتفيد التقارير بأن الشيخ عبد العال التقى أيضا مسؤول المخابرات السورية، جامع جامع، مساءً يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأعطاه معلومات عن السيد أبو عدس، وهي المعلومات التي نقلها جامع جامع لاحقا لقوى الأمن الداخلي.

٨١ - وزار أفراد قوى الأمن الداخلي منزل السيد أبو عدس بصحبة عضو في جماعة الأحباش، وقاموا بحجز حاسوب، فضلا عن عدد من الأقراص المدججة التي كانت تتسم أساسا بطابع إسلامي أصولي. ورغم أن التقرير عن عملية التفتيش لاحظ أن معظم الوثائق المخزنة في الحاسوب تم تزيلها من الإنترنت، فلم يكن هنالك ما يدل على أن منزل السيد أبو عدس كان موصولاً بالإنترنت. وقامت السلطات (عما فيها قوى الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية) باستجواب موسع للعديد من أصدقاء وأقارب أبو عدس في الأيام التي تلت مباشرة وقوع الانفجار. بيد أنه لم يتأت تحديد موقع السيد أبو عدس نفسه. وقد استُجوب ١٠ أشخاص يوم الانفجار، فيما جرى استجواب قرابة ٤٠ شخصا خلال الشهرين التاليين. كما كشف تحقيق السلطات اللبنانية أن السيد أبو عدس كان يعمل في متجر حواسيب في صيف عام ٢٠٠٤، يشارك في ملكيته الشيخ أحمد الصابي الذي كان عضواً في شبكة أحمد ميقاتي وإسماعيل الخطيب.

٨٢ - وفي تقرير مؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، موجه من اللواء السيد إلى القاضي مزهر، استنتج اللواء السيد أن شريط الفيديو صحيح وأن "أحمد أبو عدس الذي يظهر في الشريط كان ... بوضوح أحد المشتركين في عملية الاغتيال". وكان الأساس الوحيد الذي استند إليه ذلك الاستنتاج هو التصريح بكون "الطريقة التي ألقى بها البيان ويُظهِر نفسه دون إخفاء وجهه هي الأسلوب الذي ينتهجه القائلون بالتفجيرات الانتحارية في الحالات المماثلة. وكونه لم يخف وجهه وهو يدلي بالبيان يدل على أنه مسؤول مسؤولية شخصية عن تنفيذ الانفجار" [معلومات بشأن الوقائع المتصلة ببث شريط فيديو يدعي المسؤولية عبر قناة الجزيرة، No. 606/A'A، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥].

التحقيق الاسترالي

٨٣ - في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أحيل طلب إلى الشرطة الاتحادية الأسترالية من المدعي العام يلتمس فيه إلقاء القبض على ستة أشخاص يشتبه بمشاركتهم في اغتيال الحريري. وقام الموظف المسؤول التابع لقوى الأمن الداخلي في مطار بيروت الدولي بإبلاغ اللواء الحاج بشأن هؤلاء الأشخاص. وأحال اللواء الحاج هذه المعلومات مباشرة إلى المدعي العام، القاضية ربعة قدورة التي قامت بالاتصال بالسلطات الاسترالية. وبرأ التحقيق الأسترالي هؤلاء الأشخاص الستة المشتبه بهم من أي تورط في تلك الجريمة، وهو موقف أيدته السلطات اللبنانية المعنية بالتحقيق.

٨٤ - وتدلل السجلات على أن السلطات اللبنانية استندت في اشتباها إلى العوامل التالية:

(أ) أن الأشخاص الستة موضع الاهتمام غادروا مطار بيروت الدولي بعد ساعة ونصف من وقوع عملية التفجير؛

(ب) وأنه لم تكن بحوزتهم أمتعة؛

(ج) وأن أحد الأشخاص الستة كان يشبه السيد أبو عدس الذي صور في شريط فيديو لجماعة متطرفة ادعت المسؤولية عن التفجير.

٨٥ - وأجرت السلطات الاسترالية تحقيقا مستفيضا لمساعدة السلطات اللبنانية. وشمل التحقيق رفع مستوى حالة التأهب في المطارات، وإجراء استجوابات مع الأشخاص الستة وغيرهم من أعضاء الجماعة، وإجراء تحليلات مجهرية بحثا عن بقايا المتفجرات (شملت الأشخاص المذكورين ومقاعدهم في الطائرة وأمتعتهم)، وتفتيش الطائرة للبحث عن متفجرات محتملة. ورغم أنه أفيد بأن الأشخاص الستة الذين جرى تحديدهم بوصفهم "مشتبه بهم" كانوا بدون أمتعة، فقد كانوا في الواقع يحملون أمتعة. وخضع ثلاثة من الأشخاص الستة المشتبه بهم لفحص الطب الشرعي.

٨٦ - وكشفت نتائج التحقيق الاسترالي ما يلي: (أ) أن المجموعة كانت متوجهة إلى جدة لقضاء مناسك الحج؛ (ب) وأنه لم يتم الكشف في أي من العينات التي جرى التقاطها عن أي متفجرات معروفة، عضوية كانت أم غير عضوية، أو بقايا ناجمة عن انفجار؛ (ج) وأنه لم يكن لأي من الأشخاص الذين استجوبتهم السلطات الأسترالية في إطار هذا التحقيق أدنى تورط أو علم بأي مشاركة في عملية اغتيال الحريري.

خامسا - تحقيق اللجنة

لمحة عامة

٨٧ - أعلن الأمين العام في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عن شروع اللجنة في مزاولة مهامها. وخلال الفترة ما بين ١٦ حزيران/يونيه إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تم إصدار ٢٤٤ من إفادات الشهود، و ٢٩٣ من مذكرات المحققين، و ٢٢ من تصريحات الأشخاص المشتبه بهم. وأجري عدد من عمليات التفتيش، وصدورت ٤٥٣ قطعة من مستندات مكان الجريمة. وأصدر ما مجموعه ١٦ ٧١١ صفحة من الوثائق. وشارك ثلاثون محققا من ١٧ بلدا مختلفا في تدابير التحقيق التي وضعتها اللجنة، علاوة على الخبراء الخارجيين.

٨٨ - ومنذ البداية، يتعين التأكيد على عامل الوقت الذي أثر في عمل اللجنة. فقد أُعلن عن شروع اللجنة في مزاولة مهامها بعد أربعة أشهر من وقوع الجريمة، وذلك يعني توفر متسع من الوقت ليقوم مرتكبو الجريمة وشركاؤهم بتدمير الأدلة و/أو التواطؤ فيما بينهم، علاوة على تضائل قدرة الشهود المحتملين على التذكر، وتعذر إمكانية تدارك ما حصل سابقا من إغفال وإتلاف للأدلة وتدميرها، سواء كان ذلك عن قصد أم عن غير قصد.

٨٩ - وقد تركز الشهر الأول الذي تلا إعلان الأمين العام عن بدئها في مزاولة مهامها، على إطلاع المحققين على آخر المعلومات المتعلقة بالحالة الراهنة للتحقيق، وشمل ذلك تقييما للتدابير التي اتخذتها السلطات اللبنانية. وأنفق قدر كبير من الوقت في تحليل المستندات التي سلمها المدعي العام للجنة، وأعقب ذلك إجراء مقابلات مع الشهود الرئيسيين لتوضيح الأمور، استنادا إلى عدد من المستندات المخطوطة المتعلقة بالمواضيع التالية:

- إعادة رسم تفاصيل أعمال السيد الحريري وأماكن وجوده قبل الانفجار
- النتائج التي أسفرت عنها الأنشطة التي اضطلعت بها السلطات اللبنانية في مكان الجريمة والمناطق المحاذية
- التلاعب بالأدلة
- أشغال الطريق في مكان الانفجار قبل وقوعه
- مسار أبو عدس
- الشاحنة من طراز ميتسوبيشي كانتر
- جمع قوائم المكالمات الهاتفية وتحليلها

- جمع وتحليل مواد الدوائر التلفزيونية المغلقة وأشرطة الفيديو والصور التي تم جمعها من طائفة مختلفة من الأشخاص، وهي تصور موقع الجريمة قبل الانفجار وبعده
- المعاملات المالية

٩٠ - وقادت هذه التدابير بدورها إلى شهود جدد. وأنشئ "خط ساكن" عام للمعلومات العامة يتيح لأي شخص أن يتصل مباشرة وفي أي وقت باللجنة بشأن القضية، وأفضت هذه المبادرة إلى إجراء مقابلات جديدة متعددة والحصول على مفاتيح جديدة تحتاج إلى متابعة.

٩١ - واستغرق تجميع الملفات والأدلة وترتيبها مدة طويلة، وتطلب ذلك صيانة النظام وتحسينه لتخزين الأدلة وتسجيلها، بما في ذلك الآلاف من صفحات الوثائق والشهادات المخطوطة، فضلاً عن العديد من أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية. وأبرزت المسائل القانونية الحاجة إلى البحث في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية في لبنان لاتباع القواعد الصحيحة في إجراءات التفتيش والاعتقال، واستجواب المشتبه بهم، ومستندات الاتهام. وكانت المساعدة التي قدمتها السلطات اللبنانية في هذه المسائل جديدة بالثناء الجزيل.

٩٢ - وتميز الشهر الثاني بحدوث تغيير في اتجاهات التحقيق وأولوياته، ذلك أن المحققين تابعوا مفاتيح جديدة واقتفوا أثر شهود جدد استناداً إلى الاستنتاجات التي استنبطوها من التدابير السابقة والتحليلات الفنية. وقد اتصلت باللجنة مصادر عديدة مختلفة، الشيء الذي أسعف التحقيق بمعلومات مفيدة. وأجريت مقابلات مع الأغلبية الساحقة من كبار المسؤولين في السلطات اللبنانية المعنية لتوضيح توزيع الاختصاصات، والتسلسل القيادي، ودرجة مشاركتهم، إضافة إلى القرارات التي اتخذت (أو التي تم تجاهلها). وخلال هذه الفترة، عُرِّضت قاعدة الدعم الخاصة باللجنة وجرى تركيب برامجيات جديدة، الأمر الذي أكسب قاعدة البيانات فعالية مزيدة.

٩٣ - وخلال الشهر الثالث، أجرى فريق مشترك من الخبراء الهولنديين والبريطانيين واليابانيين تحريات واسعة النطاق شملت موقع الجريمة عينه والمناطق المحاذية، بما في ذلك قاع البحر المجاور لمكان الانفجار. وكان الهدف من هذه العملية يرمي إلى العثور على أدلة مادية في مكان الجريمة، وإعادة تكوين الجهاز المتفجر المرتحل والتعرف على الشاحنة الميتسويشي كانتر. وأنجزت العملية بالموقع خلال شهر أيلول/سبتمبر.

التخطيط لعملية الاغتيال

٩٤ - على الرغم من كل التدابير والجهود التي قامت بها اللجنة، لم تبرز أي أدلة أو قرائن متينة فيما يتعلق بدوافع وأسباب اغتيال السيد الحريري، عدا تلك التي يمكن أن تعزى للأحداث التي تخللت النصف الثاني من العام ٢٠٠٤، والتي أفضت في نهاية المطاف إلى قرار السيد الحريري بالتنحي عن منصب رئيس الوزراء والتكهنات بنتائج الانتخابات العامة في لبنان. ومن المؤشرات القوية على هذه المسألة الأخيرة الحملة الانتخابية الواسعة النطاق لحزب المستقبل؛ ورد فعل السلطات اللبنانية على قضية زيت الزيتون، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وهي القضية التي تم فيها إلقاء القبض على الموزعين (على أيدي السلطات اللبنانية أثناء توزيع الزيتون بالجمان بناء على أمر السيد الحريري) [مذكرات المحققين]؛ وأخيراً وليس آخراً النتائج الفعلية للانتخابات. واتصل باللجنة شهود جدد كانوا يعرضون عن إجراء أي اتصالات مع السلطات اللبنانية بسبب انعدام الثقة، وصرحوا بأن اغتيال رئيس الوزراء السابق لم يكن ليحصل دون علم السلطات اللبنانية وموافقة الجمهورية العربية السورية.

٩٥ - إن هيكل وتنظيم أجهزة المخابرات السورية واللبنانية في لبنان وقت وقوع الانفجار، بما في ذلك نظم الإبلاغ، يكشفان عن مدى تأثيرها الكاسح في الحياة اليومية في لبنان. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك الوثائق التي تم جمعها من مركز المخابرات السورية السابق في فيلا حبر الواقعة في غابة بولونيا بلبنان، وإحدى المكالمات الهاتفية التي تم اعتراضها بين العميد غزالة ومسؤول لبناني بارز في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، في الساعة ٩/٤٥، وفي ما يلي مقتطف منها:

غزالة: أعلم أن الأمر ما زال مبكراً، ولكن ظننت أنه ينبغي أن نطلعك على آخر المستجدات. فقد قال لي رئيس الجمهورية هذا الصباح بأن البلد يحكمه اثنان: رئيس الوزراء وهو. وقال إنه من غير الممكن أن تستمر الأمور على هذا النحو. ذلك أن رئيس الوزراء يستثيره دائماً، ونحن دائماً نسكته ونصرخ في وجهه. وقد أوضح أنه لا يمكنه أن يستمر على هذا المنوال.

(...)

X : مهلاً عليّ. هل يمكنك أن تُعين حكومة جديدة في هذا الوقت؟

غزالة: نعم يمكننا أن نعين حكومة جديدة. ما المشكلة في ذلك؟ يمكن أن نعين بطرس حرب.

(...)

غزالة: دعني أقل لك شيئاً. دع الحركة العمالية تتظاهر بالشوارع يوم ٢٠ في منطقتي سوليدير وقريطم.

X: دعنا نناقش هذا الأمر مجدداً. على رسلك. عليّ أن أراعي أفضل المصالح السورية واللبنانية.

غزالة: إننا حريصون على مصلحة سورية، ولكنني أتحدث الآن عن رفيق الحريري.

X: إذن، فالقرار محسوم.

غزالة: أود أن أقول لك شيئاً. كلما أردنا أن نتحدث مع الحريري يكون علينا أن نتملق له دون أن يجيب دائماً.

X: فليذهب إلى الجحيم. لماذا أكثرث به؟

غزالة: لماذا أكثرث به؟ الرئيس لا يطيقه، فلماذا ينبغي أن أطيقه أنا؟

X: حسناً، فليكن مثواه الجحيم ...

(...)

غزالة: لا. دعه يكون أضحوكة ويشار إليه بكونه الرجل الذي دمر البلاد وأوقعها في الديون. دع الناس يتزلون إلى الشارع في سوليدير وقريطم؛ ودع المظاهرات تستمر حتى يضطر إلى الاستقالة كالكلب.

X: ما رأيك في خيار آخر. أبعثُ إليه برسالة تقول: استقل، تَبّاً لك.

غزالة: لا، لا تبعثُ إليه رسالة لأنه سيقول ”إنهم أحبروني على الاستقالة“. دع الشارع ... تُدرك ما أعني. وإلا فسيستخدم ذلك كورقة مساومة مع أسياده الأمريكيين والفرنسيين.

X: فهل نترك إذن الأمر للشارع؟

غزالة: هذا أفضل.

X: علينا بذلك.

٩٦ - وصرح شاهد سوري الأصل ولكنه يقيم في لبنان ويدعي أنه كان يعمل لدى أجهزة المخابرات السورية في لبنان، بأن مسؤولين لبنانيين وسوريين كباراً قرروا اغتيال رفيق الحريري بعد أسبوعين تقريباً من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وزعم أن ضابطاً

أمنيا لبنانيا كبيرا توجه مرارا إلى الجمهورية العربية السورية للتخطيط للجريمة، حيث عقد مرة واحدة اجتماعا بفندق الميريديان في دمشق، فضلا عن اجتماعات متعددة أخرى في القصر الجمهوري ومكتب أحد كبار ضباط الأمن السوريين. وعقد آخر اجتماع في منزل نفس ضابط الأمن السوري الكبير، وذلك قبل فترة تتراوح بين ٧ و ١٠ أيام تقريبا من عملية الاغتيال، وحضر ذلك الاجتماع أيضا ضابط أمن لبناني آخر. وكان الشاهد على علاقة وثيقة بعدد من الضباط السوريين ذوي الرتب العليا العاملين في لبنان.

٩٧ - وفي مستهل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ذكر أحد الضباط من ذوي الرتب العليا للشاهد أن رفيق الحريري يمثل مشكلة كبرى بالنسبة لسورية. وبعد ذلك بشهر تقريبا، ذكر الضابط للشاهد أن زلزالاً سيضرب قريباً ويؤدي إلى إعادة كتابة تاريخ لبنان.

٩٨ - وزار الشاهد عدة قواعد عسكرية سورية في لبنان. وفي إحدى هذه القواعد، في حمانا، شاهد شاحنة ميتسوبيشي صغيرة بيضاء، مغطاة بقماش مشمع أبيض سميك. ووقعت هذه المشاهدات أيام ١١ و ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وغادرت الشاحنة الميتسوبيشي القاعدة العسكرية في حمانا صباح يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكانت شاحنة الميتسوبيشي كانتر، التي استخدمت لنقل المتفجرات، قد دخلت لبنان من الجمهورية العربية السورية، عبر حدود البقاع، واستخدمت طريقا عسكريا سريعا، يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٣/٢٠. وكان يقودها عقيد سوري من الفرقة العاشرة بالجيش.

٩٩ - وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥، قام الشاهد بقيادة سيارة يستقلها أحد الضباط السوريين إلى منطقة سان جورج في بيروت، في مهمة استطلاعية، وهو ما أدركه لاحقا بعد وقوع عملية الاغتيال.

١٠٠ - وفي ما يتعلق بالسيد أبو عدس، ذكر الشاهد أنه لم يكن له دور في الجريمة، باستثناء استخدامه أداة تضليل. وقد احتجز في الجمهورية العربية السورية وأرغم بقوة السلاح على تسجيل شريط فيديو. وقُتل لاحقا في سورية. وأُرسل شريط الفيديو إلى بيروت صباح يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وسُلم إلى اللواء جميل السيد. وعُهد إلى مدني له ملف سوابق جنائية، وإلى ضابط من الأمن العام، بمهمة وضع الشريط في مكان ما في شارع الحمراء، ثم استدعاء غسان بن جدو، مراسل تلفزيون الجزيرة.

١٠١ - ووفقا لأقوال الشاهد، تعاون اللواء السيد تعاوننا وثيقا مع العميد مصطفى حمدان والعميد ريمون عازار، في الإعداد لاغتيال السيد الحريري. ونسق أيضا مع العميد غزالة (ومع أفراد تابعين لأحمد جبريل في لبنان، في جملة أشخاص آخرين). وقدم العميد حمدان والعميد عازار الدعم اللوجستي، مع توفير النقود والهواتف والسيارات، وأجهزة الاستقبال والإرسال،

وأجهزة الاستدعاء، والأسلحة، وبطاقات الهوية، وما شابه ذلك. ومن بين الذين كانوا يعرفون عن الجريمة قبل وقوعها، في جملة أشخاص آخرين، ناصر قنديل واللواء علي الحاج.

١٠٢ - وقبل وقوع الاغتيال بخمس عشرة دقيقة، كان الشاهد على مقربة من منطقة سان جورج. وتلقى مكالمة هاتفية من أحد كبار الضباط السوريين، الذي سأله عن مكان وجوده. وعندما أجاب، نصحه بأن يغادر المنطقة فوراً.

١٠٣ - واتصل شاهد آخر باللجنة وذكر أنه التقى مع العميد حمدان في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتحدث العميد حمدان بشكل شديد السلبية عن السيد الحريري، متهما إياه بأنه مناصر لإسرائيل. وأنهى العميد حمدان المحادثة بقوله: "سنرسله في رحلة، وداعاً وداعاً يا حريري". وبعد وقوع الاغتيال، حذر الشاهد بشدة من مناقشة ما تم في تلك المحادثة مع أي شخص.

١٠٤ - وزوّد "شاهد" آخر، صار فيما بعد مشتتبها فيه، وهو زهير بن محمد سعيد الصديق، اللجنة بمعلومات مفصلة عن الجريمة، لا سيما فيما يخص مرحلة التخطيط. وترد في الفقرات من ١٠٥ إلى ١١٠ النقاط الرئيسية التي تضمنتها إفادة السيد الصديق.

١٠٥ - وكان من بين المسائل الرئيسية التي وردت في إفادة السيد الصديق الإشارة إلى تقرير ذكر أن ناصر قنديل قام بصياغته. وجاء في هذا التقرير أن السيد الحريري ومروان حمادة اجتمعا في سردينيا. وفي نهاية التقرير، قال السيد قنديل إنه يتعين اتخاذ قرار بتصفية السيد الحريري. وعُهد إلى السيد قنديل بمهمة التخطيط لحملة تهدف إلى تخريب سمعة السيد الحريري على المستويين الديني والإعلامي، وتنفيذ هذه الحملة. وقرر حزب البعث في لبنان أنه يجب التخلص من السيد الحريري بأية وسيلة ممكنة وعزله، نظراً لإخفاق محاولة الرئيس لحود لتنحيته عن المشهد السياسي.

١٠٦ - وذكر السيد الصديق أن قرار اغتيال السيد الحريري أُتخذ في الجمهورية العربية السورية، وقد عقدت عقب ذلك اجتماعات سرية في لبنان بين ضباط لبنانيين وسوريين كبار، عُهد إليهم بالتخطيط لتنفيذ الهجوم، وتمهيد السبل له. وبدأت هذه الاجتماعات في تموز/يوليه ٢٠٠٤، واستمرت حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وزعم أن المسؤولين السوريين السبعة الكبار والمسؤولين اللبنانيين الأربعة الكبار كانوا ضالعين في الخطة.

١٠٧ - وشُرع في الاجتماعات التخطيطية في شقة السيد الصديق في منطقة خلدة، وغير مكانها لاحقاً إلى شقة في الضاحية، وهي منطقة في بيروت. وزار بعض هؤلاء الأفراد المنطقة الواقعة حول فندق سان جورج، تحت صفات مختلفة، وفي أوقات مختلفة، لأغراض التخطيط والتحضير لعملية الاغتيال.

١٠٨ - وأعطى السيد الصديق معلومات أيضا عن شاحنة الميتسويشي نفسها، وأن السائق الذي أُسندت إليه قيادتها في نهاية الأمر، كان عراقيا تم إقناعه بأن الهدف هو رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي (الذي تصادف وجوده في بيروت قبيل الاغتيال).

١٠٩ - وأعلم السيد الصديق بأن مادة تي إن تي، وبعض المواد المتفجرة الخاصة الأخرى، استُخدمت لتوجيه الشكوك نحو الجماعات الإسلامية المتشددة، إذ أن مثل هذه الأنواع من المتفجرات استُخدمت فقط في عمليات تمت في العراق.

١١٠ - وكانت وجهة رحلة قام بها السيد الصديق، مع عبد الكريم عباس، معسكرا في الزبداني. وزعم الصديق أنه رأى شاحنة ميتسويشي كانت في هذا المعسكر: كان الميكانيكيون يصلحون السيارة ويفرغون جوانبها. وجرى توسيع جوانب مسطح ظهر الشاحنة، وأبوابها، وحُشيت بالمواد المتفجرة، التي وُضعت أيضا تحت مقعد السائق. ورأى في المعسكر أيضا شابا أمكنه التعرف عليه بأنه أبو عدس بعد مشاهدة شريط الفيديو الذي عرضه التلفزيون يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١١١ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بعثت اللجنة برسالة رسمية إلى الجمهورية العربية السورية، تتضمن أسئلة تتعلق بمعسكر الزبداني. وسُئلت الإجابات شخصيا إلى رئيس اللجنة في نيويورك، وقد أكدت وجود المعسكر، لكنها أنكرت أن يكون استخدامه لأية أغراض سوى أنشطة تثقيف الشبيبة. بيد أن هناك دلالات قوية، مستمدة من معلومات أخرى زُودت بها اللجنة، تشير إلى وقوع أنشطة داخل المعسكر، خلال الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، موجهة نحو تغيير معالم الموقع والعمليات التي تتم داخله. وتبين الصور الملتقطة بالسواتل أيضا وجود أسوار مرتفعة وأبراج مراقبة في المنطقة.

١١٢ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عقد محققو اللجنة اجتماعا مع السيد الصديق. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اعترف السيد الصديق في وثيقة خطية بأنه شارك في مرحلة التخطيط المباشرة التي سبقت الاغتيال (كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٥)، وأنه عمل سائقا لعدة أشخاص من المشتبه بهم المذكورين أعلاه، طوال يوم ١٤ شباط/فبراير.

١١٣ - ونتيجة لذلك، وبناء على اقتراح من اللجنة، أصدر المدعي العام اللبناني، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أمرا بالقبض على السيد الصديق، وتم القبض عليه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

١١٤ - وعند هذه المرحلة من التحقيق، لا يمكن تأكيد قدر معين من المعلومات التي قدمها السيد الصديق، من خلال أدلة أخرى.

١١٥ - وأكدت زوجة السيد الصديق أن زوجها قابل خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عددا كبيرا من الأشخاص، في عدة مناسبات، في منزلها الواقع في منطقة خلدة، وفي مناطق أخرى. ولم يكن يريد لها الحضور، إذ أن الأشخاص الذين التقى بهم لا يرغبون في أن يُتعرّف عليهم. وأكدت أيضا زيارات قام بها إلى منزلها ظافر اليوسف، في صحبة ثلاثة رجال آخرين لا تعرفهم.

١١٦ - وقيام السيد الصديق بالزج بنفسه في عملية الاغتيال، الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى القبض عليه، يضيف إلى مصداقيته.

١١٧ - وأعلم شهود آخرون اللجنة أن الرئيس الراحل لمفرزة الحرس الشخصي للسيد الحريري (السيد يحيى العرب، المعروف بـ "أبو طارق") اجتمع مع العميد غزالة. ويبدو أن هذا الاجتماع قد هز بشدة السيد العرب. وعضوا عن إبلاغ السيد الحريري فوراً، كما هو دأبه، توجه إلى منزله، وأغلق الهاتف وظل هناك لعدة ساعات. ولا تتطابق الرواية التي أدلى بها العميد غزالة لهذا الاجتماع مع المعلومات التي أفاد بها شهود آخرون للجنة.

عناصر أخرى تؤخذ في الاعتبار

١١٨ - ثمة بعض الظروف الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الحسبان فيما يخص مرحلة التخطيط للجريمة، وتمثل في تدابير المراقبة التي استهدفت السيد الحريري، وقامت بها قوى الأمن الداخلي، وفي قيام جهاز الاستخبارات العسكرية بزرع أجهزة التنصت على هواتف السيد الحريري (انظر الفرع المعنون "التنصت على هواتف الحريري").

١١٩ - وكان أحد التدابير الأولى التي اتخذها اللواء الحاج بعد تعيينه في وظيفة رئيس قوى الأمن الداخلي هو تخفيض عدد موظفي الأمن الحكوميين المحيطين بالسيد الحريري من عدد ٤٠ شخصا إلى ٨ أشخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وجرى التأكيد على أن السبب في ذلك يعود إلى رسالة وجهها الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء مفادها أن القانون اللبناني يتعين تطبيقه على جميع المستويات وفي جميع المسائل. ووفقا للمرسوم (رقم ٣٥٠٩ لسنة ١٩٩٣)، ينبغي أن يكون عدد موظفي الأمن لشخص في الفئة الوظيفية للحريري ثمانية أشخاص. ولم تتمكن اللجنة من تأكيد ما إذا كان أشخاص آخرون تأثروا بنفس المرسوم.

١٢٠ - ولا تزال هناك أنشطة وقعت في شارع ميناء الحصن، سابقة للانفجار، تحتاج إلى مزيد من التحقيق، ويمكن لها أن توضح تفاصيل من مرحلة التخطيط، ومن ثم تقود إلى المرتكبين.

١٢١ - ويبين التحقيق أن ثمانية أرقام هواتف وعشرة هواتف محمولة، استُخدمت لتنظيم المراقبة على السيد الحريري وتنفيذ عملية الاغتيال. وتم تشغيل هذه الشبكة في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في الجزء الشمالي من لبنان، بين تربل والمنيه. واستُخدمت الخطوط في أيام معينة لمراقبة التحركات الاعتيادية للسيد الحريري، ومعظم ذلك في منطقة مدينة بيروت.

١٢٢ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، استخدمت ستة من الهواتف في منطقة تمتد من ساحة البرلمان إلى فندق سان جورج، ومحوري زقاق البلاط والباشورة. وأجريت المكالمات الساعة الحادية عشرة. وغطت جميع الطرق التي بين البرلمان وقصر قريطم. وأجريت أربع مكالمات من الهاتف الموضوع في البرلمان إلى الهواتف الأخرى في الساعة ١٢/٥٣، وهو الوقت الذي غادر فيه موكب الحريري ساحة النجمة. وتوقفت الهواتف منذ وقوع الانفجار في الساعة ١٢/٥٦. واقتصر استخدام الخطوط على إجراء مكالمات بين بعضها البعض لكامل الفترة من أوائل كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٢٣ - وبأخذ جميع هذه الملابس في الحسبان، بما في ذلك الحادثة التي سبق وصفها، التي تمت في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، فإن الاحتمال ضئيل في أن يكون هناك طرف ثالث قام بتدابير المراقبة والرصد للسيد الحريري، لمدة تزيد على شهر قبل الانفجار، والمحافظة على استمرار توفر الموارد واللوجستيات والقدرات اللازمة للشروع في جريمة بهذه الضخامة والتخطيط لها وارتكابها، دون علم من السلطات اللبنانية المختصة. ويتضمن ذلك شراء كمية كبيرة من المواد المتفجرة بالغة الشدة، وشاحنة ميسويشي كانتر مسروقة، والقيام بأنشطة المناولة والصيانة المتعلقة بها، فضلا عن توظيف الموارد البشرية ذات الصلة، وتوفير قاعدة انطلاق أساسية للتحضيرات الضرورية.

الاستنتاج

١٢٤ - ثمة سبب مرجح للاعتقاد بأن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، ما كان يمكن له أن يُتخذ دون موافقة مسؤولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى، وما كان يمكن المضي في تنظيمه دون تواطؤ نظرائهم في دوائر الأمن اللبنانية.

التنصت على هواتف الحريري

١٢٥ - وفقا لأقوال أحد الشهود، صدرت الأوامر لموظفي قوى الأمن الداخلي بإبقاء السيد الحريري تحت المراقبة، في نهاية كانون الثاني/يناير وبداية شباط/فبراير ٢٠٠٥. ولم تتوفر وثائق عن هذا الموضوع أثناء التحقيق الذي أجرته اللجنة.

١٢٦ - وكان العقيد غسان طفيلي مسؤولاً في جهاز الاستخبارات العسكرية اللبناني عن الإدارة التقنية. ومن بين مهام هذه الإدارة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية - بما في ذلك التنصت الهاتفي. وتقوم الإدارة بالتنصت على المسؤولين السياسيين والعسكريين والأشخاص المشتبه فيهم. وكان العقيد طفيلي يعمل تحت إمرة رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، العميد ريمون عازار. وكان يتلقى تعليماته من رئيسه شفويًا، لا تحريريًا. وقد أخضع للتنصت الهاتفي الدائم عدة أشخاص مهمين مثل الرؤساء السابقين ورؤساء الوزراء والنواب. وعلى الرغم من أن السيد الحريري لم يعد رئيسًا للوزراء في أوائل سنة ٢٠٠٥، فإنه كان لا يزال شخصية سياسة واقتصادية مرموقة جدا في لبنان والشرق الأوسط. ولذا، أخضع للتنصت الهاتفي الدائم. وقامت الإدارة التقنية برصد المحادثات وتسجيلها. وكان موظفون من الأمن العام اللبناني يدعمون وحدة طفيلي العسكرية. وكانت المحاضر تحول يوميا إلى العميد عازار وإلى قائد الجيش، العماد ميشيل سليمان. وكان رئيس الأمن العام اللبناني، جميل السيد يزود أيضا بالنتائج. ووفقا لما جاء في إفادة العقيد طفيلي، كان العميد عازار يرسل بالمحاضر إلى الرئيس اللبناني والعميد غزالة، رئيس جهاز المخابرات العسكرية السورية في لبنان.

١٢٧ - وذكر العقيد طفيلي أن لواء الحرس الجمهوري كان له أيضا جهاز للتنصت الهاتفي الداخلي.

الاستنتاج

١٢٨ - تمكنت أجهزة الاستخبارات الأمنية السورية واللبنانية من البقاء مطلعة على تحركات واتصالات السيد الحريري، من خلال التنصت المستمر على خطوط هواتفه.

أعمال الطرق

١٢٩ - قامت اللجنة بالتحقيق أيضا في أعمال الحفريات التي كانت جارية في الطريق مقابل فندق سان جورج، في الفترة السابقة لعملية الاغتيال. وهناك أقوال تشير إلى أن أعمال طرق غير معتادة - بما في ذلك وضع الأسلاك وحفر فتحات - تمت في الطريق مقابل فندق سان جورج، في وقت قصير قبل وقوع الاغتيال، مما يحمل دلالة ضمنية أن الأفراد الضالعين في الاغتيال ربما أتاحت لهم فرصة وضع قنبلة أو جهاز تفجير عن بعد، تحت الطريق، ومن ثم تسبب ذلك في وقوع الانفجار.

١٣٠ - وتبين سجلات البلدية أن آخر تصريحات العمل للقيام بأشغال في المنطقة القريبة من مسرح الجريمة، التي منحت قبل وقوع الانفجار، صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وعلى سبيل المثال، منحت سلطات المياه في بيروت، خلال الفترة من ٣ إلى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تصاريح للحفر للوصول إلى أنبوب مياه، وإجراء حفريات في الطرق الرئيسية الواقعة حول فندق سان جورج. ومنحت أوغيرو، وهي شركة اتصالات، تصريحاً بوضع كابل للاتصالات، خلال الفترة ما بين ١٣ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. بيد أن بعض الشهود ذكروا أنه ربما أجريت فعلاً أشغال طرق في المنطقة المواجهة لفندق سان جورج، في وقت أقرب ليوم الانفجار، بما في ذلك الليلة السابقة له. وعلى سبيل المثال، أفاد سائق سيارة أجرة أنه قام بتوصيل راكبين إلى فندق فينيسيا، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ حوالي الساعة ٦/١٥ صباحاً. وبعد أن اتجه شمالاً على طريق ميناء الحصن، أدرك أن الطريق كان مقفلاً تماماً أمام فندق سان جورج، في مواجهة مصرف HSPC، وأنه كانت تتم بعض أشغال الطرق، بما في ذلك تجهيز فتحتين أمام فندق سان جورج، وأن عمالاً وعسكريين كانوا موجودين في الموقع. ولاحظ شاهد آخر، وهو عامل في المرفأ، أنه في الوقت الذي شرع فيه في وضع الأسلاك الهاتفية في منطقة المرفأ، لم تكن هذه الأسلاك صالحة للاستعمال إذ لم توصل بأسلاك خارجية، ولم تُوصل الكوابل للتلفزيون أو الحواسيب. وذكر شخص آخر أنه وزوجته شاهداً بعد ظهر يوم الأحد، وهو اليوم السابق للاغتيال، عند اقتربهما من موقع الانفجار، ثلاثة أشخاص يعملون وسط الطريق، ويقومون بإنزال شيء يبدو أنه صفيحة، في حفرة في الأرض قرب فندق سان جورج، ولاحظوا أيضاً كابلين أسودين يبلغ قطرها نصف بوصة تقريباً مُرراً خلال الحفرة إلى فندق سان جورج. وفي المقابل، كان هناك شهود آخرون يجزمون بأنه لم تكن هناك أعمال طرق في المنطقة، خلال الأيام السابقة للانفجار.

الاستنتاج

١٣١ - تظل مسألة ما إذا كانت هناك حفريات أمام فندق سان جورج مسألة مفتوحة لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى رأي بشأنها، باستثناء مشاهد تذكّرها بعض الشهود، لا تنهض عليها أدلة مستقلة. بيد أن سجلات البلدية يبدو فعلاً أنها توضح بأنه لم تتم حفريات في وقت قريب لوقوع الجريمة بناء على تصاريح صادرة من المدينة.

تنفيذ التفجير

١٣٢ - هناك فرع لمصرف HSBC يقع قرب مكان الانفجار. ويقوم المصرف بتشغيل دائرة تلفزيونية مغلقة أمنية سجلت تحركات موكب الحريري مباشرة قبل وقوع الانفجار، لكنها لم تسجل مسرح الانفجار نفسه. وبإجراء فحص دقيق تبين أن الصورة المسجلة أظهرت شاحنة ميتسوبيشي كاتر بيضاء تدخل منطقة الانفجار قبل وصول موكب السيد الحريري بوقت قصير.

١٣٣ - وبين التسجيل بوضوح أن شاحنة الميتسوبيشي كانت تنقل بسرعة أبطأ ستة أضعاف من جميع المركبات الأخرى التي كانت تعبر نفس الجزء من الطريق. وبين تحليل للتسلسل الزمني أنه بالنسبة لمسافة الـ ٥٠ متراً تقريباً من الطريق التي تغطيها آلة التصوير، تحتاج سيارة عادية إلى مدة ٣ إلى ٤ ثوانٍ لقطع المسافة، في حين تحتاج سيارة نقل كبيرة إلى فترة ٥ إلى ٦ ثوانٍ لقطع نفس المسافة. واستغرقت المدة التي قطعت فيها شاحنة الميتسوبيشي كانتر هذه المسافة حوالي ٢٢ ثانية، ودخلت المنطقة قبل وصول موكب الحريري بمدة دقيقة و ٤٩ ثانية.

١٣٤ - وأمكن بنجاح من خلال العينات التي جمعت من مسرح الجريمة، والفحوص الجنائية الأخرى في تحديد شاحنة الميتسوبيشي كانتر. ومن خلال جزء من كتلة المحرك التي وجدت وجمعت في مسرح الجريمة، استنتج أن المحرك هو محرك سيارة ميتسوبيشي مسروقة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في مدينة ساغا ميهارا، اليابان.

١٣٥ - وأجرت اللجنة مقابلات مع الناجين الذين كانوا ضمن موكب الحريري، وشهود العيان في الموقع، وفي مناطق ملاصقة، فضلاً عن أصحاب المحلات والموظفين والباعة، والسكان، وغيرهم، في الأحياء المجاورة لمسرح الجريمة.

١٣٦ - ولم تكن لدى أي من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أية ملاحظات غير عادية يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، سواء في شارع ميناء الحصن، أو المناطق المجاورة، عن أنشطة تختلف عن الوضع العادي في هذه المواقع.

١٣٧ - وكان من بين المسائل الرئيسية أمام اللجنة تحديد الكيفية التي عُرف بها أن السيد الحريري سيسلك الطريق البحري عند عودته إلى قصر قريطم بعد الاجتماع في البرلمان.

١٣٨ - وكان من المعروف للجميع أن السيد الحريري سيحضر اجتماعاً سابقاً للانتخابات في مجلس النواب، في ذلك الصباح بعينه. وكان من المعروف أيضاً أنه سيعود إلى قصر قريطم بعد الاجتماع، إذ أنه كان قد دعا أكثر من ٢٠ شخصاً لتناول طعام الغداء في القصر.

١٣٩ - وللتوجه من ساحة النجمة إلى قصر قريطم، يمكن الاختيار بين طرق ثلاثة. واتخذ القرار بالتوجه عبر الطريق البحري، قبيل المغادرة، مسؤول كبير في المفزة الأمنية الخاصة للسيد الحريري، وأبلغت السيارة التي تتقدم الموكب بذلك، بيد أنه كان متصوراً أصلاً منذ الصباح أنه إذا أمكن للموكب العودة إلى القصر قبل الساعة ١٤/٠٠، سيتم التوجه عبر الطريق البحري. وإذا لم يكن ذلك في الإمكان، سيُسلك طريق آخر. وغادر الموكب ساحة النجمة، وتوجه عبر شارع أحدب وشارع فوش. وعند تقاطع شارع فوش وطريق الميناء،

تأخر الموكب بسبب عرقلة في المرور، لبضع دقائق. وعند التقاطع المذكور أعلاه، توجه الموكب شمالاً، وسلك الطريق البحري تجاه عين مريسة وفندق سان جورج.

١٤٠ - وكان الموكب يتكون من ست سيارات. وكان يستقل السيارة الأولى، وهي من نوع تويوتا لاند كروزر، أربعة ضباط من قوى الأمن الداخلي، أما السيارة الثانية، وهي من نوع مرسيدس 500S، فكان يستقلها ثلاثة أشخاص من الفريق الأمني الخاص للسيد الحريري. وكانت السيارة الثالثة سيارة مرسيدس مصفحة يقودها السيد الحريري، ومعه راكب، وهو السيد فليحان. أما السيارتان الرابعة والخامسة، فكانتا من نوع مرسيدس 500S، وكان يستقل كلا منها ثلاثة من رجال الأمن التابعين للفريق الأمني الخاص للسيد الحريري، وكان موقعهما في الموكب على جانبي السيارة الثالثة. أما السيارة الأخيرة، فكانت من نوع شفروليه، كاملة التجهيز كسيارة إسعاف، ويستقلها ثلاثة من موظفي الحريري، اثنان منهم مساعدان طبيان. وكانت السيارات الثانية والرابعة والخامسة مزودة بأجهزة تشويش سليمة وتعمل.

١٤١ - وعند مرور الموكب أمام فندق سان جورج، في شارع ميناء الحصن، الساعة ١٢/٥٦، وقع انفجار هائل، نجم عنه مقتل السيد الحريري، و ٢١ شخصاً آخر. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب ٢٢٠ شخصاً، ولحقت أضرار بالغة بالمباني المحيطة والمركبات. وتُقل السيد الحريري إلى مستشفى الجامعة الأمريكية، حيث تم التعرف على جثمانه، وحدد سبب الوفاة بوقوع إصابة مباشرة في الدماغ أدت إلى توقف القلب.

١٤٢ - ولم يتم التعرف على سيارة من طراز أوبل تتبع الموكب من ساحة النجمة إلى مفترق شارع فوش وشارع الميناء البحري. وجددير بالملاحظة أنه نظراً لتأخر الموكب في مفترق طرق على شكل حرف T، سار لوقت قصير عكس اتجاه حركة المرور في شارع ذي اتجاه واحد من ساحة النجمة إلى شارع فوش، وتعقبته السيارة الأوبل. ولم تنجح اللجنة في كشف سبب تأخير الموكب في مفترق الطرق على شكل حرف T.

١٤٣ - وقد خلاص تقرير فيتزجيرالد (S/2005/203) إلى أن السيد الحريري قد سلك الطريق البحري في ست مناسبات مختلفة أثناء الشهور الثلاثة التي سبقت الانفجار، إلا أنه ينبغي أن نضع في الحسبان أنه في نفس الفترة لم يظهر على الملأ في منطقة بيروت إلا أقل من عشر مرات.

١٤٤ - ولم تجد اللجنة أي دليل على وجود تسريبات من داخل حلقة الموظفين الضيقة المحيطة بالسيد الحريري أو من أي متواطئين بينهم. إلا أن اللجنة ثبت لديها أن السيد

الحريري كان مراقبا لمدة شهر واحد على الأقل قبل الانفجار، بواسطة الأشخاص المخططين للجريمة (انظر الفرع المعنون "التنصت على هواتف الحريري" أعلاه).

١٤٥ - وقد حالت أوجه الضعف في التدابير الأولية المتخذة من قبل السلطات اللبنانية والتلاعب بالأدلة خلال المعاينة الأولى لمسرح الجريمة إلى الحيلولة دون تحديد نوع المتفجرات المستخدمة في التفجير. وقد جرى اختبار العينات الأولى التي جمعت من البقايا في "جهاز تصنيف" لا يعطي سوى مؤشر على المتفجرات. وقد أشار في هذه الحالة إلى مادة تي إن تي ولكن لم تجر للعينات اختبارات معملية خاصة بالأدلة الجنائية. وهذا أمر أعاق التحقيق، لأنه أصبح من المستحيل تعقب أصل المتفجرات، الأمر الذي كان يمكن بالتالي أن يؤدي إلى معرفة الجناة.

١٤٦ - وإضافة إلى ذلك، لم يعثر في المنطقة على أية نظم أمنية أخرى تعمل بالدوائر التلفزيونية المغلقة، باستثناء النظام الأمني لدى مصرف اتش اس بي سي (HSBC). وربما أدى هذا الإهمال إلى فقدان أدلة هامة.

الاستنتاج

١٤٧ - لم يكن من الصعب على أفراد خارج "الحلقة الداخلية" العاملة مع الحريري أن يتنبأوا بالطريق الذي سوف يسلكه موكبه في الرابع عشر من شباط/فبراير عام ٢٠٠٥. وكانت الحافلة التي من طراز متسوبيشي كانت التي أظهرها نظام الدائرة التلفزيونية المغلقة الأمنية لدى مصرف اتش اس بي سي (HSBC) هي المحملة بالمتفجرات. وأدى إهمال السلطات اللبنانية في اتخاذ تدابير التحقيق المناسبة والمعاينة الفنية الشاملة لمسرح الجريمة بعيد الانفجار إلى صعوبة الإجابة على أسئلة رئيسية بشأن تنفيذ التفجير، من قبيل نوع المتفجرات المستعملة، بل وربما أدى هذا الإهمال إلى احتمال فقدان أدلة هامة، من قبيل أشرطة الفيديو المفيدة المسجلة بواسطة الدوائر التلفزيونية المغلقة.

استعمال البطاقات الهاتفية المدفوعة مسبقا

١٤٨ - أدت التحقيقات التي أجرتها قوى الأمن الداخلي وجهاز الاستخبارات العسكرية معا إلى العثور على ست بطاقات هاتفية مدفوعة مسبقا، تبين التسجيلات الهاتفية أنها لعبت دورا مؤثرا في التخطيط للاغتيال. وابتداء من نحو الساعة الحادية عشرة صباح ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تبين التسجيلات الموقعية للهواتف الخلوية أن هواتف خلوية تعمل بهذه البطاقات الهاتفية الست كانت موجودة في المنطقة الممتدة من ساحة النجمة إلى فندق سان جورج، في نطاق بضع بنايات، وأنه جرت عدة مكالمات بين كل من هذه الهواتف، ولم تجر

المكالمات إلا مع هواتف من هذه المجموعة. وكانت الهواتف موجودة في أماكن تسمح لها بتغطية كل الطريق الرابط بين البرلمان وقصر قريطم: أي أن التسجيلات الموقعية للهواتف الخلوية تبين أن هذه الهواتف قد وضعت في أماكن تتيح لها تغطية أي طريق قد يسلكه الحريري في ذلك اليوم. وقد أجرى هاتف خلوي موجود قرب البرلمان أربع مكالمات مع خطوط هاتفية أخرى في الساعة ١٢/٣٥ - وهو وقت مغادرة موكب الحريري لساحة النجمة. وقد أنهت المكالمات - وأي استعمال للبطاقات - في الساعة ١٢/٣٥ في ١٤ شباط/فبراير، أي قبل الانفجار ببضع دقائق. ومنذ ذلك الحين، ظلت هذه الخطوط جميعها متوقفة عن العمل.

١٤٩ - وكشفت التحقيقات الإضافية أن هذه الخطوط الست - ومعها خطان آحران - أصبحت في حالة تشغيل يوم الرابع من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥، وتم تشغيلها عبر الاتصال بالرقم ١٤٥٦. وتم تشغيل هذه الخطوط جميعها من الموقع نفسه في شمال لبنان بين تربل والمنية. ومنذ شراء هذه الخطوط لأول مرة في مطلع كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥ وحتى وقت التفجير لم تجر هذه الخطوط سوى مكالمات مع بعضها البعض. وفي تلك الفترة، وحتى وقت الاغتيال، يبدو أن هناك علاقة ترابط بين أماكن هذه الخطوط وتحركات السيد الحريري، الأمر الذي يوحي باحتمال استخدامها لمتابعة تحركاته في تلك الفترة.

١٥٠ - وواصلت اللجنة، بالاشتراك مع السلطات اللبنانية، التحقيق في أصل هذه الخطوط الهاتفية. وقد جاءت البطاقات الهاتفية الست المدفوعة مسبقاً، ومعها بطاقات أربع أخرى، من شركة باورغروب في بيروت، وهي شركة أفادت التقارير بأنها مملوكة لعضو ناشط في جماعة الأحباش وله علاقات وثيقة بالشيخ أحمد عبد العال. ووفقاً لسجلات الشركة، فقد سلمت الخطوط إلى فرع الشركة في طرابلس. وأفاد أحد العاملين في ذلك المتجر في طرابلس بأنه تلقى يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مكالمات هاتفية من رائد فخر الدين، وهو مالك لشركة أخرى للهواتف الخلوية في طرابلس وابن شقيق طارق عصمت فخر الدين، وهو رجل أعمال بارز ومستشار لرئيس الوزراء اللبناني السابق عمر كرامي. وأفيد بأن رائد فخر الدين كان يريد على وجه السرعة شراء ١٠ بطاقات مدفوعة مسبقاً؛ ولاحظ الموظف في متجر طرابلس أن هذا الطلب تحديداً كان غير معتاد لأن السيد فخر الدين لم يكن يشتري في العادة خطوطاً من متجر طرابلس ولم يكن يتعامل في العادة مع ذلك المتجر إلا فيما يختص بشراء الهواتف النقالة. ووجدت البطاقات الهاتفية العشر التي تحمل هذه الخطوط المعينة، وبعث رائد فخر الدين رسولاً لأخذ البطاقات من متجر طرابلس. وقد أبلغ هذا الرسول اللجنة بأنه دفع مبلغ ٧٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة نقداً في متجر طرابلس لشراء هذه الخطوط العشرة وسلمها للسيد فخر الدين. وفي ذلك اليوم لم تملأ

الاستثمارات اللازم ملؤها قانونا من أجل شراء خطوط الهواتف الخليوية، ولم يحدث ذلك إلا بعد أسبوعين من شراء الخطوط، في ١٢ كانون الثاني/يناير. وقد ثبت أن أوراق الهوية الداعمة اللازمة للشراء، التي قدمها رائد فخر الدين، كانت مزيفة. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، ألقت قوى الأمن الداخلي القبض على السيد فخر الدين، ومعه آخرون مشاركون في نقل وبيع هذه البطاقات الهاتفية. وبعدها، أجرت اللجنة مقابلة مع السيد فخر الدين باعتباره أحد المشتبه بهم. وفي تلك المقابلة، أقر بشراء الخطوط إلا أنه أنكر أي معرفة باستخدام الخطوط الستة فيما يتصل باغتيال الحريري.

١٥١ - وقد تبين أن خمسة من بين الهواتف الخليوية العشرة التي استخدمت فيها البطاقات الهاتفية الخليوية العشر هذه قد جاءت من متجر في طرابلس.

الاستنتاج

١٥٢ - يمثل التحقيق بشأن البطاقات الهاتفية المدفوعة مسبقا واحدا من أهم الخيوط المؤدية إلى الحقيقة في هذا التحقيق، من حيث الكشف عن هوية من كان موجودا في الساحة فعليا لتنفيذ الاغتيال. وهذا مسار في التحقيق يتطلب متابعة شاملة.

أجهزة التشويش

١٥٣ - ضمت قافلة الحريري ثلاث عربات مزودة بأجهزة للتشويش، أريد بها التشويش على إشارات الأجهزة المتفجرة المرتجلة المتحكم فيها عن بعد.

١٥٤ - ورغم أن اللجنة تلقت معلومات من مصدر يفيد بأن أحد معاوني الحريري الموثوق بهم قد عبث بأجهزة التشويش قبل الانفجار لم تتمكن اللجنة من الإتيان بما يثبت صحة هذه المعلومات. والواقع أن جميع الأدلة المتاحة تشير إلى أن أجهزة التشويش هذه كانت تعمل وكانت في حالة جيدة وقت الاغتيال. وأفاد المسؤولون عن تشغيل أجهزة التشويش بأنهم يجرون فحصا دقيقا لتلك الأجهزة بمعدل مرة كل ثلاثة أشهر، وأن هذا الفحص أُجري للمرة الأخيرة في مطلع كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥، ولم يلاحظ وجود أية مشاكل. وإضافة إلى ذلك جرى فحص نظام التشويش من قِبَل عضو في مجموعة السيد الحريري الأمنية قبل الانفجار بيومين وبدا أنه في حالة تشغيل جيدة. ومن بين أجهزة التشويش الثلاثة دُمر واحد بالكامل بفعل الانفجار واحترق آخر ولكن أمكن انتشاله والاحتفاظ به كدليل، بينما لا يزال جهاز ثالث يعمل، وعند اختباره تبين أنه يعمل، بشكل سليم. وفضلا عن ذلك خلص أيضا تقرير خبراء المتفجرات الهولنديين والمختصين بالأدلة الجنائية إلى أنه بفحص الجهازين اللذين لم يُدمرا واحتُفظ بهما كدليل، تبين أن جهاز التشويش السليم يؤدي وظائفه

الجوهرية. وأخيراً، أفادت شركتنا إم تي سي تيتش (MTC Touch) و ألفا (ALFA) للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن شبكتيهما قد تعطلتا يوم الرابع عشر من شباط/فبراير ابتداء من الساعة ١٢/٠٠ تقريباً إلى الساعة ١٣/٠٠ بين ساحة النجمة وفندق سان جورج. وقد أعاد محققو اللجنة تمثيل الأحداث في التاسع عشر من آب/أغسطس عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع الشركتين السالفتي الذكر، وذلك بركوب ثلاث سيارات مماثلة للسيارات التي كانت بموكب السيد الحريري وقد زُودت بأجهزة تشويش مماثلة وسارت تلك السيارات في نفس مسار الموكب من ساحة النجمة إلى فندق سان جورج. وقد أسفرت عملية إعادة التمثيل هذه عن نتائج مماثلة نسبياً فيما يختص بالعطل المؤقت بنفس الصورة التي حدثت في الرابع عشر من شباط/فبراير، حتى مع مراعاة العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون قد أثرت على الاتصالات في تلك الجهة. ولذلك يمكن أن نفترض أن جهازاً واحداً على الأقل من أجهزة التشويش الثلاثة كان صالحاً ويؤدي عمله وقت الانفجار.

١٥٥ - وحتى على الرغم من صلاحية ما لا يقل عن جهاز تشويش واحد، فقد كشف التحقيق عن وجود سُبُل للتغلب على أجهزة التشويش أو تحاشيها أو تجنبها. وهناك إمكانيات مختلفة تشمل حدوث تفجير انتحاري أو تفجير لاسلكي باستعمال ترددات مختلفة عن ترددات أجهزة التشويش، أو استعمال ترددات أجهزة التشويش، أو تفجير لاسلكي باستعمال أجهزة التشويش نفسها، أو تفجير لاسلكي باستعمال أحد هواتف الثريا المتصلة بالتواضع الاصطناعية، والثريا هي شركة الهاتف الوحيدة العاملة في الأراضي اللبنانية التي لديها صلات بالتواضع الاصطناعية، أو تفجير سلكي باستعمال كابل تي إن تي، أو تفجير سلكي باستعمال نوع آخر من الكوابل المركبة من قبيل سلك الهاتف بوصفه سلك توصيل. ورغم أنه يبدو للجنة استناداً إلى تحقيقاتها التي جرت حتى الآن، لا سيما نتائج بحث فريق الأدلة الجنائية الهولندي الذي تناول موقع الجريمة، أنه من المحتمل أن يكون تفجير انتحاري قد تسبب في هذا الانفجار، تستدعي الاحتمالات الأخرى مزيداً من التحقيق، سواء من حيث إمكان تحقيقها وحدها أو بالاقتران مع حدوث تفجير انتحاري.

الاستنتاج

١٥٦ - يبدو أن أجهزة التشويش في قافلة الحريري كانت بحالة جيدة وتعمل يوم ١٤ شباط/فبراير وقت الانفجار. ويمكن أن تؤدي التحقيقات الإضافية إلى تقديم معلومات بشأن طريقة تشغيل جهاز التفجير المرجح.

التشويش على الاتصالات السلكية واللاسلكية في وسط بيروت

١٥٧ - تلقت اللجنة معلومات تفيد بوجود تشويش في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ من الساعة التاسعة صباحا وحتى الثانية بعد الظهر في هوائي الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يغطي منطقة رياض الصلح الشاملة لمنطقة مسرح الجريمة. وقد حققت وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية في هذا الأمر. وقد تأكدت هذه المعلومات بفضل معلومات قدمتها شركة إم تي سي تتش التي تقدم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وبناء على ذلك، لم يكن بمقدور مستخدمي الهواتف المحمولة في منطقة مسرح الجريمة أن يستخدموا هذا الهوائي بالتحديد وجرى تحويلها إلى هوائيات أخرى. ولم يُعثَر حتى الآن على أية أدلة تشير بوضوح إلى عبث داخلي في إم تي سي تتش، رغم أن مثل هذا العبث الداخلي لا يمكن استبعاده كلية. ولا يزال من المحتمل بالمثل أن يكون شخص خارجي أو منظمة إجرامية أو شركة أو هيئة قد استطاع توليد مثل هذا التشويش، باستعمال جهاز محمول على سبيل المثال. فضلا عن ذلك، لا يمكن استبعاد وجود صلة مباشرة بين هذا التشويش والاعتقال.

الاستنتاج

١٥٨ - يبدو أنه كان هناك تشويش على هوائي الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة مسرح الجريمة وقت وقوع الجريمة. وهذا مسار في التحقيق ينبغي تتبعه للنهائية.

مسرح الجريمة

١٥٩ - حتى ساعة إنشاء اللجنة، لم تكن السلطات اللبنانية قد أجرت فحصا شاملا لمسرح الجريمة. ونظرا لأن هذا يشكل الأساس لأي تحقيق جنائي، رأت اللجنة أن من الضروري التماس المساعدة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لكي تنتدب إليها خبراء لكي يحددوا أساسا ما إذا كان الانفجار قد وقع فوق سطح الأرض أو تحت سطحها.

فريق الأدلة الجنائية الألماني

١٦٠ - في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، قدّم الفريق الألماني للأدلة الجنائية، المؤلف من أربعة خبراء معنيين بالأدلة الجنائية، تقريره إلى اللجنة. وقد خلصت مقتطفات من أهم فقرات ذلك التقرير إلى ما يلي:

يمكن تأييد النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها فريق الخبراء السويسريين تأييدا تاما. ونظرا لتناثر أجزاء الشاحنة من طراز ميتسوبيشي كانت على مسافات

متباعدة يمكننا أن نفترض أن هذه السيارة قامت بدور هام في مسار الأحداث ويحتمل أن تكون قد استخدمت لنقل القنبلة.

وبعد تقييم جميع الوقائع والتقديرات يمكن القول بأن الاحتمال الأقرب إلى الممكن هو حدوث انفجار فوق سطح الأرض. وإذا افترضنا حدوث مثل هذا الانفجار لا بد أن يكون مقدار المتفجرات نحو ١٠٠٠ كيلوغرام. وقد استخدمت متفجرات شديدة الفعالية. وتبين نتيجة عيّنة - ألف من الحفرة المتولدة عن الانفجار أن مادة تي إن تي قد استخدمت. ولكن هذه النتيجة لم يتم التوصل إليها في حضور خبير من بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى لبنان ولا بد من اعتبارها نتيجة أولية وغير مؤكدة تأكيداً نهائياً. وفي أثناء عملنا في مكان الحادث لم نتمكن من اكتشاف ما يشير إلى نوع محدث التفاعل المؤدي للانفجار.

فريق الأدلة الجنائية الهولندي

١٦١ - في أثناء الفترة الممتدة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥، أجرى فريق هولندي معني بالأدلة الجنائية فحصاً لمسرح الجريمة الأساسي والمناطق المحيطة به التي تهم الفريق. وقد تألف ذلك الفريق من سبعة خبراء متخصصين في تحقيقات ما بعد التفجيرات. وكان هدف التحقيق الخاص بالأدلة الجنائية في موقع الانفجار التوصل إلى أدلة مادية لإعادة تركيب الجهاز المتفجر المرتجل الذي سبب الانفجار. وليس من المعتاد فحص مسرح الجريمة بعد مضي نصف عام تقريباً على وقوع الحادث. وفضلاً عن ذلك، فإنه من المعروف أن مسرح الجريمة قد عانت فيه الأرجل في مناسبات عديدة. وهذا يقلل إلى حد بعيد من قوة الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من مكان العثور على الأدلة المبرزة. ولا يمكن على الإطلاق أن يستبعد المرء أن تكون المواد الموجودة بمسرح الجريمة قد عبث بها شخص ما أو وضعها فيه عن عمد. ومع ذلك، رئي أن من المفيد إجراء بحث كامل في مسرح الجريمة، أساساً لأنه من المحتمل ألا تكون بعض مناطق مسرح الجريمة قد تلوثت، ومثال ذلك الطوابق العليا من مبنى بيبيلوس وفندق سان جورج. ووفقاً لما ذكرته قوى الأمن الداخلي فإن منطقة مسرح الجريمة قد أحيطت بسياج أمني في الخامس عشر من شباط/فبراير عام ٢٠٠٥ وخضعت للحراسة على مدار الساعة يومياً اعتباراً من ذلك اليوم.

١٦٢ - وقد لقي فريق الأدلة الجنائية الهولندي مساعدة من أناس عديدين أثناء فحصه لمسرح الجريمة، ومن هؤلاء ضباط شرطة الأدلة الجنائية التابعين لقوة الأمن الداخلي، وفريق من الغواصين البريطانيين، وخبير فرنسي معني بالمتفجرات، وعالم من أيرلندا الشمالية مختص بالأدلة الجنائية، ومهندس إلكترونيات ألماني متخصص في أجهزة التشويش، وفريق من

المحققين اليابانيين المعيّنين بمسرح الجريمة، وخبير ألماني متخصص في السيارات، وخبير هولندي متخصص في السيارات، وعدد من الأخصائيين اللبنانيين.

١٦٣ - وقد قدّم إلى اللجنة تقرير شامل متماسك يتعلق بالاستنتاجات والنتائج المستمدة من فحص مسرح الجريمة. وذلك التقرير يشمل ٨٧ صفحة ويتضمن أربعة استنتاجات رئيسية، هي:

(أ) تفجير متفجرات شديدة الانفجار - يبين الدمار الذي لحق بالمباني والعربات وبأعمدة الإضاءة المحيطة بمسرح الجريمة وغيرها من الأشياء الموجودة بالمنطقة المجاورة لموقع الانفجار أن كمية كبيرة من المتفجرات الشديدة الانفجار قد جرى تفعيلها وتفجيرها في الجانب الأيسر أمام المدخل الرئيسي لفندق سان جورج بشارع ميناء الحصن. وتسبب هذا التفجير في إشعال النيران بالعديد من المركبات على مسافة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ مترا من مركز الانفجار. ويتضح من نمط الدمار أن ما فُجّر هو شحنة من المتفجرات الشديدة الفعالية.

(ب) المركبة من طراز ميتسوبيشي كانتر - فيما يختص بالأدلة المادية المتشكلة، والأشياء البشرية التي تعرف عليها أخصائي الطب الشرعي اللبناني، وفيديو النظام الأمني لمصرف إتش إس بي سي والدمار الذي لحق بالمركبات التي كانت في حال انتظار بالطريق، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن شاحنة الميتسوبيشي كانتر كانت تحمل جهازاً متفجراً مرتجلاً جرى تشغيله عندما مرت قافلة الحريري، المؤلفة من ٦ سيارات، بجوار الشاحنة. وقد عُثر على رقم محرك تلك الشاحنة وسط الحطام بمسرح الجريمة. وأدى رقم المحرك هذا إلى التعرف على رقم تسجيل السيارة وتاريخ إنتاجها.

ولم يعثر وسط الحطام على أية بقايا من العناصر المكوّنة لجهاز التفجير المرتجل، وذلك باستثناء أجزاء سيارة الميتسوبيشي كانتر التي وُضع فيها ذلك الجهاز المتفجر المرتجل. وبسبب حجم الانفجار والشحنة المنفجرة فإن هذا الأمر لم يكن غير متوقع. وقد تم انتشال بضعة أجزاء مدمّرة من لوحة دوائر كهربائية يمكن أن تكون متصلة بالية التشغيل. إلا أن دوائر التشغيل هذه يجب أن يفحصها أولاً خبراء إلكترونيات يمكن أن يبينوا أشياء تتعلق باستعمالات اللوحات.

(ج) موقع سيارات الموكب والسيارة المفخخة - عند تشغيل الجهاز المتفجّر كانت سيارة الميتسوبيشي كانتر منتظرة في وضع محاذٍ تقريباً لسيارات منتظرة أخرى بامتداد الرصيف المواجه لفندق سان جورج، وكانت مقدمة السيارة تواجه الغرب. ولم تكن السيارة في وضع الانتظار المستقيم تماماً، وهذا ما تبينه قوة الانفجار التي أثّرت في السيارة

الفورد الحمراء التي كانت تنتظر على الأرحح أمام الميتسوبيشي مباشرة. وأشد الأضرار التي لحقت بهذه السيارة الفورد الحمراء هي الأضرار التي لحقت بالجانب الخلفي الأيسر منها، الأمر الذي يعني أن الميتسوبيشي لا يمكن أن تكون واقفة بمحاذاة الفورد الحمراء تماما.

ومن بين سيارات الموكب الست، كانت المرسيدس السوداء التي تحمل رقم ٤٠٤ هي الأقرب إلى مركز الانفجار عند تفجير الشحنة المتفجرة المرتجلة. وكان اتجاه قوة الانفجار صوب هذه السيارة من الجانب الأيمن، وهذا يعني أنها كانت موجودة على الأرحح بجانب الميتسوبيشي. واستنادا إلى أنماط الضرر، يمكن القول بأن السيارات التي تحمل أرقام ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣، والأخيرة كانت تقل السيد الحريري والسيد فليحان، كانت قد مرّت لتوها بجوار الميتسوبيشي عندما حدث الانفجار. وقد لحق بالسيارتين ٤٠٥ و ٤٠٦ أشد الضرر في الجانب الأمامي الأيمن، وهذا الأمر يعني أن هذه السيارات لم تكن قد مرّت أمام الميتسوبيشي في لحظة التفجير.

(د) آلية تشغيل جهاز التفجير المرتجل - فيما يختص بالأدلة المادية المقدمة في هذا التقرير، والعثور فقط على أشلاء صغيرة لشخص مجهول الهوية وليس على أجزاء كبيرة من الجسد مثل الأرجل والأقدام والأذرع، فإن السيناريو الأرجح هو أن تشغيل جهاز التفجير المرتجل تم بواسطة مفجّر انتحاري. وهناك احتمال آخر أقل ترجيحاً، وإن كان بدرجة طفيفة، هو استعمال جهاز للتحكم عن بعد. إلا أنه لم تُنتشل من مسرح الجريمة أية بقايا لجهاز من هذا القبيل.

فريق الأدلة الجنائية البريطاني

١٦٤ - في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قدّم فريق الأدلة الجنائية البريطاني تقريره إلى اللجنة. وقد تألف ذلك الفريق من سبعة خبراء. وكان هدف الفريق إجراء بحث تحت الماء يشمل قاع البحر والمرافأ المتاخم لموقع الانفجار. وأثناء عمل الفريق ساعده غواصون لبنانيون من فريق الإطفاء والإنقاذ التابع للدفاع المدني. وقد جرى جمع ٤٠ قطعة أثناء البحث تحت الماء وصودرت. وكانت غالبيتها العظمى أجزاء من السيارات.

فريق الأدلة الجنائية الياباني

١٦٥ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥، قدم الفريق الياباني تقريره إلى اللجنة. وقد تألف الفريق من ثلاثة خبراء معنيين بالأدلة الجنائية يصحبهم مترجم شفوي. وكان هدف الفريق التعرف على الشاحنة من طراز ميتسوبيشي كاتر.

١٦٦ - وقد فحص الخبراء اليابانيون جميع الأدلة المنتشلة من موقع الجريمة وفرزوا ٦٩ قطعة شكّوا في أنها أجزاء من سيارة الميتسوبيشي كانتر. ومن بين هذه القطع الـ ٦٩ تم التعرف على ٤٤ قطعة باعتبارها أجزاء من طراز كانتر صنعتها شركة "ميتسوبيشي فوزو" في اليابان.

١٦٧ - وفي نهاية الأمر، تم التعرف على الشاحنة الميتسوبيشي كانتر. وكانت هذه السيارة قد سُرقت في مدينة ساغا ميهارا، باليابان، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤.

خبراء أيرلندا الشمالية وفرنسا المعينون بالأجهزة المتفجرة المرتجلة

١٦٨ - وافق الخبراء على التعليقات والاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الأدلة الجنائية الهولندي.

الاستنتاج

١٦٩ - حدث الانفجار الذي قتل السيد الحريري و ٢٢ آخرين فوق الأرض. ولهذا الغرض، استخدم قدر من المتفجرات الحربية لا يقل عن ١٠٠٠ كيلوغرام.

ما بعد وقوع الجريمة: التحليل والتقييم

١٧٠ - اتخذت اللجنة تدابير واسعة لتكوين صورة عن أماكن وجود السيد الحريري والأعمال التي قام بها قبل حصول الانفجار، وعن أحداث أخرى، وذلك بغية العثور على الدافع والأسباب الكامنة وراء الجريمة.

١٧١ - وأجريت مقابلات مع أقربائه وموظفيه وأصدقائه وشركائه وزملائه. ولم يفض أي من هذه الجهود إلا إلى أن كل أعمال السيد الحريري كانت تمهيدا لتنحيه عن منصب رئيس الوزراء.

١٧٢ - وقد عززت هذه المعلومات صورة عن وجود علاقة متوترة بين السيد الحريري من جهة والرئيس لحود والسلطات السورية من جهة أخرى. كما جمعت أدلة من المكالمات الهاتفية التي أجريت بين العميد غزالة ومسؤول لبناني رفيع في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ والحوار بين الرئيس الأسد والسيد الحريري في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، في سورية؛ ولقاء السيد الحريري بيجي العربي ووسام الحسن وسليم دياب في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حيث طلبوا منه زيادة التدابير الأمنية حوله بسبب التوتر السياسي فرد الحريري بقوله "لا يجرؤون على المس بي"؛ والاجتماع بين العميد غزالة وبيجي العربي في

١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ ورد السلطات اللبنانية على توزيع زيت الزيتون خلال شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٧٣ - وجرت مقابلة جميع اللاعبين الرئيسيين داخل السلطات اللبنانية المختصة فضلا عن الخبراء التابعين لها الذين شاركوا في المراحل الأولى من التحقيق. وأظهر التحقيق الأولي حوا عاما ادعى فيه الجميع عدم وجود أدنى فكرة بأن شيئا ما كان يحاك حول الحريري من شأنه أن يهدد حياته. وقد توصلت اللجنة من خلال الجهود التي قامت بها خلال فترة محدودة إلى استنتاج هو على النقيض من ذلك تماما. فقد كانت هناك عدد من إشارات التحذير المتعلقة بأمن الحريري في الأوساط المحيطة به مباشرة في أعقاب الحوادث التي حصلت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، لا سيما متى تعلق الأمر بتجارب لبنانية سابقة تمثلت في اعتداءات تستهدف الأشخاص باستخدام تفجير العبوات الناسفة.

١٧٤ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أوقفت السلطات اللبنانية واحتجزت أربعة مسؤولين لبنانيين رفيعي المستوى في الأجهزة الأمنية والمخابرات اللبنانية عملا بمذكرات توقيف أصدرها المدعي العام اللبناني استنادا إلى توصيات اللجنة على أساس أن هناك سببا وجيها يدعو إلى توقيفهم واحتجازهم للتأمر لارتكاب جريمة قتل في ما يتصل باغتيال رفيق الحريري. والأفراد الموقوفون هم المدير العام السابق للأمن العام اللواء جميل السيد؛ والمدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج؛ والمدير السابق لمخابرات الجيش العميد ريمون عازار؛ وقائد لواء الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان.

١٧٥ - وقد قابلت اللجنة هؤلاء الأربعة بحضور محام. واستمر كل منهم في نفي أي تورط في تخطيط أو تنفيذ اغتيال الحريري، وأي علم مسبق بهذه المؤامرة، أو القيام بأي عمل أو إعطاء أي أمر باتخاذ أي إجراء يهدف إلى إعاقة التحقيق بعد ذلك.

١٧٦ - وكما هي الحال في أي تحقيق، كانت نقطة انطلاق اللجنة هي الجني عليه، ومسرح الجريمة والشهود. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت اللجنة على التحقيقات الفرعية الخمسة المبينة أدناه:

١ - أحمد أبو عدس

١٧٧ - ركز تحقيق اللجنة في الخيط المتعلق بالسيد أبو عدس على السعي إلى تحديد مكان وجوده وتقييم إمكانية أن يكون أبو عدس هو بالفعل منفذ التفجير الانتحاري مثلما زُعم.

١٧٨ - ولم تتمكن اللجنة من مقابلة والد السيد أبو عدس الذي قابلته السلطات اللبنانية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بسبب وفاته في ٧ آذار/مارس بعيد دعوته إلى المثول أمام قاضي التحقيق.

١٧٩ - وقابلت اللجنة والدة السيد أبو عدس، نهاد موسى، في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وكان سبق أن قابلتها السلطات اللبنانية أربع مرات على الأقل، كان أولها في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد احتجزت مع والد السيد أبو عدس، تيسير، بشكل مخالف للقانون طوال ١٠ أيام تقريبا. وأفادت أنها أبلغت السلطات اللبنانية بما يلي: اختفى السيد أبو عدس في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ولم يُعرف عنه شيء منذ ذلك الوقت. وأضافت أنه في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ شرح السيد أبو عدس لها كيف أنه قابل شخصا علمت فقط بأن اسمه "محمد" أراد اعتناق الإسلام والتخلي عن المسيحية وأن السيد أبو عدس كان يساعده. وأفاد السيد أبو عدس أن محمد بدا ثريا وكان يختفي من وقت إلى آخر فترة تناهز الأسبوع. وبعد اختفائه في إحدى المرات، اتصل محمد بمترجم عشية يوم السبت فيه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقال محمد للسيد أبو عدس أنه سيحضر لاصطحاب السيد أبو عدس صباح اليوم التالي ليريه مفاجأة. فغادر أبو عدس بصحبة محمد صباح الأحد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ واعدة والدته بأنه لن يخرج إلا ساعات قليلة بعدما طلبت إليه البقاء لمساعدتها في تنظيف سجادة كبيرة. إلا أن السيد أبو عدس لم يعد قط. وتلقت والدة السيد أبو عدس صباح الاثنين مكالمة هاتفية من شخص قال لها ألا تقلق على أحمد لأنه في طرابلس حيث تعطلت سيارتهما وهما ينتظران تصليحها. وفهمت السيدة موسى أنه كان الشخص نفسه المدعو محمد الذي تحدثت إليه عبر الهاتف قبل يومين. وطلبت التحدث إلى ابنها لكن قيل لها إن ابنها ينتظر في بيت لا هاتف فيه وأن المتحدث كان يتكلم من جراج لتصليح السيارات. وقال المتحدث للسيدة موسى إن ابنها سيعود في الوقت المناسب لمساعدتها في تنظيف السجادة. وعند الساعة التاسعة تقريبا من مساء اليوم نفسه، تلقت مكالمة أخرى من شخص يدعى محمد قال إنه لم يحصل معهما حادث وإن سيارتهما لم تتعطل. ومضى المتحدث يقول إن السيد أبو عدس يريد الذهاب إلى العراق وإنه لن يعود. وعندما أعربت السيدة موسى عن دهشتها لذلك وقالت إن السيد أبو عدس لم يأت قط على ذكر أي اهتمام كهذا، قال المتحدث إنه سيحاول إعطاءها رقم هاتف السيد أبو عدس لتحاول تغيير رأيه. وأقفل المتحدث الخط ولم يعاود الاتصال قط. وأبلغت الأسرة عن حالة اختفاء لدى قوى الأمن الداخلي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٨٠ - وفي متابعة لهذه المقابلة مع اللجنة، أضافت السيدة موسى أن أقرب أصدقاء السيد أبو عدس رجل يدعى زياد رمضان تعرف إليه كزميل عمل في شركة للحاسوب قبل سنتين

تقريباً. وآخر اتصال لها بالسيد رمضان كان عندما اتصل بها هذا الأخير هاتفياً بعد اختفاء ابنها بأيام عدة لمعرفة ما إذا كان لديها أي أخبار جديدة عن ابنها. وأفادت السيدة موسى في المقابلات التي أجرتها معها السلطات اللبنانية أنها أكدت أن ابنها لا يملك رخصة قيادة وأن بيتهم لا يجوي وصلة بشبكة الإنترنت.

١٨١ - ولم تتمكن اللجنة من معرفة مكان السيد زياد رمضان بغية مقابلته. ويبدو أن السيد رمضان عاد مع أسرته إلى سورية بعدما قابلته السلطات اللبنانية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأفاد السيد رمضان في مقابلته مع السلطات اللبنانية أنه يعرف السيد أبو عدس منذ نحو سنتين لأهمها عملاً في الشركة نفسها طوال شهرين. ورأى السيد رمضان أبو عدس للمرة الأخيرة يوم الخميس أو الجمعة السابق لاختفائه عندما تحدث السيد أبو عدس عن عمله الجديد لتزيين غلافات الكتب.

١٨٢ - وثمة شخص لم تتمكن اللجنة أو السلطات اللبنانية حتى الآن من مقابلته هو خالد مدحت طه، وهو صديق متدين آخر للسيد أبو عدس مثير للاهتمام بشكل كبير استناداً إلى سجلات السفر المتوافرة عنه وبعض الصدف غير الاعتيادية. فقد تعرف السيد طه إلى السيد أبو عدس على مقاعد الدراسة في جامعة بيروت العربية حيث كانا يلتقيان في مسجد الجامعة. واستناداً إلى سجلات السفر، غادر السيد طه عبر مطار بيروت الدولي إلى الإمارات العربية المتحدة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وعاد إلى بيروت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويظهر السجل التالي أنه دخل إلى لبنان آتياً من الجمهورية العربية السورية عن طريق البر في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في اليوم السابق لاختفاء أبو عدس. وفي اليوم التالي غادر السيد طه لبنان إلى الجمهورية العربية السورية برا. ولا تظهر السجلات مغادرة لبنان قبل ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ما يشير إلى أنه دخل الجمهورية العربية السورية قبل ذلك التاريخ بشكل غير مشروع. وكشف تحقيق إضافي أن ثلاثة من عناوين البريد الإلكتروني للسيد طه تمر عبر دمشق في حين يمر الرابع عبر لبنان في حين أنه يزعم أنه في تركيا. وعلاوة على ذلك فإن تاريخ مغادرته النهائية من لبنان إلى الجمهورية العربية السورية - ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ - هو نفسه تاريخ اختفاء السيد أبو عدس ما يفترض وجود صلة ممكنة بين رحلة السيد طه إلى لبنان واختفاء السيد أبو عدس. وعلاوة على ذلك، وكما أشارت السلطات اللبنانية في تقريرها، لم يجر توقيفه قط لدخوله غير المشروع ظاهرياً إلى الجمهورية العربية السورية قبل ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حتى بعد عودته إلى سورية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وهذا حدث غير اعتيادي، ما قد يدل على أن أحداً ما سهل مغادرته ودخوله في اليوم التالي. واتصلت اللجنة بالسلطات السورية

مؤخرا لكي توفر لها هذه الأخيرة معلومات مفصلة عن خالد طه، لا سيما بشأن سجلات سفره إلى الجمهورية العربية السورية ومنها.

١٨٣ - وكما أشير أعلاه، كان من بين اللبنانيين الذين جرت مقابلتهم خلال التحقيق أصدقاء السيد أبو عدس وزملاؤه وجيرانه القدامى ومعارفه من الجامع وزملاؤه في وظائف سابقة وزملاؤه على مقاعد الدراسة. وقد أعادت اللجنة مقابلة عدد من هؤلاء الأشخاص. ولم يسمع أحد منهم قط بالنصرة والجهاد وهي المجموعة التي يُزعم أن السيد أبو عدس ينتمي إليها استنادا إلى رسالة شريط الفيديو عن عملية التفجير الانتحاري. وأفاد عديد منهم عن روايات متشابهة، من قبيل الإمساك بهم من قبل قوى الأمن الداخلي وتكبيلمهم وعصب أعينهم وتعريتهم واحتجازهم فترة أثناء استجوابهم عن السيد أبو عدس وارتباطاته بالجماعات الإسلامية؛ وأفاد معظمهم أنهم يشاطرون المحققين معهم الرأي بأن السيد أبو عدس يميل إلى الوحدة ومنطو على ذاته لا يملك من الذكاء ما يسمح له بارتكاب هذه الجريمة.

١٨٤ - وردا على طلب قدم عبر السلطات اللبنانية، أبلغت الحكومة السورية اللجنة بأن الملفات في حواسيبهم لا تظهر أي إشارات إلى أن السيد أبو عدس دخل سورية أو غادرها. كما أبلغت السلطات العراقية السلطات اللبنانية عبر السفارة العراقية في بيروت أن السيد أبو عدس لم يحصل على تأشيرة دخول إلى العراق.

١٨٥ - وقدمت اللجنة أيضا طلبا للحصول على تفاصيل عن أي منظمة داخل لبنان يمكن أن تكون قد أخضعت السيد أبو عدس للمراقبة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأكدت الملفات التي وردت استجابة لهذا الطلب أن السيد أبو عدس لم يخضع لمراقبة أي إدارة داخل لبنان خلال الفترة ذات الصلة.

١٨٦ - وقدم عدد من المصادر، منها سري ومنها خلاف ذلك، معلومات للجنة بشأن دور ومكان وجود السيد أبو عدس. ومع أنه لم يجر التحقق بشكل مستقل مما قدم من معلومات، إلا أن أيا من المعلومات الواردة من هذه المصادر لم يؤيد فرضية أنه مفجر انتحاري يعمل وحده لحساب جماعة إسلامية متطرفة. وفي الواقع رجحت جميع المعلومات الواردة من هذه المصادر قيام السلطات اللبنانية والسورية باستخدام السيد أبو عدس كبش فداء عن هذه الجريمة، بدلا من كونه هو المخرض على ارتكابها. فقد زعم أحد الشهود مثلا أنه رأى السيد أبو عدس في ممر خارج مكتب العميد غزالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في عنجر. وادعى شاهد آخر أن السيد أبو عدس موجود حاليا في سجن داخل الجمهورية العربية السورية وسيقتل ما أن ينتهي التحقيق. وأضاف أن لا دور للسيد أبو عدس في الاغتيال

سوى التمويه وأن شريط الفيديو سُجل تحت تهديد السلاح قبل حصول الاغتيال بـ ٤٥ يوما تقريبا. وأفاد لاحقا أن اللواء آصف شوكت أبحر السيد أبو عدس على تسجيل الشريط في دمشق قبل ١٥ يوما تقريبا من الاغتيال. وأفاد أيضا أن امرأة تدعى "أم علاء" سلمت الشريط إلى قناة الجزيرة. وأفاد شاهد آخر أن فيصل الرشيد أصر بعد الاغتيال بيوم واحد على أن القضية باتت محلولة وأن مرتكب الجريمة هو السيد أبو عدس باعتباره منفذ تفجير انتحاري وأن جثة السيد أبو عدس كانت لا تزال في مسرح الجريمة. وأفاد زهير الصديق أنه في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٥ التقى السيد أبو عدس في معسكر تدريب في الزبداني داخل سورية وأن معلوماته تفيد بأن السيد أبو عدس خطط أساسا بأن ينفذ الاغتيال إلا أنه عدل عن ذلك في الدقيقة الأخيرة. وقال إن السوريين قتلوا السيد أبو عدس لاحقا ووضعوا جثته في المركبة التي تحوي القنبلة، وجرى تدميرها في مسرح الجريمة.

١٨٧ - وحتى اليوم لم يعثر على أي دليل لحمض نووي (DNA) في مسرح الجريمة. يمكن ربطه بالسيد أبو عدس.

١٨٨ - ورغم انقضاء أشهر على التحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق الدولية والسلطات اللبنانية، لا يزال السيد أبو عدس يشكل شخصية يلفها الغموض.

١٨٩ - وإلى جانب شريط الفيديو نفسه الذي ظهر فيه من هو بشكل قاطع السيد أبو عدس، لا أدلة أخرى تُذكر تدعم الفكرة القائلة بأنه قام بهذا الاغتيال عن طريق عملية تفجير انتحاري. ولا دليل إلا الادعاء الوارد في شريط الفيديو نفسه على وجود جماعة تُعرف بجماعة النصر والجهاد في بلاد الشام. إذ لا تتضمن مثلا مصادر المعلومات المتاحة للجمهور أي معلومات عن هذه الجماعة قبل ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، كما لا يبدو أن السلطات اللبنانية أو أصدقاء السيد أبو عدس ومعارفه سمعوا بهذه الجماعة قبل يوم الاغتيال. ولا معرفة لأي من السلطات الأمنية في البلدان المجاورة للبنان التي طلبت إليها اللجنة توفير معلومات عن الاغتيال، بهذه الجماعة. وعلاوة على ذلك، لم يفسر اختفاء السيد أبو عدس يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على نحو يتماشى مع مفهوم عزمه على القيام بعملية تفجير انتحاري بعد شهر. ومن الملاحظ أن أيا من الأشخاص الذين يعرفونه جيدا لم يعتبر أن من الممكن له أن يرتكب جريمة كهذه بالنظر إلى طبيعته وذكائه. وأخيرا، ورغم أن من الممكن دائما عدم العثور على أثر للحمض النووي لمفجر انتحاري يفجر عبوة ضخمة، يلاحظ غياب أي دليل على وجود الحمض النووي للسيد أبو عدس في مسرح الجريمة أو حتى أي دليل آخر، كالشهود، على وجوده في مسرح الانفجار لدى حصول الجريمة.

١٩٠ - بيد أن أحد جوانب التحقيق بات واضحاً اليوم: معظم المعلومات الخيطة بالسيد أبو عدس وباختفائه يشير إلى الجمهورية العربية السورية. فسجلات سفر خالد طه التي تشير إلى دخوله لبنان عن طريق الجمهورية العربية السورية قبل اختفاء السيد أبو عدس بيوم واحد، فضلاً عن محاولة التعميم على وجوده في الجمهورية العربية السورية من خلال السعي إلى إظهار أن مصدر رسائل بريده الإلكتروني هو تركيا في حين أنها كانت بالواقع تُرسل من الجمهورية العربية السورية، تدل على نوع الإثبات الذي يشير إلى تورط سوري في مصير السيد أبو عدس لا يمكن دحضه بأن حصوله هو مجرد صدفة. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات الغامضة المتوافرة عن "محمد" تشير إلى أنه سوري على الأرجح وأن العودة المفاجئة لأعز أصدقاء السيد أبو عدس، زياد رمضان، السوري الجنسية، إلى الجمهورية العربية السورية بُعيد إجراء السلطات اللبنانية مقابلة معه، كلها أمور تدل على وجود صلات سورية باختفاء السيد أبو عدس. وأخيراً، فإن معظم المعلومات المستقاة من مصادر والمتصلة بمصير السيد أبو عدس تشير إلى الجمهورية العربية السورية وإلى مسؤولين سوريين وكذلك إلى مسؤولين لبنانيين معينين. ومع أنه من الصحيح أن القليل من هذه المعلومات المستقاة من المصادر هو الذي جرى التثبت من صحته بشكل مستقل، فإن من المهم ملاحظة عدم وجود معلومات تشير إلى أي كيان متواطئ في اختفائه أو إلى أنه كان مفجراً انتحارياً. ومع أن هذا الأمر غير محسوم، فإن هذه الصلات المتكررة بالجمهورية العربية السورية تستدعي مزيداً من التحقيق.

الاستنتاج

١٩١ - لا دليل على أن السيد أبو عدس ينتمي إلى جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام على نحو ما يُزعم في شريط الفيديو الذي حصلت عليه قناة الجزيرة، أو حتى بأن هذه الجماعة موجودة أصلاً أو حالياً. ولا دلائل (غير شريط الفيديو) بأنه قاد شاشة تحوي العبوة التي قتلت الحريري. ويُظهر الدليل أن السيد أبو عدس غادر على الأرجح منزله في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، واقتيد، طوعاً أو بطريقة أخرى، إلى سورية حيث اختفى منذ ذلك الوقت.

٢ - تحليل الاتصالات الهاتفية

١٩٢ - شكل تحليل الاتصالات الهاتفية أحد أهم جوانب هذا التحقيق، وقد استُخدم للتحقيق في هذه الاتصالات برنامج حاسوبي متخصص لتحليل الاتصالات الهاتفية العديدة التي أجرتها الشخصيات التي تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة لعملية التحقيق. وأتاح هذا للجنة التوصل إلى أفضل النتائج بالاستعانة بعدد محدود من الموظفين وبفترة زمنية محدودة. وكانت

المساعدة التي قدمتها شركات الهاتف والسلطات اللبنانية أساسية في جعل التحليل مثمرا. فعلى سبيل المثال، استجابت شركتا الاتصالات الخلوية "إم - تي - سي تاتش" و "ألفا" بسرعة لطلب الحصول على معلومات عن مشتركين معينين وعلى سجلات المكالمات. كما زودت وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية اللجنة بمعلومات مماثلة عن الخطوط الأرضية. وكان تقديم المساعدة على وجه السرعة قيما إذ أتاح للمحققين إجراء تحليل سريع لاتصالات هاتفية معينة أجراها مشتركون في هذه الخدمة ومكّنهم من تبين نمط الاتصالات التي أجزتها مجموعة معينة من المشتركين. وفي المحمل، طلبت اللجنة معلومات عن حوالي ٢٢٣٥ مشتركا وحصلت على معلومات بشأن اتصالات هاتفية بلغ مجموعها نحو ٧٠١٩٥ مكالمة هاتفية. وسيبقى تحليل الاتصالات الهاتفية، الذي كان حاسما في التوصل إلى دلائل وفي تحديد الصلات القائمة بين الشخصيات الرئيسية، جانبا من الجوانب الرئيسية في مجرى عملية التحقيق.

١٩٣ - ووفقا لما قاله غسان بن جدو، رئيس مكتب الجزيرة، تلقت الجزيرة أربع مكالمات هاتفية بعد ظهر يوم ١٤ شباط/فبراير قبل بث شريط أبو عدس. ولكن السجلات أظهرت ورود ثلاثة اتصالات فقط إلى مكتب الجزيرة بعد ظهر ذلك اليوم، عند الساعة ١٤/١١ و ١٥/٢٧ و ١٧/٠٤.

١٩٤ - وتعذر تحديد وقت أو مصدر الاتصال الرابع الذي أبلغت عنه الجزيرة.

١٩٥ - وأبلغت ليلي بسام، مراسلة وكالة رويترز، أنهم، أي الوكالة، تلقوا مكالمة هاتفية واحدة في ١٤ شباط/فبراير حول ادعاء السيد أبو عدس مسؤوليته عن التفجير وبينت السجلات أنها جرت في الساعة ١٤/١١.

١٩٦ - وبينت السجلات الهاتفية أنه تم استخدام البطاقة المدفوعة سلفا نفسها للاتصال بالجزيرة وبرويترز في جميع الاتصالات المذكورة أعلاه. وقد تم شراؤها في بيروت، النجار، يوم ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد استخدمت أربعة أكشاك هاتف مختلفة للاتصال بالجزيرة ورويتز، وتقع جميعها في بيروت وأحدها قرب الإسكوا، في وسط المدينة، على بعد نحو كيلومترين من مسرح الجريمة. ولم تستخدم هذه البطاقة سوى للاتصال بالجزيرة وبرويترز ولم تظهر السجلات أنها استخدمت في إجراء اتصالات أخرى.

١٩٧ - أما شريط الفيديو الذي اعترف فيه السيد أبو عدس بارتكاب الجريمة فوضع على شجرة قبالة مبنى الإسكوا في وسط بيروت. وحصلت لجنة التحقيق من الإسكوا على أشرطة المراقبة التلفزيونية ليوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وشاهدتها بهدف محاولة التعرف على أي أفراد أو مركبات يمكن أن يكون لها علاقة بترك شريط الفيديو ذاك أو بالاتصالات الهاتفية

بالجزيرة. ولكن بعد مشاهدة هذه الصور، تعذر التعرف بوضوح من خلال شريط الفيديو، على أي مركبة أو شخص يقترب من الشجرة قبالة الإسكوا. كما استجوب محققو اللجنة حراس الأمن التابعين لشركة "بروتكترون سيكيوريتي" (Protectron Security)، وهي الشركة المسؤولة عن توفير الأمن لموقف السيارات المجاور لمبني الإسكوا والجزيرة الواقعين في وسط بيروت. ولكن حراس الأمن الذين تم استجوابهم والذين كانوا في الخدمة ذلك اليوم لم يلاحظوا أي حركة غير اعتيادية لها صلة بوضع الشريط على الشجرة قبالة الإسكوا.

الاستنتاج

١٩٨ - لم يمكن بعد التعرف على الشخص أو الأشخاص الذين اتصلوا بالجزيرة وبرويتز يوم ١٤ شباط/فبراير أو الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن شريط السيد أبو عدس.

٣ - استخدام بطاقات الهاتف المدفوعة سلفا

١٩٩ - حصل قاضي التحقيق، إلياس عيد، على سجلات لجميع الاتصالات الهاتفية التي تلقتها الجزيرة يوم ١٤ شباط/فبراير واطلع عليها. واعتبر القاضي عيد أحد الاتصالات الهاتفية التي تلقتها الجزيرة من هاتف خلوي على قدر كبير من الأهمية، وهو اتصال أجري بالجزيرة من بطاقة مدفوعة سلفا في الساعة ٢٢/٠٧ من يوم ١٤ شباط/فبراير. وتلقى خط هذه البطاقة اتصالا هاتفيا بعد دقيقة واحدة من التفجير، في الساعة ١٢/٥٧، من كشك هاتف عمومي في طرابلس يقع بالقرب من مبنى توجد فيه المخابرات السورية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أجريت مكالمة من كشك الهاتف نفسه الموجود في طرابلس إلى الخط الأرضي لمزل السيد أبو عدس.

٢٠٠ - واستنادا إلى المعلومات التي قدمها القاضي عيد، حصلت لجنة التحقيق على سجلات الاتصالات التابعة للبطاقة المدفوعة سلفا التي تحمل الرقم ٠٣٩٢٥١٥٢. وكشفت تحقيقات اللجنة حتى الآن عن أنه على الرغم من عدم التوصل إلى تحديد هوية مستخدم هذه البطاقة فإن البطاقة نفسها كشفت عن اتصالات في غاية الأهمية. ففي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، على سبيل المثال، أجرى مستخدم هذه البطاقة اتصالا بهاتف خلوي يملكه طارق عصمت فخر الدين. والسيد فخر الدين، رجل الأعمال المعروف، هو من الأعوان المقربين لرئيس الوزراء في ذلك الوقت، عمر كرامي. وأجرى طارق فخر الدين أيضا، بعد ساعات من التفجير، مكالمات هاتفية بالعميد حمدان، والعميد الركن ريمون عازار، واللواء علي الحاج، وضابط المخابرات السورية جامع جامع. وإضافة إلى ذلك، أجرى اتصالا هاتفيا بإبن

أخيه، رائد فخر الدين، في الساعة ١٣/٣٧ من يوم ١٤ شباط/فبراير. وثمة اشتباه قوي بأن رائد فخر الدين هو الذي اشترى البطاقات المدفوعة سلفاً التي استخدمت لتنظيم الاغتيال. كما أن حامل تلك البطاقة الهاتفية أجرى اتصالات أيضاً برقم هاتف آخر كان على اتصال هاتفي بالهاتف الخليوي الذي يخص رائد فخر الدين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٥.

٢٠١ - كما أجريت من هذه البطاقة الهاتفية المدفوعة سلفاً اتصالات بعدد من المسؤولين اللبنانيين والسوريين المعروفين، منها، على سبيل المثال، اتصالات بثلاثة أرقام هاتف مختلفة كانت بدورها على اتصال بالهاتف الخليوي لمصطفى حمدان ذلك في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠٠٥. وقبل يومين من الانفجار، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أجرى اتصال من هذه البطاقة أيضاً برقم هاتف خليوي يخص الوزير السابق عبد الرحيم يوسف مراد. ثم أجرى اتصال من الهاتف الخليوي الذي يعود للسيد مراد مع علي الحاج بعد التفجير. وجرى اتصال بين الهاتفين الخليويين للسيد مراد وطارق عصمت فخر الدين يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بعد يوم واحد من اختفاء أحمد أبو عدس. كما أجرى من هذه البطاقة المدفوعة سلفاً اتصالات هاتفية مع رقم هاتف كان بدوره على اتصال معتاد برقم الهاتف الخليوي الذي يخص السياسي ناصر قنديل، كما أجريت من هذه البطاقة اتصالات أيضاً برقمي هاتفين خليويين في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٥، وحصلت اتصالات بين هذين الرقمين ورقم الهاتف الخليوي الذي يستخدمه ضابط المخابرات السورية جامع جامع يومي ١٤ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢٠٢ - وأجرى اتصال من هذه البطاقة المدفوعة سلفاً في ٥ كانون الثاني/يناير، برقم هاتف أجرى منه اتصال في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ برقم هاتف يونس عبد العال، من الأحباش، وهو شقيق أحمد عبد العال المذكور أعلاه. كما أجرى اتصال من هذه البطاقة في ٥ كانون الثاني/يناير برقم آخر أجرى منه اتصالان يوم ١٠ كانون الثاني/يناير برقم هاتف يملكه وليد عبد العال، وهو شقيق يونس وأحمد عبد العال وأحد أفراد الحرس الجمهوري الذي كان تحت قيادة مصطفى حمدان.

الاستنتاج

٢٠٣ - إن الشخص الذي استخدم، أو الأشخاص الذين استخدموا، هذه البطاقة الهاتفية المدفوعة سلفاً يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ على قدر من الأهمية، وكشف هوية من استخدمها أو من استخدموها لأمر ذو أولوية في هذا التحقيق.

٤ - التحقيق الأسترالي

٢٠٤ - في مقابلة أجرتها اللجنة مع عدنان عضوم، وزير العدل في وقت التفجير، ذكر أنه ينبغي لمحققي اللجنة، في اعتقاده، أن يواصلوا تحقيقهم وأن يستجوبوا الأستراليين الستة المشتبه بهم عن هدفهم من السفر. كما أفاد عن اعتقاده بأنه نظرا لأن مقود السيارة التي يزعم أنها استخدمت في التفجير كان من الجهة اليمنى للسيارة (كما هو مستخدم في أستراليا)، فإن هذا يزيد من الشبهات حول هؤلاء الستة المشتبه بهم. وأضاف أنه يعتقد أنه "بسبب ضغوط الإعلام والضغط الدينية، لم يعر قاضي التحقيق هذه المسألة أهمية كافية".

٢٠٥ - وأجرى محققو اللجنة مراجعة دقيقة لنتائج التحقيقات اللبنانية والأسترالية بشأن المشتبه بهم الستة، وخلصوا، كما هو وارد أدناه، إلى أنه لا يوجد أساس مقنع يحملهم على الاعتقاد بأن أولئك كانوا متورطين في اغتيال السيد الحريري. وفي معرض هذه المراجعة، كان محققو اللجنة على إدراك بأنه تم استخدام ست بطاقات هاتف خلوي لها صلة بعملية الاغتيال، وأن استخدام هذه البطاقات الست انتهى مع وقوع الانفجار. وبما أن محققي اللجنة لاحظوا وجود ستة أشخاص أستراليين مشتبه بهم وست بطاقات مشبوهة لهواتف خلوية، وهي صدف غير عادية، اعتقدوا أن من الحكمة إعادة النظر في التحقيقات الأسترالية واللبنانية في هذا الخصوص.

٢٠٦ - وبعد التدقيق في الملف، يمكن للجنة إبراز النقاط التالية:

- قدمت السلطات اللبنانية تقريرا إلى الإنتربول طلبت فيه مساعدتها للعثور على الأشخاص المشتبه بهم واستجوابهم وفقا للبروتوكول المعمول به.
- كان الإجراء الذي اتبعته الإنتربول صحيحا.
- تم الاتصال بالسلطات الأسترالية عبر الإنتربول لمتابعة الموضوع.
- أجزت السلطات الأسترالية تحقيقا وافيا في المسألة وقدمت تقريرا عما توصلت إليه من نتائج إلى السلطات اللبنانية.
- أوقفت السلطات اللبنانية هذا الجانب من تحقيقاتها بالاستناد إلى التقرير المقدم من السلطات الأسترالية.

الاستنتاج

٢٠٧ - استنادا إلى ما ورد أعلاه، ينبغي اعتبار التحقيق الذي أجرته السلطات الأسترالية وما توصلت إليه من نتائج مسألة منتهية. ولا يوجد ما يرر شكوك السيد عضوم وما من أدلة لإثباتها. إن متابعة هذا التحقيق شغل السلطات اللبنانية عن القيام بتحقيقات أخرى.

٥ - أحمد عبد العال

٢٠٨ - الشيخ أحمد عبد العال، وهو شخصية معروفة في الأحباش، كان المسؤول عن العلاقات العامة والعسكرية والاستخباراتية للأحباش، جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية، وهي مجموعة لبنانية لها علاقات تاريخية قوية مع السلطات السورية. وقد ثبت أن عبد العال هو شخصية هامة في ضوء ارتباطه بأوجه عدة من هذا التحقيق، وبالأخص من خلال هاتفه الخليوي الذي أجريت منه اتصالات عديدة بجميع الشخصيات الهامة في هذا التحقيق؛ ولم يظهر أن أي شخصية أخرى، غير عبد العال، لها صلة بجميع أوجه هذا التحقيق.

٢٠٩ - وقد أجرت اللجنة مقابلة مع عبد العال كشاهد ولاحقا كمشتبه به. وتوحي بعض تصرفاته وأقواله خلال التحقيق أنه كان يحاول إخفاء معلومات عن التحقيق. على سبيل المثال، حاول إخفاء مصدر رقم هاتفه الخليوي بإعطاء بطاقته المدفوعة سلفا في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى صديقه من الأحباش، محمد حلواني، طالبا أن تسجل البطاقة باسم حلواني. وخلال التحقيق الذي أجرته اللجنة مع حلواني، أقر بعد ساعات عدة أن رقم الهاتف المذكور كان يستخدمه بالفعل أحمد عبد العال. وإضافة إلى ذلك، ذكر عبد العال أنه غادر منزله يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وذهب إلى مكتب الأحباش. وتظهر سجلات هاتفه أنه أجرى اتصالا هاتفيا الساعة ١١/٤٧ برقم، هو الرقم الذي اتصل برقم هاتف منزل عبد العال مرات عدة قبل حصول الانفجار مباشرة - عند الساعة ١٢/٢٦ و ١٢/٤٦ و ١٢/٤٧. وفي حين قال عبد العال للجنة أنه اتصل بمنزله بعد فترة قليلة من حصول الانفجار في الساعة ١٢/٥٦، أظهرت سجلات الهاتف أن الاتصال جرى في الساعة ١٢/٥٤، أي قبل دقيقتين من الانفجار. وذكر عبد العال أنه لم يغادر مكتب الأحباش يوم التفجير لأسباب أمنية. وأظهرت سجلات الهاتف أربعة اتصالات بضابط المخابرات السورية جامع جامع، عند الساعة ١١/٤٢ و ١٨/١٤ و ٢٠/٢٣ و ٢٠/٢٦. واستنادا إلى أقوال أحد الشهود، قام عبد العال بزيارة لمكتب جامع جامع مساء يوم التفجير في الساعة ١٩/٣٠ وبحث معه موضوع السيد أبو عدس. وعلاوة على ذلك، وبعد الزيارة التي قام بها عبد العال لمكتب جامع جامع بقليل، سجل الهاتف الخليوي لعبد العال اتصالا بالعميد غزالة في الساعة ١٩/٥٦. وحاول عبد العال أيضا توجيه دفة التحقيق نحو السيد أبو عدس، ليس فقط من

خلال إعطاء السلطات اللبنانية معلومات مستفيضة حول السيد أبو عدس بعد وقت قليل من التفجير، بل كذلك من خلال إفادته للجنة بأن جهاز أمن الأحباش رأى السيد أبو عدس قبل عملية الاغتيال في مخيم عين الحلوة الفلسطيني مع أبو عبيدة، مساعد قائد مجموعة عصابة الأنصار الإرهابية.

٢١٠ - كما جرت اتصالات عديدة بين أحمد عبد العال وجهاز أمن الدولة اللبناني يوم التفجير. على سبيل المثال، كان لعبد العال اتصالات هاتفية شبه يومية بالعميد فيصل رشيد، رئيس أمن الدولة لمنطقة بيروت، وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ جرت اتصالات هاتفية بينهما عند الساعة ١٠/٣٥ و ٢٠/٠٨ و ٢١/١٣ و ٢١/١٤ و ٢٢/١٦. كما أجرى عبد العال اتصالا هاتفيا أيضا بالمشتببه به ريمون عازار، من الجيش اللبناني، يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وكذلك يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير. وكان هناك اتصال بين هاتف خلوي خاص بالبير كرم، وهو عضو في استخبارات الجيش اللبناني، وأحمد عبد العال في ١٤ شباط/فبراير أيضا، في الساعة ١٢/١٢، أي قبل ٤٤ دقيقة من التفجير.

٢١١ - وجرت اتصالات هاتفية كثيرة من هاتف عبد العال مع هاتف مصطفى حمدان، وبلغ عددها ٩٧ اتصالا هاتفيا بين شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٥. وجرت أربعة من هذه الاتصالات في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بعد الانفجار. وجرى اتصالان هاتفيان بين أحمد وشقيقه وليد عبد العال، العضو في الحرس الجمهوري، يوم التفجير عند الساعة ١٦/١٥ و ١٧/٢٩. كذلك، تلقى عبد العال اتصالا في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عند الساعة ٢٢/١٧ من كشك الهاتف نفسه الذي استخدم للاتصال بالجزيرة، بعد التفجير بقليل يوم ١٤ شباط/فبراير. وتلقى أيضا اتصالا في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عند الساعة ١٩/٣٤ وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عند الساعة ٩/٣٣ من كشك الهاتف الذي استخدم للاتصال بوكالة رويترز بعد التفجير بقليل.

٢١٢ - وكان عبد العال على اتصال دائم بمحمود عبد العال، شقيقه المنتمي أيضا إلى الأحباش. واتصالات محمود عبد العال الهاتفية في ١٤ شباط/فبراير هي أيضا مثيرة للاهتمام: فقد أجرى اتصالا هاتفيا قبل التفجير بدقائق عند الساعة ١٢/٤٧ بالهاتف الخلوي للرئيس اللبناني إميل لحود، وعند الساعة ١٢/٤٩ بهاتف ريمون عازار الخلوي.

٢١٣ - ولعبد العال أيضا علاقة ملحوظة بمخزن سلاح كبير اكتشف في جنوب بيروت في تموز/يوليه ٢٠٠٥. ودهمت قوى الأمن الداخلي مخزن السلاح هذا في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وأوقفت خمسة أشخاص على علاقة قوية بميليشيا المرابطون السابقة. وأفيد بأن أحد الموقعين هو سائق ومرافق ماجد حمدان، شقيق مصطفى حمدان، الذي يدير شركة كانت تقوم بتوفير

الأمن لفندق سان جورج. وأفيد بأن عبد العال دبر لموقوف ثان وظيفة كهربائي في القصر الجمهوري. وعلاوة على ذلك، وبعد توقيف هؤلاء مباشرة، اختفى شخص آخر واتصل على وجه السرعة بأحمد عبد العال.

الاستنتاج

٢١٤ - إن الأدلة تجعل أحمد عبد العال، بما له من صلات بشخصيات مهمة أخرى، وخصوصا مصطفى حمدان والحرس الجمهوري، فضلا عن اتصالاته الهاتفية وتورطه في التحقيق اللبناني حول السيد أبو عدس، شخصية أساسية في أي تحقيق جار.

سادسا - الاستنتاجات

٢١٥ - ترى اللجنة أن الاغتيال الذي حصل في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ قامت به مجموعة شديدة التنظيم ولديها قدر كبير من الموارد والإمكانات. وتم التحضير للجريمة على مدى عدة أشهر. ولتحقيق ذلك، أخضعت أوقات تحرك السيد رفيق الحريري والأماكن التي يرتادها للمراقبة، وسجلت بالتفصيل خطوط سير موكبه.

٢١٦ - بناء على النتائج التي توصلت إليها اللجنة والتحقيق اللبناني حتى الآن، وعلى قاعدة الأدلة المادية والوثائقية التي جمعت، والدلائل التي تم التوصل إليها حتى الآن، هناك أدلة متفقة تشير إلى التورط السوري واللبناني في هذا العمل الإرهابي. ومن المعروف تماما أن المخبرات العسكرية السورية متغلغلة في لبنان، على الأقل حتى انسحاب القوات السورية تنفيذا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وأنها هي التي تولت تعيين كبار المسؤولين الأمنيين السابقين في لبنان. ومع تغلغل أجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية، عاملة جنبا إلى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، فإن من الصعب تصور سيناريو لمؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد من دون أن تكون على علم بها.

٢١٧ - ترى اللجنة أيضا أن اغتيال السيد الحريري حصل في فترة شهدت استقطابا وتوترا سياسيا شديدا. والاتهامات والاتهامات المضادة التي استهدفت السيد الحريري على وجه الخصوص، خلال الفترة التي سبقت اغتياله، تعزز استخلاص اللجنة أن الدافع وراء الاغتيال كان سياسيا. ولكن بما أن هذه الجريمة لم تكن فعل أفراد بل فعل مجموعة على درجة عالية من التنظيم، من المحتمل جدا أن يكون الغش والفساد وتبييض الأموال دافعا لاشتراك أفراد فيها.

٢١٨ - ترى اللجنة أنه يجب أن يتواصل التحقيق في الفترة المقبلة. ففي هذه الفترة التي لم تتعد أربعة أشهر، تم الاستماع إلى أكثر من ٤٠٠ شخص، واستعراض ٦٠.٠٠٠ وثيقة، والكشف عن عدد من المشتبه بهم، والتوصل إلى بعض الأدلة الرئيسية. ومع ذلك لم يكتمل التحقيق بعد.

٢١٩ - تستخلص اللجنة أنه ينبغي للسلطات القضائية والأمنية اللبنانية المختصة أن تواصل التحقيق، فقد أثبتت هذه السلطات خلال التحقيق أنها قادرة، بمساعدة ودعم دوليين، على تحقيق النتائج وعلى الأخذ بزمام القيادة في بعض الأحيان والعمل بشكل مهني فعال. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تنظر السلطات اللبنانية في كل القضايا المتشعبة، بما فيها التحويلات المالية. كذلك ينبغي أن يُنظر في انفجار ١٤ شباط/فبراير في ضوء سلسلة التفجيرات التي حدثت قبله وبعده لاحتمال وجود ارتباطات بين بعضها، إن لم يكن بينها جميعها.

٢٢٠ - لذلك، ترى اللجنة أن من الضروري أن يمضي المجتمع الدولي في بذل جهوده من أجل وضع آلية مشتركة مع السلطات اللبنانية للتعاون وتقديم المساعدة في مجالي الأمن والقضاء، إن كانت السلطات اللبنانية راغبة في ذلك. ومن شأن ذلك أن يعزز بشكل كبير ثقة الشعب اللبناني في نظامه الأمني، فيما يقوم ببناء ثقته الذاتية في قدراته.

٢٢١ - إن قرار إجراء تعيينات أمنية جديدة حظي بدعم كل الفئات اللبنانية. وكان ذلك خطوة هامة نحو تعزيز نزاهة ومصداقية أجهزة الأمن، على الرغم من أن ذلك حدث بعد أشهر من الفراغ الأمني والانقسام الطائفي السياسي الشديد. وما زال يتعين القيام بالكثير من أجل التغلب على الانقسام الطائفي، وفصل الأمن عن السياسة، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن، وذلك لتجنب توازي خطوط المسؤولية، وتلافي الازدواجية، وتعزيز المساءلة.

٢٢٢ - تخلص اللجنة، بعد أن أجرت مقابلات مع شهود وأشخاص مشتبه بهم في الجمهورية العربية السورية، وبينت أن أدلة كثيرة تشير بشكل مباشر إلى ضلوع مسؤولين أمنيين سوريين في عملية الاغتيال، إلى أنه يتعين على الجمهورية العربية السورية إيضاح جزء كبير من المسائل التي لم يتم حسمها. ومع أن السلطات السورية، تعاونت بدرجة محدودة مع اللجنة، بعد أن كانت قد ترددت في البدء، حاول عدة أشخاص تم الاستماع إليهم تضليل التحقيق بإعطاء معلومات مغلوبة أو غير دقيقة. وقد ثبت أن الرسالة التي وردت إلى اللجنة من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية تضمنت معلومات مغلوبة. ولا يمكن الوصول إلى الصورة الكاملة عن الاغتيال إلا من خلال تحقيق واف وذي مصداقية يجري بطريقة واضحة وشفافة وبما يستوفي بشكل تام معايير الرقابة الدولية.

٢٢٣ - أفضى التحقيق الذي أجرته اللجنة حتى تاريخه، إلى اعتقال عدد من الأشخاص الذين وجهت إليهم تهمة التآمر في ارتكاب جريمة قتل وجرائم ذات صلة باغتيال السيد الحريري و٢٢ شخصا آخرين. وترى اللجنة أنه ينبغي بالطبع اعتبار جميع الأشخاص، بمن فيهم أولئك الذين اتهموا بجرائم جسيمة، أبرياء حتى تثبت إدانتهم في محاكمة عادلة.
